

# المنهج الحديث

## في تخرج الحديث

دكتور

عبد الله عبد العليم أبو العيون

استاذ الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بالإسكندرية - جامعة الأزهر

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م





# المنهج القشت

## في تخريج الحديث

دكتور

عبد الله عبد العليم أبو العيون

استاذ الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بالإسكندرية - جامعة الأزهر

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ - ١٤٢٨ م





(( المقدمة ))

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ،  
اياك نعبد و اياك نستعين ، اهدنا الصراط المستقيم ، وأشهد أن  
لا اله الا الله ، الملك الحق المبين ، نزل أحسن الحديث كتابا كريما  
وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد — صلى الله عليه وسلم — . .

أما بعد

فان علم الحديث ، ضرورى لكل قاصد ، لا يستغنى عنه طلبه فقيه  
ولا عالم ولا عابد ، فهو النجاة لمن تمسك به ، والعصاة لمن التجأ اليه  
والهدى لمن استهدى به .  
وأهل حفظ الشريعة وحراسها ، وهم أهل النضرة ، وعدول هذه الأمة  
وكفاهم شرفا امامة النبى — صلى الله عليه وسلم — لهم ، فهم أهل الخلافة  
فى الأمة من بعده ، وملوكا عاد لين بسنته حفظهم الله تعالى ورعاهم ،  
وآثارهم تقواهم .

ان جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوى الكريم ، فهو  
جهد دائم الوفاء ، متجدد العطاء ، لا يكل ولا يمل ، ولا يعتريه اليأس  
والفشل ، ولا تنعوقه المشقة والتعب ، فقد تفرعوا لخدمة سنة النبى  
— صلى الله عليه وسلم — بايمان عميق ، وحب صادق ، وهذه آثارهم  
دالة عليهم ، دائمة الثمار والازدهار ، لاتعلوها خبرة ، ولا يصيبها  
اندثار ، فكان من ثمار جهودهم تخرج أحاديث النبى — صلى الله  
عليه وسلم — وكان منهمجهم فى هذا العلم منهجا عملا ، فلم يقعدوا  
هذا الفرع فى علم مستقل كفروع علم أصول الحديث ، فكان الاعتماد فيه  
على المباشريين السلف والخلف ، وإفادة الخلف من منهج السلف ،

واستمر الأمر على هذا النهج الى عصرنا ، و لا اختلاف الأرباب والأحوال  
تطلب الأمر بيان الطرفين والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريج  
حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - ووضع ذلك في إطار علمي ، يتمكن  
عن طريقه كل مسلم - فضلا عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة -  
تخريج أي حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - من مصادره المعتبرة  
عند علماء الحديث ، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المثال لمن  
أراد التحقق من أي رواية بيده .  
لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة  
المقام ، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم .

ولهذا - أيضا - وبجهد المقل - قمت بوضع هذا الكتاب راجيا  
من الله تعالى أن يجعله لجنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة  
وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخريج من العهد  
النبوي الشريف الى عصرنا بصورة مبسطة ، ثم بيان طرق التخريج  
وأساليبه المختلفة ، هذا والله ولي التوفيق ، وهو حسبي ونعم الوكيل  
والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

المؤلف

د / عبد الله عبد العليم أبو العيون

## الفصل الأول

بأن المراد بعلم التخريج

### تعريف التخريج :

التخريج في اللغة : يقال خرج خروجاً ومخرجاً ، والمخرج موضع الخروج ، يقال : خرج مخرجاً حسناً ، وهذا مخرجه ، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج ، ومفعولاً به ، واسم مكان ، واسم زمان ، تفصيل : أخرج مخرج صدق وهذا مخرجه (١) .

والاستخراج والاختراع الاستباط ، وخرجه في الأدب فتخرج (٢) والتخارج الجرجاني : مصالحة الورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين ممن التركة (٣) .

" والتخريج - أيضاً - من خرج يخرج خروجاً ، أي برز من مقره ، أو حاله ، سواء أكان مقره داراً أو بلدة ... وسواء أكان حاله حالة في نفسه أو في أسبابه الخارجية .

والإخراج أكثر ما يقال في الأعيان بأي الذوات والأشياء المحسوسة ، والتخريج أكثر ما يقال في العلوم ، والصناعات .  
وأغاد ذلك كله أن التخريج في اللغة : إبراز الحديث وإظهاره بنقله من مكانه " (٤) .

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١ ، ١٧٢ .

(٢) انظر القاموس المحيط ج ١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) انظر " كتاب التعريفات " للجرجاني ص ٥٣ .

(٤) راجع " التخريج ودراسة الأستاذ ، أ . د / عزت علي عطية .



## التخريج فى الاصطلاح :

### وللتخريج فى الاصطلاح عدة تعريفات :

أولاً : عرّف السخاوى بقوله : التخريج إخراج المحدث الأحاديث مسسنة بطون الأجزاء والمشيكات ، والكسب ، ونحوها ، وسياقها من مروياء ، نفسه ، أو بعض شيوخه ، أو أقرانه أو نحو ذلك ، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكسب ، والدواوين ، مع بيان البدل والموافقة ونحوها ، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج ( ١ ) .

### بهذا التعريف قد اشتغل على أمور منها :

- ١ - بذل الجهد فى البحث والتفتيش عما فى يد الباحث من حديث فى المصادر المختلفة التى يوجد فيها بسنده ، كتباً أو شيوخاً فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله .
- ٢ - عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتمدة عند المحدثين مع سوق هذه الأحاديث المجموعة فى مجال واحد .
- ٣ - يشير قوله ( مع بيان البدل والموافقة ) إلى ضرورة قيام المخرج ، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التى توصل إليها ، وكذا المهتزون ،

---

( ١ ) فتح المفيث للسخاوى ج ٢ ص ٣٣٨ ط مطبعة العاصمة بالقاهرة  
١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .



ليتوصل بذلك الى جهة الاتفاق والاختلاف في كل ، أو الزيادة والنقصان .

٤ - أن دراسة جرمي الحديث ( الاسناد والتمسك ) من حيث اتصال السند ، والعدالة والضبط ، والخلو من الشذوذ ، والخلو من العلة ، وشرح غريب الحديث ، وبيان ما يؤخذ وما يستنبط منه إنما هو أسير فرائضه في عملة التخريج<sup>(١)</sup> وإن كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخريج في عصرنا الحاضر ، ويمثل ذلك ما يقوم به المخرجون ، فسي الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين - جامعة الأزهر - بالقاهرة

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذي يقوم به - كما يقول الأستاذ الدكتور عزت على عطية<sup>(٢)</sup> - جمع الأسانيد المختلفة ، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التي يجمع منها كتباً أو شيوخاً يروون الحديث . ثم المقارنة الظاهرة التي تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف . ثم يقسول سيادته : " وقد يكفي في الجمع إذا مهر في التخريج - بذكر الأشياء المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبها إلى مصادرهما المتفقة ثم بيان مواطن الاختلاف ، يظهر ذلك جلياً فيما يتصل بالتخريج ، لأحاديث الكتب الستة في كتاب " تحفة الأشراف " حيث يخرج الأسانيد ، وكتاب " جامع الأصول " لابن الأثير فيما يتصل بالمتون " (٣) .

(١) راجع كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٥ ، ٦ ، ١٠ د / عزت على عطية .

(٢) هو أستاذنا الجليل أستاذ الحديث وعلومه بقسم الحديث وعلومه في كلية أصول الدين - بجامعة الأزهر بالقاهرة .

(٣) انظر " التخريج ودراسة الاسناد " ص ٦ بتصرف يسير . منرى أمثلة ذلك - ان شاء الله تعالى - في كتاب أساليب التخريج .



## ثانيا : التخریج عند المتقدمين . ( ١ ) هو :

" ایراد الحديث باسناده فی مصدر ما من مصادر السنة — لكن  
هذا المصطلح قد حفت حده كثيرا عند المتأخرين حتى كساد  
بخلانی بينهم وان ظل قائما — على ندرة — حتى عصرنا هذا " (٢) .  
ويعنى هذا التعريف ان مجرد ایراد الحديث بوضعه فى كتاب  
ما يعتبر عندهم تخریجا ، وهو ما يعنيه الباحث فى عصرنا عند تخریجه  
لحديث من الأحاديث فيقول مثلا " أخرجه البخارى فى صحيحه "  
أو " أخرجه مسلم فى صحيحه " وهكذا .

قال العراقى فى كتابه " تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد "  
" فان لم يكن الحديث الا فى الكتاب الذى رويته منه عزوته اليه بعد  
تخریجه ، وان كان قد علم انه فيه " ( ٣ ) .

- 
- ( ١ ) يعتبر الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس المائنة  
الثالثة الهجرية ، فهو أزهى عصور الحديث ، وفيه أشرفت شمس  
الكتب السنة وأمثالها ، التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث  
ولا يغيب عنها الا النذر اليسير التى يعتمد عليها الفقهاء  
والمستنبطون والعلماء المؤلفون . راجع " أعلام المحدثين "  
أ . د / أبو شهبه ص ٢٤ وما بعدها ، كشف اللثام ج ١ ص ٢٦ /  
( ٢ ) انظر " كشف اللثام عن أسرار تخریج سيد الأنام — صلى الله عليه  
وسلم — جز ١ ص ٢٦ / ٢٧ . أ . د / عبد الموجود محمد عبد اللطيف

( ٣ ) (الرجع السابق ج ١ ص ٢٧ .



### ثالثا : التخرج عند التأخيرين :

هو " عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - ، إلى مخرجه من  
المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث  
بأصانيد مستقلة بملفاتها " (١) .

#### بيان المراد من هذا التعريف :

المراد من " عزو الحديث " هو سببه إلى من ذكره بإسناده  
في مؤلفه ، هو " في النسخ أو الجوامع أو المسابيد ... إلخ .  
أما المراد بقوله " بعد التفتيش عن حاله " هذا ليس عيب فسي  
التعريف .

يقول صاحب " كشف اللثام " (٢) : أن المراد به " حاله "  
أي معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف " ولكن أرى  
أن من الأوفق - ليكون هناك تسلسل في التعريف - أن يكتفون  
المراد بقوله ( حاله ) من حيث الوجود والعدم ، وهو المناسب للبحث  
والتفتيش .

أما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو العاية المنشودة ،  
فلابد أن يأتي كل ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأصانيد  
والمتون ، ومعرفة المتابع ، والشاهد ، إن وجد ، وكذا ما إذا كان

رمزه بر

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨ ، فيص القدير للمناوي ح ١ ص ٢١/٢٠ .

(٢) " كشف اللثام " ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ .



متواتراً أو مشهوراً أو عزيزاً أو غريباً . . . الخ .  
وبذلك يكون في مقدور المخرج الحكم على حديثه وبيان منزلته من القيسر  
والرد .

وتأسيساً على ما سبق فيحسن أن يضاف في نهاية التعرّف  
" والافادة من ذلك في الحكم على الرواية " ويكون في ذلك إشارة إلى  
أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضاً .

ولاجدال في أهمية بيان حكم الحديث قبولاً ورداً يقول العراقي  
الحافظ في بيان منهجه عند تخرج أحاديث " إحياء علوم الدين " .  
للإمام أبو حامد الغزالي " . . . لكنني اختصرته - يقصد كتابه " المعنى " .  
في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقترعت فيه على  
ذكر طرق الحديث ، وصحابيه ، ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعفه  
مخرجه ، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، بل وعند كثير  
من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . . . ( ١ ) .  
والمراد بقوله " مخرجه " أي رواه الذين رووه بإسنادهم ، وأوردوه فسي  
مؤلفاتهم ، ويكون المقصود بذلك معنى التخرج عند المتقدمين .

---

( ١ ) راجع " المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار " للحافظ زين الدين  
العراقي ج ١ ص ٢ على كتاب " إحياء علوم الدين " ط عيسى البابا  
الحلي وشركاه مع مقدمة د . نوري طبانة .







فليس كل كتاب دون صاحبه طائفة من الحديث يصح المزو اليه ،  
خاصة اذا لم يكن من اهل هذا العلم ، فان منهج المحدثين أن ينظرو  
الى اهل الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ما عداهم (١) .  
مالم يتعقب اهل الحديث ما أورده غير المختص به في مؤلفاتهم " فلا يكفي  
بعض الحديث الى من ليس من اهله دون بيان - وان جل كعلماء المفسرين  
والفقيهاء ، والتصوفة والمؤرخين وغيرهم ، بل لابد من معرفة ، تعقبات  
المحدثين " على ما أورده في كتبهم ، وذكره عند المزو اليها ، مالم  
يكونوا من ائمة ، أو دراسة أسانيد ما ومتونها به ، اذا كانت خالية ، من  
تعقبات المحدثين ولم يكونوا من ائمة - دراسة دقيقة فاحصة ، لتجسس  
في الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك الى الحكم بصحة الحديث أو حسنه  
أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع .

وذلك اذا انفرد مؤلفوها بذكره دون المصادر الأخرى التي عرفت  
درجة أحاديثها عند العلماء ، أو كانت متفقة في إيرادها له في هذه المصادر  
لكنها مغايرة لها في الاسناد " (٢) .

---

(١) راجع مقدمة " صحيح مسلم " باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ،  
ج ١ ص ٨٣ وما بعدها ، باب الكشف عن معايير رواة الحديث  
ج ١ ص ١٢٦/٩١ . وكذا شرح الامام النووي على هذه الأبواب .  
ط دار احياء التراث العربي .

(٢) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٣٠ " قواعد التحديث " ص ١٨٢ ،  
١٨٣ جمال الدين القاسمي ط . عيسى البابي الحلبي وشركاه  
بمصر .



أقول : ومثال ذلك ماورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقي  
في كتاب "المغنى عن حل الأسفار في الأسفار" فقد خرج ماورد في  
كتاب "أحيا علوم الدين" للغزالي من أحاديث - وهو من هو زهداً  
وورعاً وصلاًحاً ودينياً وتوفيقاً - لكنه لم يشهر بكونه من أهل هذه الصنعة  
رواية ودراية .

كما أن الغاية ، والقصد من كتاب ، بيان الطريق والسلوك للوصول  
إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود ، مع الترهيب من المعاصي  
والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات .

وهذا القول : لا يضمن في عالم ، فلا نحكم برد مصنف في التفسير  
لإيراده حديثاً ، ضعيفاً أو موضوعاً ، فربما كان من غيره ، وإذا كان منه ،  
فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود ، فكثيراً من العلماء وضعوا مصودات  
مصنفاتهم لينقحوها ، ولكن عاجلتهم العناية قبل بلوغ الأمانى ، ونقلت  
مصنفاتهم كما هي .

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم ، فالعارف  
بمنهج الإمام أحمد بن حنبل في السند والمتن ، يستبعد أن يضع في  
مسنده حديثاً ضعيفاً ، وحين وجد ذلك في مصنفه ، أرجعه العلماء إلى  
زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل ، وتلميذه الإمام القطيعي ،  
أو أن ذلك كسب مما ضرب عليه الإمام ، فكسب من تحت الضرب (١) .

(١) راجع "اعلام المحدثين" ص ٨٢/٨٦ أ د / محمد بن محمد  
أبو شهبة ط . دار الكتاب العربي بمصر .



ونخلص مما سبق الى :

١ . لا بد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر  
المعتبرة ، عند إثبات الحديث ، وأن يتحرى الدقة عند النقل عمن  
غيرها ليصل بذلك الى حكم صحيح .

٢ . أن هذه التفرقة بين المصادر المعتبرة في التخريج وغيرها لا يقصد  
منها الطعن في عالم ولا في مصنف ، خاصة من تقدم (١) مسن  
العلماء الأجلاء ، فرب الله تعالى عنهم أجمعين .  
جاء أن الإطالة في هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد حرص عليه علماء  
الحديث على عرضهم وهي شدة التثبت والتحرى ، حتى لا يكون  
هناك مطعن لطاعن ، ولا زيادة لتزيد (٢) .

ونعود إلى بيان حقيقة التصريف فنقول : أن المراد بقوله (بأسانيد  
مستقلة بؤلفيها أي أن المصادر التي يصح العزو اليها ، يلزم أن يكون قد  
ثبت سماع مؤلفيها لها ، فالعبرة بروايتها بأسانيدها) .  
فإن كان المؤلف يورد الحديث في كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر المعتبرة  
وأصحابها ، لزم الباحث ، والمخرج في هذه الحالة الرجوع إلى المصدر  
الأصلي الذي أورده فيه المؤلف ، وأحال عليه ، وهنا يصح التخريج .  
وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره ، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد  
فلا يعتبر من روايته .

---

(١) ليس المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحى هو انما المراد باعتبار عصرنا .

(٢) راجع " قواعد التحديث " ص ٢٥٤ / ٢٥٦ للأستاذ الفاضل جمال  
الدين القاسم ، وقد ذكر أمورا مختلفة للعلماء في هذا الأمر .

مثال ذلك : " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للامامين الجليلين  
المراقى وابن حجر مثال ماورد فيه قولهما : " عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " علموا ويمسروا " ولا تدرسوا ، وإذا غضيت  
فاسكت ، وإذا غضيت فاسكت ، وإذا غضيت فاسكت " رواه أحمد ، والبزار  
وفيه إيث بن أبي سليم وهو ضعيف " (١) .

فترى أنه أحال الحديث على مسند الامام أحمد ، ومسند البزار ،  
وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبهان إلى أن في إسناده رجل ضعيف  
وهو إيث بن أبي سليم ، فالمرجح يجب عليه الرجوع إلى ما أحال عليه عند  
الامام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث بإسناده الذي ربما احتاج  
إليه المخرج في تخرجه .

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل المصدق والدقة  
والتثبت ، مع شدة التحري ، التي يجب على الباحث إتباعها ، فليس  
يستطيع أن ينسب الحديث مثلا إلى مسند الامام أحمد واعتماد ذلك على  
ذكره في " مجمع الزوائد " إلا بالرجوع إليه - لا لعدم الثقة في مصنفه -  
بل هو أمر يلزم الباحث في عمله .

أضف إلى ذلك أيضا : ربما وقع سهوا ، أو ذهولا في النقل ، فيلزم  
المخرج الرجوع إلى الأصل ، وكثيرا ما يقع خطأ الطباعة في عصرنا دون التنبه  
عليه .

---

(١) انظر " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " كتاب العلم - باب في قوله  
" علموا ويمسروا " ج ١ ص ١٣١ ط مكتبة القدسي .



ومناه على هذا فلا يصح الاعتماد في التخرج على الدوريات ، أو كتب المعاصرين ، والتي لا تعنى بذكر الاسناد ، أو المراجع التي لم يعتبرها علماء الحديث ، أو كتب القصاص ، روى مسلم عن عاصم قال : " لا تجالسوا القصاص " (١) .

أما إذا كان المصدر الذي أشار إليه " المعاصر " مفقوداً ، أو مطبوعاً لا يتيسر الحصول عليه ، فإنه لا مانع في هذه الحالة من العزو إلى ذلك الترتيب الذي أحال على غيره من المصادر المعتبرة ، بحيث يحتوى عـزـو المخرج ذكر المصدر المتعذر ، وكون الثقة بصاحب المؤلف نحو ( العراقي وابن حجر ) مثلاً تغنى عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه (٢) .

وما نشير إليه هنا أيضاً : أنه لا يصح للمخرج أن ينقل رواية ممن المستخرجات ويعزوها إلى صاحب الأصل ، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرج بلفظه .

يقول الإمام النووي : " الكتب المخرجة على الصحيحين ، لم يلتزم فيها موافقتها في الألفاظ ، فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى ، وكذلك ما رواه البيهقي واليغوي ، وشبههما قائلين : رواه البخاري ، أو مسلم ، وقع في بعضه تفاوت في المعنى ، فمرادهم أنها رواها أصلاً ، فلا يجوز أن

---

(١) راجع " مقدمة صحيح الإمام مسلم - باب الكشف عن معاييب - رواه الحديث ج ١ ص ١٠٠ .  
(٢) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٢٦ / ٣٨ .

تنقل منها حديثا ، وتقول هو كذا فيها إلا أن تقابله بهما ، أو بقول  
المصنف أخرجه بلفظه .

بخلاف المختصرات من الصحيحين ، فإنه نقلوا فيها ألفاظهما ( ١ ) .  
ملخص القول :

أن على المخرج أن يستخدم ما شاء ، وما وصل إلى يده من المصادر  
والمراجع ، التي تعينه ، وتساعد في عمله ، وتيسره عليه وتسهله  
له ، على أن ينتهي في العزو إلى المصادر المعتمدة عند أهل الحديث .

رابعا : من تعريفات التخريج في الاصطلاحات :

قال المتاوى : ومعنى تخريج الحديث عزو الأحاديث إلى مخرجها  
من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد ( ٢ ) .  
وهذا التعريف قريب من التعريف السابق " الثالث " .  
مثال التخريج عند الامام المتاوى من الجامع الكبير :

" كل امرئ لما خلق له " حم طب ك عن أبي الدرداء ، ومعنى  
ذلك ما يلي :

١- أي رواه الامام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه ، والحاكم  
في مستدركه على الصحيحين عن الصحابي الجليل أبي الدرداء .

---

( ١ ) انظر " تقريب النوى " ج ١ ص ١١٢ ، ١١٣ ، بشرح السيوطي في

التدريب ط . مكتبة دار التراث .

( ٢ ) أ د / عزت على عطية في كتاب ( التخريج ودراسة الاستاد ) ص ٩ .



- ٢- ذكر لفظ المتن الوارد في مسند أحمد .
- ٣- بين الكتب التي أخرجته نصا كأحمد أو مع بعض الاختلاف  
المتن أحيانا ، كرواية الطبراني والحاكم .
- ٤- ذكر راويه الأعلى وهو الصحابي أبي الدرداء تنبيهها على أصل  
إسقاطه واكتفى بذلك في التخريج .
- ٥- وقد يضيف إلى ذلك أمرا زائدا وهو الحكم على الحديث بقوله  
" كذا " صحيح ، ولكن الإمام المناوي كثيرا ما يضيف  
تعليقات عند شرحه " للجامع الصغير " للإمام السيوطي فيقول  
تعليقا عند كلامه على الحديث رقم ١١٧٨ " أعطى يوسف شرط  
الحسن " شي حم ع ك عن أنس د صح .

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبي ، قال الهيثمي رجال  
أبي يعلى رجال الصحيح ، وظاهر صحيح المؤلف أنه - أي الحديث -  
لا يوجد مخرجا لأحد الشيخين ، والا لما عدل عنه ، والأمر بخلافه ، فقد  
رواه مسلم في قصة الاسراء " فإذا أنا بيوسف ، وإذا هو قد أعطى شرط  
الحسن " ومن ثم عزا حديث الترجمة بـ " جمع " لمسلم منهم السخاوي .  
ثم رأيت المصنف نفسه قال في " الدرر " فإنه في الصحيح من حديث  
الاسراء " (١) .

ومن يقوم ببيان موطن الحديث في المصنف المروي فيه مع بيان كتابه  
الأصلي ، جماعة المقتشرقين في " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث  
النبوي " ونحو ذلك صنيع الإمام المذني في كتابه " تحفة الأشراف بمعرفة  
الأطراف " ولكن مع اختلاف في المنهج عند كل منهم .

(١) راجع كتاب " فيض القدير شرح الجامع الصغير " للعلامة المناوي ج٢  
ص ٢ ، ٣ ، القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م ط دار  
المنهضة الحديثة بيروت لبنان .

نحو (خ بيوع) أي أن الحديث - مثلا - أخرجه البخاري في صحيحه  
في كتاب البيوع ، فما على المخرج إلا أن يذهب إلى صحيح الامام  
البخاري ويستخرج كتاب البيوع فيه ثم يستقر أبوابه إلى أن يصل إلى موضع  
حديثه (١).

#### خامسا - ومن تعريفات التخريج في الاصطلاح :

يقول أ. د / عزت على عطية " أنه انتقاء طريق من طرق الحديث  
المجموعة بناء على التعريف الأول (٢) لغرض خاص .. " .

ويشرح ذلك بقوله : وإنما يقوم بذلك الأئمة الماهرون فسي  
معرفة الحديث أصحاب المصنفات الأصلية في الحديث ..  
فالامام أحمد بن حنبل مثلا انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف  
حديث كانت مجموعة عنده ، وترك أحاديث الوضاعين ، والكذابين  
والأحاديث التي لا يشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة  
مع ضعف في أسانيدها ، إلى غير ذلك من الأغراض التي تكشف عنها  
دراسة الأحاديث في المسند .  
وانتقى البخاري صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث ، وكذلك  
فعل كل من صنف الكتب الأصول في الحديث .

---

(١) سيرد إن شاء الله تعالى أمثلة لذلك في أساليب التخريج .

(٢) يقصد سيادته تعريف الامام البخاري .



وقد يكون الغرض بيان علل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التي لم تذكر في الكتب الأخرى المؤلفة في الحديث :  
وفي القاموس : خرج اللوح تخريجاً كتب بعضاً وترك بعضاً ، وخرج العمل جعله ضرباً . واللوانا " (١) .

سابعاً - ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش ، وسير المصنفات السنة المتعددة ، للتعرف على مظاهر الحديث سنداً ومتناً فيمكن إضافة " الاعتبار " كنوع من التخريج وإن كانت غايته الكشف عن انفراد الحديث أو عدم انفراده .

أ - قال شيخ الإسلام ابن حجر : اعلم أن تتبع الطرق ممن الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو " الاعتبار " (٢) .  
ب - ويقول السخاوي أيضاً : أن الاعتبار : ليس قسماً لها معناه - المتابع والشاهد (٣) - بل هو الهيئة الحاصلة فسي الكشف عنهما (٤) .

---

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ١١ .  
(٢) انظر " نزهة النظر بشرح تحفة الفكر " ص ٣٢ ، ٣٣ .  
(٣) الحديث المتابع : هو ما شارك حديثاً آخر في اللفظ أو المعنى مع الاتحاد في الصحابي ، فإن كانت المشاركة من أول السند سميت " متبعة تامة " وإن كانت ليست من أول السند سميت " متابعية قاصرة " .

والحديث الشاهد : هو المشارك لحديث آخر في اللفظ أو المعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي ، أو يوافق حديث حديثاً آخر فسي المعنى دون اللفظ . راجع " دراسات في علوم السنة " ج ٢ ص ٧٣ أ د / محمد شوقي خضر السيد " قواعد أصول الحديث " ص ١٧٤ - فضيلة أ د / أحمد عمر هاشم .

(٤) انظر " فتوح المغيث " ج ١ ص ١٩٥ .

ج - ويعرف السخاوى والسيوطى وابن الصلاح فى أمثله بقولهم :  
الإعتبار ، هو سيرك (١) الحديث من الدواوين المبسوبة  
والمسندة وغيرهما ، كالمعاجم والمشيخات ، لتتظروهل  
شارك راويه - الذى يظن تفرد به - راو غيره أو نقل :  
هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا  
فى رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا (٢) .

والناظر فى هذه التعريفات لا يجد فرقا بينها ، فكلها تدور حول  
البحث فى مختلف المصنفات الحديثية ، ثم مقارنة الأسانيد والمتون ، عند  
الوقوف على الحديث فى موطن ما من الجوامع والمانيد والأجزاء ،  
والمشيخات ونحوها . ليعلم المعتبر المتابع من المشاهد ، وغايته تقوية  
مالديه من رواية .

وينبه ابن الصلاح هنا الى ما يدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقول :  
" ثم اعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج  
بحديثه وحده ، بل يكون معدودا فى الضعفاء .  
وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم فى المتابعات والشواهد  
وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره فى الضعفاء :

---

(١) السير : هو التتبع والاختبار والنظر .

(٢) راجع " فتح المغيث " ج ١ ص ١٩٥ ، " تدريب الراوى " ج ١/٢٤٢  
" التقييد والايضاح " ص ١٠٩ ، ١١١ .



فلان يعتبر به ، وفلان لا يعتبر به " كذا قال النووي (١) : ولا شك أن كثرة الطرق التي يتوصل إليها كلا من المخرج . والمعتبر بالمتابع والشاهد تؤدي حتماً وغالباً إلى تقوية الحديث ، وزيادة الإطمئنان له والثقة به ، فالمتواتر إنما أفاد العلم اليقيني حينما رواء جمع عن جمع تحيل العادة إلتفاتهم على الكذب .

فالاعتبار والمتابع والشاهد أمور يتداولها المحدثون يتعرفون بها حال الحديث ، هل تفرد به رواية أو لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الأمور قرينة الشبه لعمل المخرج ، بل يكاد الأمر — وإن اختلفت — طريقة وأسلوب كل — يكون واحد حين النظر إلى أن نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول إلى مدى قوة الحديث أو ضعفه وما يعمل به من الحديث النبوي الشريف .

### موضوع التخریج :

موضوع علم التخریج هو أحاديث النبي — صلى الله عليه وسلم — وما دون فيه من مصادر مختلفة ومعتبرة عند أهله من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشتقات والكتب والمعاجم ، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث التخریج منها .

---

(١) راجع " التقييد والایضاح " ص ١١٠ ، و " تدريب الراوی " ج ١ /

وهذا هو العلم من علم التخريج عند المحدثين ، خاصة الأشهر فيه . وإلا فهناك من يشاركهم في مفهومه العام ( اللغوي ) . كالأدباء في البحث عن نسبة أبيات ، أو قصيدة لشاعر ما ، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرها الخاصة بمجالها العلمي أو النظري ، فتحقيق أى مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها .

فموضوع علم التخريج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها ، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين ، أسنادا ومثالا ، في أصوله المعتمدة .

### مسائل علم التخريج :

مسائل علم التخريج هي عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يتوصل بها المخرج إلى بغيته من أقوال النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله ، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد ، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك ، وسير كتب السنن لا يأتي عشوائيا إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب ، المتبعة في التخريج .

### واضعه :

هذا العلم مركب من العلوم بمراحل متعددة ، تارة مشافهة بالنسبة للراوى ، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة في أواخر القرن الرابع



الهجرى ، وبدأ طور التهذيب وغيره .  
فظهرت أولى طرق التخرج العملية على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله  
الجوزقى ( ٣٨٨ ) حيث ألف كتاب " الجمع بين الصحيحين " ثم تنبأه  
صنيع العلماء فى الجمع بين أكثر من مصدر .  
" وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى أول من أبرز  
التخرج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن ، ثم حذا حذوه العلماء  
من بعده " ( ١ ) .

#### استمداده :

يستمد علم التخرج من مجموعة القواعد والطرق والأساليب التى  
يلزم اتباعها فى البحث والتفتيش فى المصادر المعتبرة ، التى جمعت  
فيسها أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - وأخبار الصحابة والتابعين .

#### فضله ومنزله :

من المعروف أن الشئ يشرف بشرف متعلقه ، فعلم التخرج -  
المتعلق بأحوال النبى - صلى الله عليه وسلم - يعد من أشرف العلوم  
وأعظمها قدرا ، وأرفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى ، إذ به يتمكن  
الباحث من كشف الدخيل على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
فيطرح بعيدا .

---

( ١ ) راجع " كشف اللثام عن أسرار تخرج حديث سيد الأنام - صلى  
الله عليه وسلم " ج ١ ص ١٥٢ / ١٥٥ ، " أعلام المحدثين "

وبه يعرف المقبول الذي تبني عليه الأحكام ، ويعمل به ، ويعسرف به الحلال من الحرام ، ويصبح منهجا للفقهاء وأهل الأصول .  
فلا عجب أن يكون من أشرف العلوم — بعد كتاب الله تعالى — وقد أمرنا الله تعالى باتباع سنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — فقال : " وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا " ( ١ ) .

كما أن هذا العلم يشرف بكونه يعتمد في وجوده وبقائه ، على ما نزل به الوحي على نبي الله تعالى — صلى الله عليه وسلم — وما أقره الله تعالى له مما قاله باجتهاده ، فالكل يندرج تحت قول الله تعالى :  
( وما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ) ( ٢ ) .

ويستمد هذا العلم شرفه لاتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد — صلى الله عليه وسلم — ورسالة الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها . ويستمد علم التخريج شرفه أيضا ، لاتصاله الوثيق بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عز وجل .

ويستمد شرفه لإعتاده في وجوده على وصية النبي — صلى الله عليه وسلم — بحفظ سنته وتبليغها للناس ، وضرة وجوه أصحاب بدعوة النبي — صلى الله عليه وسلم — حين قال : " نَصَّرَ اللَّهُ أُمَّرَأًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا

---

( ١ ) سورة الحشر ( ٧ ) .  
( ٢ ) سورة النجم ( ٣ ، ٤ ) .



فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ قَرَبٌ مِّبْلَغٍ أَوْغَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ \* (١) .

### حكم تعلم التخریج :

حكم تعلم التخریج هو الوجوب الكفائي ، اذا قام به البعض سقط  
عن الكل ، ويتعين على من لا يسعد غيره مسده ، وذلك لكونه بابا وعلما من  
علم الحديث بتسميه رواية ورواية .  
وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسمية فرض كناية ان قام به  
البعض سقط عن الباقيين وعينى على من تعين له ( ٢ ) .

### فوائد علم التخریج وثمرته :

فوائد علم التخریج وثمرته جمه وعظيمة نذكر منها مايلي :

أولا : وضع يد المخرج - لكسر الرأء المشددة - على طائفة من  
الطرق والوجوه المختلفة التي روى بها الحديث المخرج - بفتح  
الرأء المشددة - مما يهيئ له امكانية دراسة الحديث بيسر

( ١ ) أخرجه البغوى فى مصابيح السنة / كتاب العلم / رقم ١٧٥ / ج ١ ص ١٧٥  
عن ابن مسعود .

- وأخرجه الترمذى فى سننه / كتاب العلم / باب ما جاء فى الحسث  
على تبليغ السماع / ج ٥ ص ٣٤ وقال حديث حسن صحيح .

- وأخرجه ابن ماجه فى سننه / المقدمة / باب من بلغ علما ج ١ ص ٨٥

- وألحديث أخرجه أحمد فى مسنده ج ١ / ٣٧٢ عن عبد الله بن مسعود .

( ٢ ) راجع " ضوء القمر " ص ١٢ لفيلة الشيخ محمد على أحمد بن ط دار  
المعارف ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م " البهجة الوضيئة شرح متن البيقوينه  
ص ٥ ، الشيخ محمود تشابه " قواعد أصول الحديث " ص ٧ أ د / أحمد  
عمرها شم .

وسهولة ، وإصدار الحكم الصواب عليه ، وإن لم يكن قد سبق الحكم عليه من تقدم من العلماء .

ثانيا : إطلاع المخرج — بكسر الراء المشددة — على كثير من المصنفات الحديثية ، مما ييسر له جمع حويلة لأبأس بها من أحاديث النبي — صلى الله عليه وسلم — ومعايشة أحواله عليه الصلاة والسلام .<sup>(١)</sup>

ثالثا : " معرفة مذاهب العلماء " ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع ، بمد معرفة أحكامهم على الرجال . . . فهو علم ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف " (١) .

رابعا : معرفة المخرج بمد جمع طرق الحديث لإسناد العالي وإلا سناد النازل ، سواء بالقرب من النبي — صلى الله عليه وسلم — أو باعتبار إمام من الأئمة ، أو باعتبار مصنف من مصنفات الأئمة ، أو باعتبار تقدم وفاة أحد الرواة ، أو باعتبار السماع ونحو ذلك (٢) .

خامسا : سرعة وصول القارئ إلى طرق وجود الحديث المخرج بيسر وسهولة .

---

(١) " كشف اللثام " ج ١ ص ٣٩ بتصرف .

(٢) راجع الاسناد العالي والنازل في " مقدمة ابن الصلاح " ص ٢٥٧ ،

" تدريب الراوي " للسيوطي ج ٢ ص ١٥٩ " الباعث الحثيث " ص ١٥٩ ط . محمد علي صبيح وأولاده — الطبعة الثالثة .



سادسا : كشف ما قد يوجد في الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسانيد بعضها ببعض . مما يؤدي إلى معرفة ما في الإسناد من تدليس ، أو وادٍ بهم غير متعين ، كحدثنا فلان أو رجل ، أو تعيين راوٍ مهمل كحدثنا محمد من غير ما يميزه من المحدثين ، أو معرفة رواية من مختلط من الرواة .

ويمكن وصل ما روى معلقاً ، ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها ، والمقطوع ، وذلك بمجيئة من طريق آخر أو طرق توضح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك ( ١ ) .

سابعا : "زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه للترجيح عند المعارضة" ( ٢ ) ، وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضها - ما لم تكن واهية - فكثرة الطرق قصد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره ، وقد يرتفع الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره لجبر ما فيه من خفة في الضبط ، بتعدد طرقه المساوية له أو الأقوى منه .

"فمثلا حديث : لا تستقبلوا القبلة ببول ولا غائط . . . ."

الحديث . نجد أن الموسوعة قد أشارت إلى مواضعه في خمسة عشر موطناً في البخاري ( ١ / ١٠٩ - طبعة الشعب /

---

( ١ ) راجع "التخريج ودراسة الأسانيد" ص ١٦ ، ١٧ .  
( ٢ ) المرجع السابق ص ١٦ .

والنسائي في الطهارة / باب ٢٠ / والدارقطني ( ٦٠ / ١ ) /  
وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧ / وفي مسند أحمد ج ٥ ص ٤١٩ ،  
٤٢١ / والبيهقي في السنن الكبرى ( ٩١ / ١ ) / وفي معجم  
الطبراني الكبير ج ٤ ص ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ / وفي  
معجمه الصغير ( ٢٠٠ / ١ ) / والخطيب في التاريخ  
( ٣٦٣ / ٢ ) .

وفي الكتب التي تبحث في صحيح الحديث وضعيفه :  
في " علل الحديث " ( رقم ٦٦ ) لأبي حاتم / وفي " تلخيص  
الحبير " ج ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلاني / وفي فتح الباري  
له ( ج ١ ص ٢٤٦ ، ٤٩٨ ) / ج ١٠ ص ١٧٧ / والعراقي في  
تخريج الحديث الاحياء ( ٢٦٤ / ٢ ) .

ففي كل هذه المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث  
بإسانيده المختلفة وما قيل عنه وعن أحوال رواته ، وفي بعض  
المواطن قد ذكر للحديث ألفاظا تدعم اللفظ الأصح ، وأخرى  
تعارض معه ، أو علل في الاسناد تفصل قوته أو جقائق تدعم  
لفظه وهكذا . . . وفي ذلك الدلالة على أدق أحوال الاسناد  
ودرجته صحة أو ضعفا ، واتصاله أو قطعه وغير ذلك ، وبهذا  
الشكل تقود الباحث الى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل  
لخبر النبي - صلى الله عليه وسلم ، وأحاديث الأحكام ،  
والتشريعات ، فيستبين من خلال منهج مقارنات الأسانيد ،  
وأحوال السند وعمله . أما في الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع



أو في الشذوذ أو النكارة أو الوضع أو في الأرسال أو التدليس  
أو التسوية .

كذا التصحيفات في أسماء الرجال ، أو التحريفات أو الوهم  
أو سوء الحفظ ، أو القلب ، أو التقديم والتأخير أو التدليسات  
أو تأليف الرجال وأسمائها أو سرقة الحديث (١) إذن فتخريج  
الحديث من مظانه المختلفة له أهميته في دراسته دراسة محققة  
من جوانبه المحتملة .

ثامنا : أما من جهة مقارنة المتون ، فإن طرق الحديث يوضع بعضها  
بعضاً ويكمل بعضها الآخر ، فقد كان من الرواة ، من يذكر  
ما حفظ من الحديث ، وبعضهم يذكره كاملاً ، وآخر يقتصر في الذكر  
من الحديث على ما سئل عنه ، أو على موضع الاستدلال لحكمه  
أو فتواه ، فتخريج الحديث وجمع متونه يوصل إلى الرواية  
الكاملة الصحيحة .

فربما ورد الحديث المخرج " من طريق بزيادة دالة على حكم  
لا يدل له الحديث الأصل الذي تقوم بتخريجه ، أو بزيادة موضحة  
لمعنى لفظه ، ونحو ذلك مادام السند الذي فيه الزيادة صحيحاً " (٢).

---

(١) انظر " موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف " إعداد أبو هاجر

محمد السعيد ج ١ ص ٤٦ ، ٤٧ ط . دار الفكر العربي .

(٢) انظر التخريج ودراسة الأسناد ص ١٦ .

ومن جانب آخر فإن علم التخريج يمكننا من اكتشاف عسل  
المتن ، والتي قد تتولد من الرواية بالمعنى ، أو الإدراج ، أو أخطاء  
المحدثين والحفاظ وأغلاطهم ، أو في الاختصار حين تقل رواية  
ما ، أو بالتقديم والتأخير ، أو الشذوذ ، والنكارة ، أو الاضطراب  
أو التحريف والتصحيف ، أو القلب والابدال ونحو هذه العلل  
التي أشار إليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث رواية  
ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل - إن وجدت - إلا بجمع  
متون الحديث الواحد - إن لم يكن فردا - من مصادره المعتبرة  
عند العلماء ، فيضبط الحديث بذلك تمام الانضباط بإذن الله  
تعالى .

ومما تنبه عليه هنا : أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام ،  
وشواهد ، لأشياء فيه ، فقد صنعه الإمام البخاري ، ولم ينقص من  
قدر كتابه من شيء .

وهذا يرجع إلى :

( ١ ) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض ، وقد اشتمل على حكيم فصاعدا  
فانه يعيده بحسب ذلك ، مراعيًا مع هذا عدم اخلاء من فائدة  
حديثيهما كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك  
فيستفاد من ذلك كثرة الطرق للحديث .

( ٢ ) ربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد  
فيتصرف فيه حينئذ ، فيورده في موضع موصولا وفي موضع آخر  
معلقا ، ويورده تارة تاما ، وتارة مختصرا على الجزء الذي يحتاج  
إليه في الباب .



(٣) فان كان المتن مشتملا على جمل متعددة ، لاتعلق لاحداها  
بالأخرى يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل ،  
وربما نشط فساقه بتمامه (١) .

اذن فتطيع الحديث بحسب ما يستخرج منه من أحكام أمر جائز  
ولاشئ فيه ما لم يخل بما فيه من أحكام .

وما يعلم أيضا : أن من العلماء من أجاز النقصان في الرواية  
وقدمها على الزيادة فيها خشية الخطأ ، أى عند الضرورة ، أيضا  
مع عدم الإخلال بما فيه من أحكام ومعنى .

روى الخطيب البغدادي بسنده عن مجاهد قال : " انقص من  
لحديث ولا تزدد فيه " (٢) .

وروى أيضا بسنده عن يحيى بن معين يقول " اذا خفت أن تخطئ "   
في الحديث فانقص منه ولا تزدد (٣) . ويشير الخطيب إلى أن  
من العلماء من منع ذلك فيقول : " وقد قال كثير ممن منع نقل  
الحديث على المعنى إن رواية الحديث على النقصان والاحتياط  
لبعض منته غير جائزة لأنها تقطع الخبر وتغيره . فيؤدى ذلك إلى  
إبطال معناه وإحالة ، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه  
حرفاً " (٤) .

---

(١) " اعلام المحدثين " ص ١٢٧ بتصرف .

(٢) " الكفاية في علم الرواية " ص ١٨٩ للخطيب البغدادي / منشورات  
مكتبة الهلال - بيروت .

(٣) الكفاية ص ١٨٩ .

(٤) الكفاية ص ١٩٠ .

ويعود الخطيب فيقول : وقال بعض من أجاز الرواية على المعنى  
أن النقصان من الحديث جائز إذا كان الراوى قد رواه مرة بتمامه ،  
أو علم أن غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له " إن لم يعلم ذلك  
أن يفعله " ( ١ ) . . . وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على  
على كل حال ولم يفصله .

❖ والراى المختار عند الخطيب يشير إليه بقوله .

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم  
وشرط وأمر لا يتم التعبد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه  
يجب نقله على تمامه ، ويحرم حذفه ، لأن القصد بالخبر لا يتم إلا به  
فلا فرق بين أن يكون ذلك تركاً لنقل العبادة . كنقل بعض أفعال  
الصلاة ، أو تركاً فرض آخر هو الشرط فى صحة العبادة ، كترك  
نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا الوجه يحمل قول من قال ،  
لا يحل اختصار الحديث " ( ٢ ) .

إذن فأمر اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو  
منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادي السابق .

---

( ١ ) المرجع السابق ص ١٩٠ وفى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح

ورد فى الهامش وهو ما يساير المعنى السابق عليه ويتلائم منه ، ففى  
عبارة الأصل قال " ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعله " .

( ٢ ) " الكفاية " ص ١٩

تاسعا : من فوائد التخرج التعرف على زيادات الثقات بمقارنة الروايات  
المجموعة ببعضها ببعض قال ابن الصلاح :  
"وذ لك فن لطيف تستحسن العناية به ، وقد كان أبو بكر بن  
زياد النيسابوري وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة  
مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث ...  
ثم قال — وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة الى ثلاثة أقسام :  
أحداها : أن يقع مخالفا منافيا لما رواه سائر الثقات . فهذا  
حكمه الرد كالشاذ .

الثاني : أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلا لما رواه غيره  
كالحديث الذي الذي تفرد بروايته جملة ثقة ،  
ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلا فهذا مقبول  
وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنسوع  
الشاذ .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث  
لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث " ( ١ ) .

---

( ١ ) " مقدمة ابن الصلاح " ص ١١١ ، ١١٢ بتصرف يسير .



مثال :  
~~~~~

ونذكر هنا مثلاً ناقش فيه الحافظ العراقي زيادة الثقة ، والغاية من ذكره ، أن التخریج يجمع طرق الحديث سنداً ومتناً أمر هام في دراجة السنة النبوية الشريفة ، ذا فائدة عظيمة ، وفي المثال أيضاً منهج العلماء في النقد للسند والمتن .

يقول الحافظ العراقي : مثاله - أي زيادة الثقة - ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبيد ذكر أو أنثى من المسلمين " (١) .  
فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله :  
" من المسلمين " وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى .

كلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في آخر الجامع ، ولم يصرح بتفرد مالك بها مطلقاً فقال : ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما ينصح إذا كانت الزيادة من يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك ابن أنس فذكر الحديث ، ثم قال : وزاد مالك في هذا الحديث " من المسلمين " ، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه " من المسلمين " .  
وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك من لا يعتمد على حفظه .  
انتهى كلام الترمذي .

---

(١) أخرجه مالك / كتاب الزكاة / باب مكيمة زكاة القطر / ج ١ ص ٢٦٨ / ط .  
دار الفكر .

فلم يذكر التفرد مطلقا عن مالك ، وإنما قيده بتفرد الحافظ كمالك ، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه ، فأسقط المصنف - أي ابن الصلاح - آخر كلامه ، وعلى كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الرياسة ، بل تابعه عليها جماعة من الثقات : ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان ، وكثير بن فرقد ، ويونس بن يزيد ، والمعل بن اسماعيل وعبد الله بن عمر العمري ، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري وعلى أيوب أيضا .

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها البخاري (١) في صحيحه من رواية اسماعيل ابن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه : " من المسلمين " . وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم (٢) في صحيحه من رواية ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضا " من المسلمين " .

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطني في سننه والحاكم في مستدركه من رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضا : " من المسلمين " .

وقال الخاكم بعد تخريجه : هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى وكثير بن فرقد احتج به البخاري ووثقه بن معين وأبو حاتم . أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر في بيان المشكل من رواية يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد أن نافعا أخبره فذكر فيه أيضا : " من المسلمين " .

(١) أخرجه البخاري / كتاب الزكاة / باب صدقة القط / ج ٤ ص ١١٠ و ١١١ متن فتح الباري .

(٢) أخرجه مسلم / كتاب الزكاة / باب زكاة الفطر / ج ٧ ص ٥٧ / بشرح النووي ط . دار احياء التراث العربي - بيروت .

المسلمين .

وأما رواية المعلى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في  
والدارقطني في سننه من رواية أرطاة بن المنذر عن المعلى بن إسماعيل  
عن نافع فقال فيه : عسن كل مسلم " وأرطاة " وثقة أحمد بن حنبل ويحيى  
بن معين وغيرهما . والمعلى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي : ليس  
بحديثه بأس صالح الحديث لم يرو عنه غير " أرطاة " وذكره ابن حبان في  
الثقات .

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه من رواية  
روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع فقال فيه :  
" على كل مسلم " . وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المنتقى فقرر بينه  
وبين مالك فرواه من طريق ابن وهب قال : حدثني عبد الله بن عمر ومالك  
وقال فيه : " من المسلمين " وأما الاختلاف في زيادتهما على عبيد الله  
بن عمرو أيوب فقد ذكرته في شرح الترمذي والله أعلم (١) انتهى كلام  
الحافظ العراقي .

إذن قجمع كل هذه الطرق ما يرجع أن هذه الزيادة مقبولة ممن  
رواها من الثقات ولم ينقروا بها الإمام مالك وإنما وردت في الصحيحين  
وغيرهما .

كما أنني حرصت على نقل هذه الطريقة عن الحافظ زين الدين العراقي  
كما وردت في كتابه " التقييد والايضاح " حتى تكون مخرجاً للمخرج في نقده ،

(١) انظر " التقييد والايضاح " شرح مقدمة ابن الصلاح (٣ ص ١١١ ، ١١٣ ،  
ط . المكتبة السلفية .



السند والمتن أو أحدهما ، فتكون طريقة وأسلوبا له في عمله ، عند احتياجه اليها .

عاشرا : ومن فوائد التخريج : معرفة التحريف والتصحيح في المتن ، ومعرفة النسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمعلن ، ومعرفة المتواتر والآحاد بأقسامه . . . الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة ، ولا تغالي إذا قلنا أنه علم فحول الرجال .

تنبيه :  
~~~~~

لكي يحدد المخرج اتجاهه في البحث عليه أن يعرف الفرق بين مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد ، والتي نذكرها فيما يلي :  
أولا : المصطلح هو : " القواعد التي تحكم على الحديث بواسطتها بالقبول أو الرد " ( ١ ) .

فغاية هذا العلم هو استخدام ما فيه من قواعد لدراسة الاستناد وما يحتوي عليه من رجال . ودراسة المتن وضبطه .

ثانيا : التخريج هو الحديث المحكوم عليه إذا أجمعت طرقه وأسانيد ، ( فهو الذي يجمع المادة التي يحكم بسببها على الحديث : الأسانيد والمتن للحديث الواحد ) ( ٢ ) .

---

( ٢ ، ١ ) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٠ ، ١٠ د / عزت  
على عطية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

أى أنه جعل الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق الى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين ، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض ، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه .

ثالثا : دراسة الاسناد : " هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج " ( ١ ) وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وخلو الحديث من الشذوذ والعلّة القادحة ، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد . ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد ، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه ، فهما يتعلقان به كتملق باب الجرح والتعديل ، أو طرق التحمل والأداء ونحو ذلك . . . والله أعلم .

---

( ١ ) انظر كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٢٠ ، ١٠ د / عزت على عطيه ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

## الفصل الثاني نشأة التخريج ومراحل تطوره والعناية به

### نبذة حول السنة في الصور الأولى :

أ - دوافع العناية بالسنة : السنة النبوية هي ما أضيفت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وهي بهذا الاعتبار أحد قسمي الوحي الإلهي لرسوله - صلى الله عليه وسلم - أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى ، فالسنة النبوية هي من وحي الله - عز وجل - يدلنا على ذلك قوله تعالى : " وما يَنْطِقُ عن الهوى إن هو إلا وَحْيٌ يُوحى " (١) .

وبذلك جاءت السنة أيضا روى أبو داود بسنده عن المقدم بسنن معد يكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال " ألا إنسي أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شيعة على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطعة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها . ومن نزل يقوم فعليه أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراءه " (٢) .

---

(١) سورة النجم ( ٣ ، ٤ ) .

(٢) أخرجه أبو داود / كتاب السنة / باب في لزوم السنة / ج ٤ ص ٢٠٠ ط . الشركة البنائية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذي وابن ماجه .



والناظر في صدر هذا الحديث وعجزه يوقن مع التدبر أن هذه السنة إنما هي وحى الله تعالى — قوله — صلى الله عليه وسلم .  
قال الخطابي : قوله " أوتيت الكتاب ومثله معه " يحتمل وجهين من التأويل :  
أحدهما : أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو ، الثاني : ويحتمل أن يكون معناه : أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى ، وأوتي من البيان أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب ويحكم ويخص ، وأن يزهد عليه فيشرع ما ليس له فى الكتاب ذكر ، فيكون ذلك فى وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن " ( ١ ) .

إذن فستة النبى — صلى الله عليه وسلم — صنوا القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير فى وجوب اتباعها نحو قوله تعالى : " فَلَا وَرَثَكَ لَإِيْمَانُوْنَ حَتَّى يَحْكُمُوْكَ فَيَـمَّا شَجَوْبَ بَيْنِهِمْ ثُمَّ لَـيَجِدُوْا فِى اَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيَسْأَلُوْا تَسْلِيْمًا " ( ٢ ) .

وكما أوجبت هذه الآية الاخذ بالسنة أوجبت الاحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه — صلى الله عليه وسلم — فإنما ينطبق عن الوحى إلى الإلهى ، وإقراره له ، وكل هذا بلا شك دافع إلى التمسك بالسنة والعرض عليها بالتواجد ، والبعد عن محدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار . ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى : " اقْرَأْ بِاِسْمِ رَبِّكَ الَّذِى

---

( ١ ) انظر " معالم السنن " للإمام الخطابى ج ٤ ص ٢٧٦ . ط ، دار الكتب

العلمية بيروت — لبنان .

( ٢ ) سورة النساء ( ٦٥ ) .

خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ، رَاقِئاً وَرُبُّكَ الْكَرِيمُ ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ " ( ١ ) ، وقوله تعالى : تَوَهَّلُ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " ( ٢ ) ونحو ذلك من الآيات التي تحت على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر " للعلم يشقى نفوسهم ، وينهلون منه سوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو المعلم والمرب والمشرع وهو رسول رب العالمين ، الذي رياه وعلمه بعنايته الإلهية ، ولا عجب في ذلك وهو القائل - صلى الله عليه وسلم - " مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " ( ٣ ) ، وغير ذلك كثير .

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - الذي كان أحب اليهم من الدنيا وما عليها ، فهو أحب اليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين ، وهناك من الدوافع الكثيرة فانهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين ، وثاني مصادرههم التشريعية .

ب - أما عن طرق تلقى الصحابة للسنة فيمكن إيجازها فيما يلي :

١ - السماع المباشر من النبي - صلى الله عليه وسلم - في مجالسه المختلفة ، وفي حله وترحاله ، وخطبه ، وقضاياء ، وأفعاله وتقريراته لما يقع من أحداث بين يديه أو بعيدا عنه فيسمع بها فيقرها ولا ينتقها .

( ١ ) سورة القلم ( ١ - ٥ ) ،

( ٢ ) سورة الزمر ( ٩ ) ،

( ٣ ) ر ١٩٥ أحمد بن محمد بن حنبل / ١٨٨ / وأبيه حاجه في سنة .

٢ — التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبي — صلى الله عليه وسلم — فكان لشده حرصهم على أقوال النبي وأفعاله ينيب بعضهم بعضا ، ومثال ذلك ما وقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصاري — رضي الله عنهما — وكانا يسكنان في عوالي المدينة (١) .

٣ — قدوم الوفود من القبائل المختلفة والاقامة عند النبي — صلى الله عليه وسلم — فيتعلمون الأحكام والعبادات ، ثم يرجعون إلى أقوامهم يعلمونهم ويفقهونهم . روى البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث قال : " أتينا النبي — صلى الله عليه وسلم — ونحن شيبان متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، فظن أنا اشتقنا أهلنا ، وسألنا عن تركنا في أهلنا ، فأخبرنا ، وكان رفيقا رحيفا ، فقال " ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم وروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي ، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، ثم ليؤمكم أكبركم " (٢) . فهذه طريقة من طرق تلقى السنة عن النبي — صلى الله عليه وسلم — تتمثل في وفود رسل القبائل إليه .

٤ — ارسال النبي — صلى الله عليه وسلم — رسله إلى القبائل المختلفة ، وذلك ليعلمونهم شرائع الإسلام ، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام .

---

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه في سننه .  
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده ج ٥ ص ٥٣ .



٥- ومن طرق تلقى الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضا ،  
عما ما فاتهم من مجالس النبي — عليه الصلاة والسلام — حين  
انشغالهم بكسب أرزاقهم .

٦- كان النبي — صلى الله عليه وسلم — يخصص للنساء يوما فيجلس  
إليهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما خفى عليهن من أحكام ،  
وفيما يقع لهن من أحداث خاصة بهن . وكان لأمهات المؤمنين  
فضل عظيم في نشر السنة النبوية بين النساء ، وخاصة فيما يجلسن  
من ذكره أمام النبي — صلى الله عليه وسلم — فيجدن عند أمهات  
المسلمين بغيتهن وما يشفى غليلهن (١) . وبعد فهذه نبذة  
مختصرة عن طرق تلقى الصحابة للسنة .

### جـ - كتابة السنة :

أما عن كتابة السنة في الصدر الأول (النبوي) فلقد نهى النبي  
— صلى الله عليه وسلم — عن تدوينها في بداية الأمر خشية اختلاطها  
بالقرآن ، فالصحابية كانوا حديثي عهد بالاسلام ، فقد سمع منهم النبي  
— صلى الله عليه وسلم — بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية ،  
وأراد أيضا بذلك إفراغ جهد الصحابة لتدوين كتاب الله تعالى فضياع  
آية أمر في غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من  
أسباب حفظه الذي تكفل الله عز وجل به ، سيما وأنهم من أهل الحفظ  
وقوة الوعي فلم يخشى ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة في قوة الحفظ .

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ. د / محمد عجاج الخطيب

وعندما استقر الامر وبان لهم الفرق بين كلام الله تعالى ، وأقوال  
رسوله — صلى الله عليه وسلم — أباح — صلى الله عليه وسلم — الكتابة  
لأفراد من الصحابة ، فكانت كتابة فردية ، وليست عامة ، كالصحيفة  
الصادقة لعهد الله بن عمرو بن العاص ، وصحيفة علي بن أبي طالب  
وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين ، ثم كثرة القرائن من النبي — صلى  
الله عليه وسلم — لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق .

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية الى نهاية القرن الأول الهجرى  
فدونت تدوينا عاما رسميا بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، والذي أرسل  
في الآفاق بجمع السنة وتدوينها ، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت  
اليه كظهور الفرق المختلفة ، واستباحة بعضهم القول على النبي — صلى  
الله عليه وسلم — والكذب عليه ، كذا دخول طائفة في الاسلام متظاهرين  
به باتساع رقعة الخلافة الاسلامية ، وقد انتشر حفظ السنة في الأقاليم  
الاسلامية ، واستشهد البعض في الجهاد ، فخشي الخليفة ضياع السنة  
بموت العلماء واستشهدهم فأمر بالجمع والتدوين .

#### د — أما عن منهج الصدر الأول في رواية السنة :

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم  
ضم وجوب التثبت من الروايات ، والإقلال منها خشية الكذب على النبي  
— صلى الله عليه وسلم — كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون  
الشريعة عن ظهر قلب من مصدرها وصافي نبعها ، ألا وهو النبي — عليه  
الصلاة والسلام ، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولا ولا عملا  
ولا تقريرا ولا صفة للنبي — صلى الله عليه وسلم — ولا حالا من أحواله

والا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق — رضى الله عنهم .

وقد انضم إلى العناية بالمتن ، فيمن بعدهم ، العناية بالاسناد  
عناية فائقة ما زالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخرواعتزاز ، فالاسناد  
سلاح المؤمن فاذا فقد سلاحه فبأى شئ يقاتل ؟

وخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لقيت من العناية  
والحفظ في الصدر الأول ، الى أن دونت في السطور ، من حفظ  
القلوب ، فقد لقيت ما لم يتنبأ لعلم آخر وليس أدل على ذلك من قول  
سيدنا عمر — رضى الله عنه " تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن " )  
وكل ما بذل في العناية بالسنة ، وما زال / إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى  
لسنة نبيه — صلى الله عليه وسلم — بما هيا لها من علماء أجلاء في كل  
عصر وجيل . . والله أعلم .

### نشأة التخريج ومراحل تطوره :

علم التخريج كأي علم من العلوم ينشأ بشكل بسيط ، قد لا يكون  
مقصودا ، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض في كل مرحلة  
من مراحلها إلى شئ من التغير إما في المضمون والمفهوم ، وإما بالزيادة  
أو النقصان .

وعلم التخريج بمفهومه العصري مقارنا بعصر ما قبل تدوين السنة  
بينهما اختلاف واضح في المفهوم — كما سنرى إن شاء الله تعالى — وكذا

( ١ ) انظر " جامع بيان العلم وفضله " ج ٢ ص ٣٤ لابن عبد البر .



مرحلة ما بعد التدوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه  
جهدهم نحو الترتيب والتهديب والاختصار والاستلزام والاستخراج . . الخ  
حتى أصبح في عصرنا علما له قواعد وأساليب وأنواع ، يبدأ المخرج  
بداستها ثم يسير في عمله على ضوءها .

### المرحلة الأولى :

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة ، والتي  
كان يتم فيها تلقائيا دون قصد ، أو اعتباره علما يلزم العناية به ،  
واستيعاب مفهومه وضوابطه وأساليبه ، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة  
تبدأ من عهد النبي — صلى الله عليه وسلم .

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة ، يوم كان  
المسلمون قلة يعدون على أصابع اليدين في دار الأرقم بن أبي الأرقم  
وكانت منتدى يجتمع فيه المسلمون <sup>(١)</sup> ، ويعيدون الله سرا ، ويلقنهم  
النبي — صلى الله عليه وسلم — أصوله ويتعهدهم بالتربية حتى كون منهم  
أناسا مؤمنين بالله عز وجل ، أبطالا غير عاديين في إيمانهم ، وفنسى  
رفقتهم لرسولهم — صلى الله عليه وسلم .

---

(١) راجع " السيرة النبوية " ص ٢٩٥ ، ١٠٠ د / محمد أبو شهيسة  
ط . دار الطباعة المحمدية .

هذا ، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها :

أ - نشاط النبي - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ دعوته ونشر الاسلام في الآفاق ، فعرض نفسه على القبائل ، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الاسلام ، حتى عز الاسلام ، وقويت دولته ، وفي جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكانها في نفوس المؤمنين وقلوبهم .

ب - وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الاسلامية التي جعلت الناس يتساءلون عن أحكامها ، وعن رسوله وأعدائه . فمن شرح الله تعالى صدره للاسلام ، أقبل فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الاسلام ، وسارع بالدخول فيه ، ثم يرجع الى قومه وعشيرته ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع .

ج - وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه ، أثر كبير في نشر السنة الشريفة .

د - وكان لأمهات المؤمنين ، والصحابيات من نساء المسلمين أثر عظيم في حفظ السنة ونشرها فيما بينهن ، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية ، واللاتي كن يسألن فيها زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم .

هـ - وما زاد في انتشار السنة في الآفاق الرسل والبعوث الى القبائل والأقاليم ، وولاة النبي - صلى الله عليه وسلم - على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة ، الى المدينة حين أصبحت مقراً للدولة وقاعدة للدعوة ، منها يشع النور النبوي الى العالمين .

و - وساعد في نشر السنة : الغزوات والسرايا الحربية التي خاض فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - غمار الحروب و دفاعا عن الاسلام وصونا لحرمة أهله ، فكانت هذه الغزوات منتديات علمية بصحبة النبي عليه الصلاة والسلام كما كانت سببا في تشريعات حكيمه كالستيم وغيره ، فضلا عن كونها جهاد في سبيل الله تعالى .

ز - وزاد نشر السنة حفظا وكتابة " حجة الوداع " والتي ضمت عشرات الألوف من المسلمين ، من كل فج عميق ليزكروا اسم الله تعالى في أيام معدودات ، فخطب فيهم خطبة جامعة ، سمعها كل من كان معه وختمها بالحث على نشر شريعة الاسلام قائلا - صلى الله عليه وسلم : " ليبلغ الشاهد الغائب ، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه " (١) . وقد قام الصحابة - رضوان الله عليهم - بتبليغ شريعة الاسلام بالأصليين الشريفيين كتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم (٢) .

اذن فالسنة النبوية باعتبارها البين والمفسر والشارحة لكتاب الله تعالى ، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كسان لزاما أن تنتشر بين المسلمين جميعا ، وكان ذلك باعتبار المجوع .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه / كتاب العلم / باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - رب مبلغ أوعى من سامع / ج ١ ص ١٦٧ و ١٦٨ / عن أبي بكر " جزء حديث " بشرح ابن حجر .  
(٢) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٦٨ / ٧٤ .



ومما تجدر الإشارة إليه هنا : أن الصحابة كانوا يتفاوتون في  
مقدار ما حفظوا من السنة الشريفة ، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق  
للإسلام ، وطول الصحبة للنبي - عليه الصلاة والسلام ، وعمر الصحابي  
ونحو ذلك وحاجة الناس إلى التحديث .

فمن الصحابة من كان يأتي من خارج المدينة فيعلن إسلامه  
ويمكث بضع أيام ثم يعود إلى بلده ، فمثل هذا لا يكون لديه من  
الأحاديث النبوية مثل ما كان عند أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة  
وغيرهم .

اقتداء الصحابة والتابعين بالنبي - صلى الله عليه وسلم -  
يدفعهم إلى البحث عما فاتهم من السنة :

ذكرنا قريبا أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتفاوتون في  
مقدار ما يحفظون من الأحاديث الشريفة ، وهذا التفاوت في العلم وغيره  
هو سنة الله تعالى في خلقه ، فليس في ذلك مطعن لطاعن ، فسيحان  
من جعل فوق كل ذي علم عليم .

قال الحافظ ابن حجر في " الفتح " في أول " كتاب العلم " :  
" قوله وقوله عز وجل " رب زدني علما " ، واضح الدلالة في فضل العلم  
لأن الله تعالى لم يأمر نبيه - صلى الله عليه وسلم - بطلب الأزدياد  
من شيء إلا من العلم . والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يعيد معرفة  
ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ، ومعاملاته والعلم بالله

تعالى وصفاته ، وما يجب له من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص ،  
ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه ( ١ ) .

وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التفاوت في العلم  
بقوله : " فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه " ( ٢ ) وقوله :  
" رب مبلغ أوعى من سامع " ( ٣ ) . هذا وقد كان أحاد الصحابة  
- رضوان الله عليهم - من أهل العلم بأصول الدين وأركانه ، وحلاله  
وحرامه ، والعلم بالله تعالى وصفاته ، وما يجب عليهم من القيام بأمره  
وتنزيهه عن النقائص ، والتفاوت إنما كان في الفروع .

والحق أن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هم خير  
القرون ، ونجوم الهدى ، ومصابيح الدجى ، وأيادى النداء ، وليون  
القداء ، حرصوا على الفضل حرص القهنيين ، وبذلوا في بلوغه كل نفس  
وشمين ، فكسان الواحد منهم يفضل أمة :

والناس واحد منهم كالف \* \* والألف كالواحد إن أمر عسى

سمع هؤلاء أو أمر بهم بطاعة نبيه - صلى الله عليه وسلم - والاقتداء  
به حين قال " لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا

---

( ١ ) انظر " فتح الباري بشرح البخاري " ج ١ ص ١٤٩ لابن حجر  
العسقلاني ط . محمد علي صبيح .

( ٢ ) سبق تخريجه .

( ٣ ) أخرجه البخاري في صحيحه معلقا / كتاب العلم / باب قوله النبي  
صلى الله عليه وسلم : وذكره / ج ١ ص ١٦٧ .

الله واليوم الآخر\* (١) .

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهب باليدر أو كالجنس  
بالعلم ، والثناء على مجوعهم في كتاب الله كثير تاهيك عن اختصاص  
العديد منهم بغضائل ، اقتضت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى النبي  
يوم الدين .

لقد كان منهم الصديق والحواري والأمين والفاروق والكريم الحنّ والظن  
الذي (٢) ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

اذن ، فالأمر الإلهي بالاعتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم -  
رجاء الفوز برضاء الله تعالى ونعيم جنته ، فضلا عن محبتهم للنبي  
- صلى الله عليه وسلم - كان ذلك دافعا لهم إلى السعي الدؤوب إلى  
طلب ما فاتهم سماعه مشافهة من النبي - صلى الله عليه وسلم .

وقد نبه إلى ذلك الصحابي الجليل البراء بن عازب فقصد روى  
الحاكم بسنده عن البراء أنه قال : " ما كل الحديث سمعناه من رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين في رعاية  
الإبل ، وأصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يطلبون  
ما يفوتهم سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيسمعون من  
أقرانهم ، ومن هو أحفظ منهم ، وكانوا يشددون على من يسمعون

---

(١) الأحزاب (٢١) .

(٢) راجع " الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ج ١ ص ٤٧ / ٤٩ .



منه " (١) . طرق التخریج عند الصحابة :

١- ومن هذا القول نشير الى أن هذه كانت طريقة التخریج عند هم لحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو طلب الحديث الذي يقوت الصحابي عند أقرانه ، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه .

٢- وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وأرد في قضاء النبي عليه الصلاة والسلام .

فقد أخرج الحاكم بسنده عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة في عهد أبي بكر - رضي الله عنه - تلتبس أن تورث فقال أبو بكر : ما أجد لك في كتاب الله شيئا ، وما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر لك شيئا حتى أسأل الناس العشي ، فلما ضل الظهر قام في الناس يسألهم .

فقال المغيرة بن شعبه : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس . قال أبو بكر - رضي الله عنه - سمع ذلك معك أحد ؟ فقال محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس . فأنقذ ذلك لها أبو بكر رضي الله

---

(١) انظر " معرفة علوم الحديث " ص ١٤ للإمام الحاكم ط . دار احياء العلوم بيروت ، ومن ذلك أيضا ما جاء عن أنس - رضي الله عنه - قال : " ليس كل ما تحدثكم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمعنا - منه - ولكن كان يحدث بعضنا بعضا ، ولا يتهم بعضنا بعضا " انظر " المحدث الفاضل بين الراوى والواعى " ص ٣٢ للرامهرمزي / " السنة قبل التدوين " ص ٥٩ / " مفتاح الجنة " ص ٢٢ .

عنه (١) . ومن ذلك قصة عمر - رضي الله عنه - في الجنين بالفرة حين أخبره حمل بن مالك بقضاء النبي بذلك (٢)

٣ - ومن طرق التخريج ما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - أنها أرسلت عروة بن الزبير يسأل عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قبض العلم فرواه فرواه له - ثم أرسلته في العام التالي ليسمع منه نفس الحديث فرواه له . وكان هذا بحثاً عن الحديث في مصدره وإخراج له منه (٣) .

٤ - ومن طرق التخريج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختاره ما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - في صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وصحيفته " الصادقة " وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسهر بن جندب وجابر بن عبد الله .

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة متقاة مروية في الصحف بأسنادها (٤) .

- 
- (١) انظر " معرفة علوم الحديث " ص ١٥ .  
(٢) " مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة " ص ١٧ السيوطي ط . الثانية ١٣٩٧ / المطبعة السلفية .  
(٣) انظر " التخريج ودراسته الأسانيد " ص ٢١ .  
(٤) المرجع السابق .

- ٥- وقد كان بعضهم يحيل إلى المصدر الأصلي الذي أخذ عنه الرواية . مثال ذلك : قول أبو هريرة : من أصبح جنباً فلا صوم له فعورص بقول عائشة وأم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم : كان يدركه الفجور وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم . فقال أبو هريرة : كذا حدثني الفضل بن العباس وهن أعلم (١) .
- ٦- ومن طرق تخريج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضاً لكل ما يسمعون من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أنس بن مالك : كنا نكون عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فنسمع منه الحديث ، فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه (٢) .
- ٧- ومن طرق التخرج في المرحلة الأولى : المعارضة ، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يقول : الدية للعاقلة ، ولا ترث المرأة من دية ذويها شيئاً حتى أخبره الضحاک بن سفيان أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية فرجعه إليه عمر (٣) . ومما ورد من ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن ابن مسعود أنه

---

(١) المرجع السابق .

(٢) أنظر "السنة قبل التدوين" ص ٦٠ / "الجامع لأخلاق الراوى وآداب

السامع" ص ٤٦ .

(٣) انظر "مفتاح الجنة" للسيوطي ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود ، وأحمد والترمذي .



قال : " لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنمصات  
والمتفلجات (١) للحسن المغيرات خلق الله تعالى : " فبلغ ذلك  
امراة يقال لها : أم يعقوب فجاءت فقالت : انه بلغني أنك قلت  
كيت وكيت فقال : مالي لا العن من لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
الله عليه وسلم - وهو في كتاب الله تعالى فقالت : لقد قرأت  
ما بين اللوحين فما وجدته قال : ان كنت قرأتيه فقد وجدتيه  
أما قرأت " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا " قالت :  
بلى قال : فإنه نهى عنه " (٢) .

٨ - ومن طرق التخریج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر أصلي :  
روى مسلم بسنده عن سليمان بن يعسار " أن أبا هريرة وابن عباس  
وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذاكروا المتوفى عنها الحامل  
تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس : تعتمد آخر الأجلين  
وقال أبو سلمة : بل تحل حين تضع . قال أبو هريرة : أنا مع  
ابن أخي فأرسلوا إلى أم سلمة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -  
فقال : قد وضعت سبعة أسلمية بعد وفاة زوجها بيسير  
فاستفت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمرها أن تتزوج (٣) .

---

(١) الواشمات جمع واشمة وهي التي تصنع الوشم والمستوشمات هي  
التي تسأل ذلك وتطلبه . والمتنصات : وهن اللاتي يتنصفن  
الشعر من الوجه . والمتفلجات : هن اللاتي يرققن أسنانهن  
لتظهر في صورة أقل من سنهن .

(٢) انظر " مفتاح الجنة " ص ١٢ .

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، قاله السيوطي في كتابه

" مفتاح الجنة " ص ٢٢ .

٩ — ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية : وأخرج البيهقي عن الحسن عن سمرة قال : حفظت عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — سكتين سكتة إذا كبر ، وسكتة إذا فرغ من قراءة السورة . فكتب عمران بن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فكتب يصدق سمرة ، يقول : إن سمرة حفظ الحديث من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (١) .

١٠ — ومن صور التخريج التي نراها صاحبة علماء الحديث من عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة ، وديدا لهم إنها الرحلة فبى طلب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والامارات المختلفة . فقد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله ، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما .

قال صالح بن حي : كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خراسان : إنا نقول بخراسان إن الرجل إذا أعتق أم ولد ، ثم تزوجها فهو كالذي يهدي البدنة ثم يركبها . قال الشعبي : أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : " ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين : رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، وأعتقها فتزوجها فله أجران . والعبد يؤدي حق الله وحق سيده وهو من أهل الكتاب ، ثم قال الشعبي للرجل : قد أعطيناكها بغير شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها

---

(١) أخرجه السيوطي في " مفتاح الجنة " ص ٢٢ ونسبه إلى البيهقي .

التي المدينة (١) ، ومن أشهر رحلات الصحابة لطلب الحديث ومراجته  
مع من شارك في السماع مايلي :

روى البيهقي بسنده عن جابر بن عبد الله قال بلغني حديث عن  
رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - لم أسمع منه ، فابتعت بعيرا فشددت عليه شسم  
سرت إليه شهرا حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري ،  
فأتيته فقلت : حديث بلغني عنك أنك سمعت من رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - في المظالم لم أسمع فخشيت أن أموت أو تموت قبلني  
أن أسمع . فقال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :  
" يحشر الناس عراة غرلابهما " قلنا : وما لهم ؟ قال : ليس معهم شيء ،  
فيناديهم تداة يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك ، أنا  
الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، ولا أحد من  
أهل الجنة عند مظلمة حتى أقصه منه ، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة  
أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يظلمه بمظلمة حتى أقصه ، حتى  
اللطمة : قلنا : كيف وإنما تأتي الله عراة غرلابهما ؟ قال بالحسنات  
والسيئات . (٢) .

(١) أخرجه السيوطي في كتاب " مفتاح الجنة " ص ٢٣ ، ٢٤ ، وعزاه

إلى الشيخين / " معرفة علوم الحديث " ص ٧ .

(٢) أخرجه السيوطي في المرجع السابق ص ٢٣ ، وعزاه إلى البيهقي

وأحمد والطبراني / كتاب " الرحلة " ص ٥٤ ، للخطيب البغدادي

ط . المكتبة السلفية بالمدينة المنورة



وروى الحاکم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيره وغير عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري ، وغير عقبة ، فأبعث من يد لي على منزله . قال فبعث معه من يد له على منزل عقبة فأخبر عقبة ، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال : ما جاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري وغيرك في ستر المؤمن . قال عقبة نعم سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : من ستر مؤمنا في الدنيا على خذيه ستره الله يوم القيامة . فقال له أبو أيوب : صدقت . ثم إنصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة . فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر (١) .

قال أبو عبد الله : فهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحل إلى صحابي من أقرانه في حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢) .

واستشهد الحاکم بهذه الرواية في طلب علو الاسناد .

---

(١) انظر " معرفة علوم الحديث " للحاکم ص / كتاب " الرحلة في طلب الحديث " ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٥ .

فلقد بذل الصحابة — رضوان الله عليهم — في طلب الحديث واستخراجه من صدره ، جهدا عظيما ، فقد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر يقول : قلت لطالب العلم يتخذ نعلين من حديد " ( ١ ) .

ومن طرق . ودوافع التخريج كان التثبت من الرواية ، كما وقع في حديث ( ٢ ) الجدة مع سيدنا أبي بكر ، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري :

روى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ، فقال : استأذنت علي عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت . فقال : مامنك ، قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم : " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فيرجع " فقال : والله لتقيمن عليه بيينة ، أمنكم أحد سمعه من النبي — صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصفر القوم فكنت أصفر القوم ، فقامت معي ، فأخبرت عمر أن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال ذلك فقال عمر لأبي موسى : أما إنني لم أتهمك ، ولكن خشيت أن يتقسول الناس على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — " ( ٣ ) .

---

( ١ ) سبق تخريجه .

( ٢ ) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ .

### دافع آخر للاهتمام بالتخريج :

رأينا فيما سبق أن الدافع للتخريج بطرقه المختلفة ، كان غايته الاقتداء بالنبي عليه الصلاة والسلام ، طلبا لرضا الله تعالى وحسين ثوابه .

ولكن حينما وقعت الفتنة بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عثمان ، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما . مما دعى كل فرقة طلب ما يؤيد موقفها ضد من خالفها ، حتى تنتصر عليها ، ويكون لها السبق على غيرها .

قال المصحح لكتاب " معرفة علوم الحديث " : " ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - واختلف المسلمون في الخلافة وادعاه غير واحد ، انصرفت عناية كل حزب من أحزابهم إلى استنباط الأدلة واستخراج الأحاديث المؤيدة لدعواهم " ( ١ ) .

ونستخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه من بعد ظهر فيه علم التخريج لكنه كان بصورة بسيطة ، ليست مقصورة ، وإنما هو عمل وجهد قام به السابقون بسبب الاقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - تارة وحفظ سنته تارة ، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها تارة أخرى .

---

( ١ ) انظر مقدمة كتاب " معرفة علوم الحديث " للامام الحاكم ، وقد رمز إلى اسمه بـ ( م . م . حسين ) ص ١٠٠ :



والغالبية العظمى ترجع إلى المشافهة ، واستخراج الحديث من صناديق صدورهم ، التي حوت قلوبا ملئت بالإيمان بالله رب العالمين فلم تنتشر الكتابة آن ذاك حتى يرجع إليها . فكان معنى التخریج عندهم .

"أخذ الحديث من صدره الأصلي ، وهو الصحابي الذي روى الحديث والاحتفاظ به في صدورهم ، أو في صحفهم — الفردية — من طريق واحد أو من طرق متعددة " (١) .

### أهم صحف الصحابة رضي الله عنهم :

وأخيرا فهذه طائفة من صحف الصحابة — رضوان الله عليهم — والتي وصلت أخبارها إلينا ، أو درج المصنفات التي خرجت بعد ذلك فقد كان صحف الصحابة مايلي :

صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها — ونسخه لأبي بكر الصديق رضي الله عنه حوت ( فرائض الصدقة ) أحاديث سعد بن عبادة الأنصاري رضي الله عنه " نسخة في التفسير " لأبي بن كعب ، — وكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه " نسخة في الصدقات " — وكتب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه — وكتب أبي رافع أسلم مولى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كتابا في " استفتاح الصلاة " — وكتب علي بن أبي طالب صحيفة " في العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر " — وكتب زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه " كتاب الفرائض " — وأملى المغيرة

---

(١) انظر كتاب " التخریج ودراسته الأسانيد " ص ٢١ .

بن شعبه على وارد كاتب معاوية بن أبي سفيان كتابا — وكتب عمرو بن حزم الأنصاري كتابا فيه " الفرائض والزكاة والديات " وغير ذلك — وكتب سمرة بن جندب صحيفة — وأشهر ما كتب الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص مشافهة ليس بينه وبين النبي — صلى الله عليه وسلم — أحد ، وكتب عبد الله بن عباس كتابا في " القضاء " وكانت له صحيفة في " التفسير " .

وكتب رافع بن خديج " صحيفة " — وكتب جابر بن عبد الله الأنصاري صحيفة في مناسك الحج — وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبي — صلى الله عليه وسلم — ورضي الله تعالى عن أصحابه جميعا .

فهذه طائفة من الصحائف ، والأحاديث والنسخ والاجزاء والتفسير والأمالى (١) التي قام بعض الصحابة بكتابتها ، فهي تخريج غالبا باعتبار مصدر واحد وهو أصل الأصول الانسانية لها وهو النبي — صلى الله عليه وسلم — أو أصحابي آخر .

ومما نبشير إليه هنا أن من الصحابة من طالت صحبته للنبي صلى الله عليه وسلم — لذلك كثرت ما تحمله عنه من أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان :

أبو هريرة رضي الله عنه — عبد الله بن عمر بن الخطاب — أنس بن مالك الذي طالت صحبته للنبي — صلى الله عليه وسلم — وعمر بن عبد العزيز — وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري ،

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ١١٢ / ١١٨ .

وعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأم سلمة وغيرهما رضي الله عنهم أجمعين .

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثية :

التي كان لها أكبر الأثر في نشر السنة النبوية الشريفة منها : مدرسة المدينة المنورة وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبي — عليه الصلاة والسلام — منهم : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأبيه عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما وأبي ابن كعب وزيد بن ثابت .

ومنها : مدرسة مكة المكرمة ، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضا الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة ، وكان رضي الله عنه من المكثرين من رواية الحديث ، وكان يهتم اهتماما عظيما بتخريج أحاديث النبي — عليه الصلاة والسلام — من الصحابة حتى أنه كان ينام أمام منازلهم في القيلولة لينتظر خروجهم فيسألهم ويستخرج ما عندهم من أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام .

ومنها : مدرسة الكوفة ومن روادها : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبى موسى الأشعري والبراء بن عازب وغيرهم .

ومنها : مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها : أنس بن مالك ، وإبراهيم بن عباس ، وعمران ابن حصين ، وغيرهم ، ومنها : مدرسة الشام : ومن أشهر أصحابها : معاذ بن جبل ، وعبد الله بن الصامت ، وأبو الدرداء وغيرهم . ومنها : مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها : عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر الجهني ، ومعاذ بن أنس



الجهنني وغيرهم • ومنها : مدرسة المغرب والاندلس : وأشهر  
أصحابها : عمرو بن العاص ، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح وغيرهما  
ومنها : مدرسة اليمن وأشهر أصحابها : معاذ بن جبل وأبو موسى  
الأشعري وغيرهما (١) .

وقد كانت هذه المدارس مصادراً معتبرة لحملة الحديث النبوي  
الشريف في مشارق الأرض ومغاربها للتابعين وللأمة من بعدهم طبقاً  
بعد طبقاً .

---

(١) راجع في ذلك " معرفة علوم الحديث " ص ١٩٠ / ١٩٤ / " علل  
الحديث ومعرفة الرجال " ص ١٧ وما بعدها للمحدث علي بن  
عبد الله التديني / تحقيق د / عبد المعطي قلعجي ط ١ د / دارالوحي  
حلب / " مناهج المحدثين " ص ٢٦ / ٣٠ أ د / أحمد عمر  
هاشم / " الضوء اللامع " ج ١ ص ٢٠١ / ٢١٥ أ د / أحمد  
محرم / " السنة قبل التدوين " ص ١٦٥ / ١٧٥ " تسمية فقهاء  
الأمصار " ص ٧ وما بعدها للامام النسائي .

## التخريج في عهد التابعيين :

تأثر التابعين تأثراً كبيراً بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة ، وبذل أقصى جهد في تحصيلها ، علماً وعملًا ، وثباتاً ، خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح ، لتضافر القرائن الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم - بإباحة الكتابة ، وإن كان الاعتماد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور ، وما زال له الغلبة في تلقى طبقة التابعين عن الصحابة الكرام .

وقد مدحهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد أصحابه وذلك في مثل قوله " خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " (١) ، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه ، فضلاً عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول - صلى الله عليه وسلم : " أنتم توفون سيعين أمة أمست خيراً وأكرمها على الله " (٢) ، وهذا إمتداد لقوله تعالى : " كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ " (٣) .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرقصاق " المعجم المفهرس " ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل .

(٣) سورة آل عمران ( ١١٠ ) .

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة  
أيضا لكونه الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال — صلى الله عليه  
وسلم — "تَسْمَعُونَ وَيَسْمَعُ مِنْكُمْ وَيَسْمَعُ مِنْ يَسْمَعُ مِنْكُمْ" (١).

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى "وَالسَّابِقُونَ  
الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ" الآية (٢).

وقد كان في إمتداد حياة الصحابة — رضوان الله عليهم — وإلى  
أوائل القرن الثاني الهجري (٣) أثره في تربية التابعين ، فأودعوا  
صدورهم وقلوبهم وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية ، كما حملوها من  
رسول الله — صلى الله عليه وسلم .

(١) أخرجه أبو داود ، والحاكم في "المستدرک" وفي "معرفة علوم

الحديث" ص ٢٧ / "جامع بيان العلم وفضله" ج ١ ص ٤٣ .

(٢) سورة التوبة (١٠٠) .

(٣) وذلك على رأى من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن  
واثلة الليثي إلى ما بعد المائة . قال السيوطي : "وقيل مات  
سنة اثنتين ومائة ، قاله مصعب بن عبد الله الزبيري ، وجزم  
ابن حبان وابن قانع وأبو زكريا بن منده أنه مات سنة سبع ومائة  
وقال وهب ابن جريد بن حازم عن أبيه : كنت يمكة سنة عشر  
ومائة فرأيت جنازة فسألت عنها فقالوا عنها : هذا أبو الطفيل :  
وصحيح الذهبى أنه سنة عشر ، وأما كونه آخر الصحابي موتا  
مطلقا ، فجزم به مسلم ومصعب الزبيري وابن منده والمسزى  
في آخرين ، انظر "تدريب الراوى" ج ٢ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .



وكما أوصى الله تعالى نيته بالعلم نحو قوله تعالى : " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ... " (١) وهي أول ما نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بفار حراء ، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى : " فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ " (٢) وقوله : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ " (٣) .

بهذا المنهج أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال - صلى الله عليه وسلم - طلب العلم فريضة على كل مسلم . . . (٤) الحديث . وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام " من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة " (٥) .

وبناءً على ذلك فقد بذل الصحابة جهدهم في تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابته ، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - " تَقَرَّرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ وَبَلَّغَهُ غَيْرَهُ فَرَبُّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ ... " (٦) الحديث .

(١) سورة القلم آية (١) .

(٢) سورة الحجر (٩٤) .

(٣) سورة المائدة (٦٧) .

(٤) أخرجه ابن عبد البر في كتابه " جامع بيان العلم وفضله " ج ١ ص ٧ عن أنس بن مالك .

(٥) المصدر السابق ج ١ ص ٥ ، عن أبي هريرة .

(٦) أخرجه ابن عبد البر في المصدر السابق ج ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت .

وبدأ الصحابة في حث التابعين على طلب السنة ، فاستجابوا  
لذلك بالسمع والطاعة ، فقد روى الدارمي بسنده عن أبي الدرداء قال :  
" مالى أرى علماءكم يذهبون وجهالكم لا يتعلمون ، فتعلموا قبل أن يرفع  
العلم فإن رفع العلم ذهاب العلماء " ( ١ ) . وعن عبد الله بن مسعود  
قال : أغد عالما أو متعلما أو مستمعا ولا تكن الرابع فتهلك ( ٢ ) .  
وقال سلمان : لا يزال الناس بخير ما بقى الأول حتى يتعلم الآخر فإذا  
هلك الأول قبل أن يتعلم الآخر هلك الناس ( ٣ ) وعن عمر قال : تنفقوا  
قبل أن تسودوا ( ٤ ) وعن تميم الدارمي قال : تطاول الناس في البناء  
في عهد عمر فقال عمر : يا معشر العرب الأرض الأرض أنه لا سلام  
إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمارة ولا إمارة إلا بطاعة فمن سود قوم على  
الفقه ، كان حياة له ولهم ، ومن سود قوم على غير فقه كان هلاكاً له  
ولهم ( ٥ ) .

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك التشجيع على  
العمل : " فعن علي بن أبي طالب قال : تعلموا العلم تعرفوا به ،  
واعلموا به تكونوا من أهله . وقال معاذ بن جبل اعملوا ما شئتم بعد أن  
تعلموا فلن بأجركم الله بالعلم حتى تعملوا " ( ٦ ) .

( ١ ) أخرجه الدارمي / المقدمة / باب في ذهاب العلم / ج ١ ص ٧٨  
ط . دار الفكر .

( ٢ ) أخرجه الدارمي / المقدمة / باب في ذهاب العلم / ج ١ ص ٧٩ .

( ٣ ) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩ .

( ٤ ) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩ . ( ٥ ) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩ .

( ٦ ) المصدر السابق ( المقدمة / باب العمل بالعلم وحسن النية فيه /  
ج ١ ص ٨١ .

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون ينهلون من  
منابع السنة من كل حدب وصوب ، قاصدين وجه الله تعالى . واتبعوا  
سنة نبيه الكريم ، لا يدخرون جهدا الا لطلب العلم من مصادره الاصلية  
والاصيلة ، فربما رحلوا الأيام والليالي حتى يخرجوا الحديث عمس  
رواه بلا واسطة .

" روى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني حديث عند  
علي فحفت ان مات أن لا أجده عند غيره ، فرحلت حتى قدمت عليه  
العراق . وروى الامام مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال :  
ان كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد .  
وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم - فلا نرضى حتى خرجنا اليهم فسمعنا منهم " (١) .  
وقد سبق ذكر قول الشعبي في مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : أعطيناكمها بغير شيء كان يرحل فيما دونها  
الى المدينة .

فضلا عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد  
كانوا يتذكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمي في سننه طائفة من الآثار  
الدالة على مدى عناية التابعين بالسنة وضرورة مذاكرتها : فمن علقمة  
أنه قال : تذكروا الحديث فان ذكره حياته ، وأخرج عن يونس قال :

---

(١) راجع " أعلام المحدثين " ص ٢١ .

كنا نأتى الحسن فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا . وأخرج عن الليث بن سعد يقول : تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثا وهو جالس متوضئا . قال فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح قال مروان : جعل يتذاكر الحديث .

وأخرج بسنده عن الزهري قال : كنت إذا سألت عبدة الله بسن عبدة الله فكانما أفجربه بحرا (١) .

وفى كل ما سبق من النصوص دلالة : على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة - رضوان الله عليهم - أو من أقرانهم ، أو تحمل صفات التابعين عن كبارهم ، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراج الحديث من رواية ، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد .

### اهتمام التابعين بالاسناد :

لقد اهتم جماعة التابعين - بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث - بالاسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة ، فينظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ما عداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ ، ويفهم ما يقال له ويصبر الرجال ثم يتعهد ذلك (٢) .

---

(١) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة / باب مذاكرة العليم ج ١ ص ١٤٦ / ١٥١ - راجع أيضا " معرفة علوم الحديث " للحاكم راجع أيضا " معرفة علوم الحديث " للحاكم ص ١٤٠ وما بعدها .  
(٢) انظر " علوم الحديث " للحاكم ص ١٥ .



وقال عبد الله بن المبارك : " الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء " وقال سعيد بن المسيب : راني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد " ( ١ ) .  
وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد ساروا في تخريج الحديث على أرضية ثابتة من حيث جمع المتن والاهتمام بالإسناد .

وقد جعل محمد بن سيرين الإسنادين فقال : " ان هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم " قال أيضا : " لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت ( ٢ ) الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم ، فينظر الى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم " ( ٣ ) .

---

( ١ ) راجع المرجع السابق ص ٨ / ٦ .

( ٢ ) والمراد بهذه الفتنة — كما سبق القول — ظهور الخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة وغيرهم ، وان كان جلهم من التابعين ، فقد كان البعض ممن دخل الاسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الاسلامية ، فأراد أن ينتهفز هذه الفرصة ويحاول بها ضرب الاسلام والمسلمين ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ، فكان لأهل الحديث دورهم في الدفاع عن سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — حتى ردوا كيدهم في نحورهم ، حين تحروا في رواياتهم عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم .

( ٣ ) راجع مقدمة صحيح الامام مسلم بشرح النووي ج ١ ص .

## الاستعانة بالكتابة في جمع الأحاديث خطوة تأسيسية للتخريج :

لقد ظهرت مؤلفات حديثية في عهد التابعين ليست بالقليلة وفي صدرها صحيفة همام بن منبه والتي دونها مباشرة من صهره الصحابي الجليل أبو هريرة — رضى الله عنه — فقد كانت طائفة من التابعين " يكتبون ما يسمعون من الصحابة ، ويحفظونه ، فمنهم من يذاكبر الحديث حتى اذا وعاه صدره (١) محاه ، ومنهم من يحفظه ، ويحتفظ بصحفه وألواحده ، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه في كرايس أو في مصنف كالمصنف .

وأما من لا يكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره ، وكانوا يتذاكرون الأحاديث بين آونة وأخرى . . ويفهموا معناه ويضبطوا حروفه وألفاظه (٢) .

وسمع استمرار قول جماعة من التابعين بكراهية تدوين السنة مثل عبيدة بن عمرو السلماني م ( ٧٢ هـ ) وإبراهيم بن يزيد التيمي م ( ٩٢ هـ ) وجابر بن زيد م ( ٩٣ هـ ) وإبراهيم النخعي م ( ٩٦ هـ ) ونسمع عامر الشعبي يردده عبارته المشهورة : " ما كتبت سوداء في بيضاء . ولا سمعت من رجل حديثا فأردت أن يعيده علي (٣) .

---

(١) أخرج الدارمي بسنده عن هشام قال : " ما كتبت عن محمد إلا حديث الأعماق فلما حفظته محسوته " / المقدمة / باب من لم ير كتابة الحديث / ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) راجع " السنة قبل التدوين " ص ١٣٦ .

(٣) انظر " جامع بيان العلم وفضله " ج ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة .

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم الى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم الى جانب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما يرجع السي خشية اتكال الكاتب على ما كتب فلا يحفظ (١) .

جاء رجل الى سعيد بن المسيب - وهو من الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتاب - فسأله عن شيء فأملأه عليه ثم سأله عن رأيه ، فأجابه ، فكتب الرجل ، فقال رجل من جلساء سعيد : أكتب يا أبا محمد رأيك ؟ فقال سعيد للرجل : ناولنيها ، فناوله الصحيفة فحذتها (٢) .

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأي ، وهو رأى مقبول ، خاصة إذا علمنا أن بعض المانعين يصرح بل يشجع على الكتابة " فرخص سعيد بن المسيب (٩٤) هـ لعبد الرحمن بن حرملة بالكتابة حينما شكوا إليه سوء حفظه ، ونرى عامر الشعبي بعد أن كان يقول : " ما كتبت سوداء في بيضاء " يردد قوله : " الكتاب قيد العلم " وكان يحصن على الكتابة ويقول " اذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو فسى حائط " ، ومع ذلك لم يخلف من بعده الا كتاب " الفرائض " و " الجراحات " .

---

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٦٨ .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٤ / عن يحيى بن سعيد .

وإذا علمنا أن الحسن البصري م ( ١١٠ ) هـ كان له كتباً يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م ( ١٠١ ) هـ يكتب • فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات • ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني • وقد كثرت الصحف حتى لثرى مجاهد بن جبر م ( ١٠٣ هـ ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه فينسخون منها (١) •

### مفهوم التخریج في عهد التابعين وأنواعه :

وفي عهد التابعين ظهر التخریج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث في موضوع معين فكان التخریج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث •

---

(١) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٢٢١ وما بعدها / جامع بيان العلم وفضله " ج ١ ص ٧٢ ، ٧٤ / سنن الدارمي / المقدمة / تقيد العلم / ج ١ ص / تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٣٢ •

أقول : ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتحان ما كتب بوقوع صحفه في غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمي من سننه ما يدل على ذلك منه " عن إبراهيم " أنه كان يكره أن يكتب الحديث في الكراريس ويقول يشبه بالمصاحف • وعن عبيدة أنه دعا بكتبه فمحاها عند الموت وقال : اني أخاف أن يليها قوم فلا يضعونها مواضعها •

/ مقدمة سنن الدارمي / باب من لم ير كتابة الحديث / ج ١ ص



- ١- مثال الأول : صحيفة همام بن منبه التي جمع فيها أحاديست أحاديث رواها عن أبي هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وهذا التخريج باعتبار رواة الحديث - أي باعتبار الاسناد .
- ٢- ومثال الثاني : جمع الشعبي أحاديث الطلاق في صحيفة سوا الفرائض والجراحات - في صحيفة قال فيها : هذا باب من الطلاق جسيم \* وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث " ( ١ ) .
- ٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحصاة بسن سليمان : فقد أخرج الدارمي بسند عن ابن عمون قال : " رأيت حمارا يكتب عن ابراهيم - وهو النخعي - فقال له ابراهيم : ألم أنهك ؟ قال : إنما هي أطراف " ( ٢ ) .
- ٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو الجمع بين المرفوع والموقوف وهذا ما يدل عليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم \* فقد روى الدارمي بسند عن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بسن حزم أن أكتب إلى ما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم \* وحديث عمر فإني قد خشيت من العلم من وذهابه ( ٣ ) وما يوسف له أن ما كتبه أن ما كتبه أبو بكر بن حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ما كتبه بعض أقرانه منهم ابن شهاب الزهري ( ١٢٤ ) هـ والذي ينسب إليه أنه أول من كتب السنة

---

( ١ ) راجع " التخريج ودراسة الأسانيد " أ د / عزت على عطيه ص ٢٢ .  
( ٢ ) سنن الدارمي / المقدمة / باب من لم يركب كتابة الحديث ج ١ / ١٢٠ .  
( ٣ ) المصدر السابق / باب من رخص في كتابة العلم / ج ١ ص ١٢٦ .

بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز .

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثية أيضا :

أ - "المغازي والسير" لعروة بن الزبير .

ب - "الأطراف" لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث

"عبدة السلمي" .

ج - "السنن في الحديث" لمكحول الشامي (١) .

### المرحلة الثانية للتخريج : (( تنبيهات ))

أ - قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لا بد للمخرج أن ينتبه إليه ، وهذا الأمر هو عدم إمكانية وضع حد زمني دقيق وقاطع لطبقات الأمم ، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض .

ورد في "الضوء اللامع" . . . وهكذا يمتد وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثاني ، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم ، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان ، وإن كان التمايز محققا من حيث تحديد المسراد بالصحابي والتابعي ، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر " (٢) .

---

(١) راجع "كشف اللثام" ج ١ ص ١٣٠ .

(٢) أنظر "الضوء اللامع المبين" ج ١ ص ١٦٧ .

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة  
توفى عام ثمانين ومائة أى أواخر القرن الثانى الهجرى .  
قال البلقينى " أول التابعين موتا أبو زيد معمر بن زيد ، قتل  
بخراسان ، وقيل بأذربيجان سنة ثلاثين ، وآخرهم موتا خليف  
بن خليفة سنة ثمانين ومائة " ( ١ ) .

أردت أن أشير الى ذلك ، لأن معرفة هذا الباب الخاص  
بطبقات الرواة ، ومعرفة تواريخ وفاتهم ، من الأمور التى يلزم  
المخرج الإحاطة بها ، خاصة إذا صاحب تخريجه الحكم على  
أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجلة العلماء المتقدمين ،  
أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض ، فاتصال الإسناد  
أول شروط قبول الحديث .

٢ — أن هناك فرق بين الكتابة والتدوين والتصنيف :

أ — " الكتابة كما ورد فى لسان العرب " " كتب الشئ كتبها  
وكتابا وكتابة وكتبه خطه " فكتابة الشئ خطه .

ب — التدوين أيضا فى " اللسان " والديوان مجتمع الصحف "

وفى تاج العروس : وقد دونه تدوينا جمعه . وعليه

فالتدوين هو جمع الصحف المشتقة فى ديوان ليحفظها .

ج — التصنيف كما فى اللسان : " والتصنيف : تمييز الأشياء

بعضها من بعض ، وصنف الشئ ميز بعضه من بعض ،

---

( ١ ) انظر " تدريب الراوى " ج ٢ ص ٢٤٣ .

وتصنيف الشيء جعله أصنافاً • وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات ،  
كان يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم •

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التدوين ، فالكتابة  
مطلق خط الشيء ، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار يجمعها  
أما التدوين فمرحلة تالية لكتابة ، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في  
ديوان يحفظها (١) .

وأردت الإشارة الى ذلك لكي يتنبه المخرج الى أن السنة النبوية  
بالمعنى السابق قد صيرت في مراحل تطورها بأمر ثلاث :

أولاً : الكتابة وهي التي وقعت بعد انتهاء مرحلة النسخ بالإباحة •  
ثانياً : التدوين : وهو ما صاحب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل  
بافي الصدور الى السطور •

ثالثاً : التصنيف : وهو ما وقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبي  
— صلى الله عليه وسلم — من أقوال الصحابة والتابعين ،  
وكتمييز الصحيح من غيره وهو ما قام به الإمام البخاري والإمام  
مسلم رحمهما الله تعالى • الخ •

---

(١) انظر : " السنة النبوية مكانتها • عوامل بقائها • تدوينها " ،  
أ. د. / عبد المهدى بن عبد القادر ص ٩٦ ، ٩٧ / " لسان العرب " ،  
لابن منظور ج ١ ص ٦٩٨ ، ج ١٣ ص ١٦٦ ، ج ٩ ص ١٩٨ •



٣ - وثالث هذه التنبيهات : بيان الفرق بين التأليف والتخریج والتصنيف والانتقاء :

قال الامام السخاوی مفرقا بين هذه الأنواع :  
”وبإدراكنا تأهلت واستعودت الى التأليف الذى هو أعم من التخریج والتصنيف والانتقاء : اذ التأليف مطلق الضم . والتخریج : إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات ، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين ، مع بيان البدل والموافق ونحوهما مما سيأتى تعريفه ، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف :

والعزو جعل كل صنف على حده . والانتقاء : التقاطها يحتاج إليه الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر “ (١) .

وقد أشرت ذكر هذه التنبيهات هنا كتبها لما سيأتى من مراحل تشتمل على هذه الأنواع من الكتابة ، والتدوين والتصنيف . الخ .

---

(١) انظر ”فتح المقيث“ ج ٢ ص ٣٣٨ .

أما عن المرحلة الثانية : فانها تنقسم الى رحلتين :

الرحلة الأولى : وهي تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتأبئة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها الى السطور ، وكما عرفنا سابقاً أنه أرسل إلى أبي بكر بن حزم ، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان اكتب الى بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبحديث عمر فاني خشيت درس العلم وذهابه " (١) .

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة : أن انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاكتبوه ، فاني خفت درس العلم وذهاب أهله " (٢) .

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تدوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة ويعني آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمي فيما بعد (٣) .

- 
- (١) سبق تخريجه . وكان أبو بكر بن حزم عامل عمر بن عبد العزيز على المدينة .  
(٢) أخرجه الدارمي في سننه / المقدمة / باب من رخص في كتابه العلم / ج ١ ص ١٢٦ / فتح الباري ج ١ ص ٢٠٤ .  
(٣) ومن أقوال الزهري : " لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لانوفها - ما كتبت حديثاً ، ولا أذنت في كتابته .  
أنظر " السنة قبل التدوين " ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

ثم أرسل الخليفة - رضى الله عنه - فى الآفاق لجمع وكتابة سنة  
سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر فسى  
المحافظة على السنة ، مع قصر مدة خلافته للأمة والتي بلغت سنتين  
ونصفاً تقريباً .

وقد سارع العلماء فى تلبية داع الجهاد فى ساحة السنة النبوية  
الشريفة ، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصرى ( ١٥٠ هـ )  
بمكة ، والامام مالك بن أنس بالمدينة ( ٩٣ - ١٧٩ هـ ) وكذا محمد  
بن اسحاق ( ١٥١ هـ ) وأيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبى نؤب  
( ٨٠ - ١٥٨ هـ ) . موطأ أكبر من موطأ مالك . والربيع بن صبيح  
( ١٦٠ هـ ) وسعيد بن أبى عروبة ( ١٥٦ هـ ) وحماد بن سلمة  
( ١٦٧ هـ ) بالبصرة ، وسفيان الثورى ( ٩٧ - ١٦١ هـ ) بالكوفة ،  
ومعمر بن راشد ( ٩٥ - ١٥٣ هـ ) باليمن والامام عبد الرحمن بن عيسى  
الأوزاعى ( ٨٨ - ١٥٧ هـ ) بالشام . وعبد الله بن المبارك ( ١١٨ هـ )  
( ١٨١ هـ ) بخراسان ، وهشيم بن بشير ( ١٠٤ - ١٨٣ هـ ) بواسط -  
وجريد بن عبد الحميد ( ١١٠ - ١٨٨ هـ ) . وعبد الله بن وهب  
( ١٢٥ - ١٩٧ هـ ) ببصر ( ١ ) .

( ١ ) راجع " السنة قبل التدوين " ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ / مقدمة " فتح  
البارى " ج ١ ص ٤ / " اعلام المحدثين " ص ٢٢ .

كما ظهر من المؤلفات :

كتاب " العوالي " لعروة بن الزبير ( ١٤٦ ) ، وكتاب " الجامع " لابن جرير ( ١٥٠ ) ، وكتاب " قراءة حمزه " لحمزة بن حبيب ( ١٥٦ ) ، وكتاب " المصنف " لحمام بن سلمة ( ١٦٢ ) وكتابي " الزهد " ولا الرقائق ، لعبد الله بن المبارك ( ١٨١ ) (١) ونحو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها .

وكان تخريج هؤلاء الأحاديث التي جمعوها على نحو منظم ، وذلك بأن يقوم المؤلف بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد في دراسة خاصة بها ، وذلك كضيق الامام الفهرى ، حين يضع أحاديث الصلاة في دراسة خاصة بها .

ولم يكن الجمع في هذه الفترة قاصراً على المرفوع من الأحاديث وإنما كانت تشمل ماورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطة بعضها ببعض كما يتحلى ذلك في موطأ الامام مالك رضي الله عنه وهو أشهر ماوصل إلينا من مؤلفات علماء هذه المرحلة .

وخلاصة ما سبق :

أن التخريج في عصر اتباع التابعين " ظهر بمعنى انتقاء الحديث وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأهل للانتقاء والاختيار . . . وقد يصاحب ذلك الإحالة على بعض الطرق التي

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ١٣٢ / ١٣٩ .



تركها المؤلف . . . وقد لا يروى الحديث المختار بل يشير إليه بذكر  
متنه وبعض سنده ، وهذا تخريج باعتبار كل حديث على حدة .  
مثال ذلك موطأ الإمام مالك بن أنس حين يذكر الأحاديث فيه بسند  
ومتن وأحياناً يذكر متن الحديث مع الإشارة إلى سنده ببيان من بلغه  
عنه الحديث عن الصحابة مثلاً أو عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —  
وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه " (١) .

وأيضاً شاركت هذه الفترة سابقتها في الاعتماد على النصيب  
الأوفى بتخريج الحديث من رواه وليس من المصنفات .

---

(١) انظر "التخريج ودراسته الأسانيد" ص ٢٢ .

### المرحلة الثانية :

رأينا فيما سبق أن منهج التخريج لم يكن قاصرا على الأحاديث النبوية وإنما كان مختلطا بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين . فقد حدثت في هذه الفترة خطوة أخرى وهى إقرار حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتصنيف والتدوين ، لكنه جمع بين المقبول وغيره ، وكان ذلك على رأس المائتين ، ويعتبر القرن الثالث الهجرى ( ٢٠٠ - ٣٠٠ ) العصر الذهبى فى تاريخ السنة النبوية وجمعها وتدوينها ، ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجهابذته ، وأئمة النقد وصبارفته ، وفيه أشرقت شعوس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ، ولا يفوتها الا النذر اليسير ، والتى يعتمد عليها الفقهاء والأصوليون ، والعلماء والمؤلفون ، واليهما ينحأ الهداة والمصلحون والمتأدبون ، والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع (١)

### أشهر الكتب الحديثة فى هذه المرحلة وهى القرن الثالث :

أما عن أشهر ما كتب وألف وصنف ودون فى القرن الثالث هـ : صحيح البخارى م ( ٢٥٦ ) وصحيح مسلم م ( ٢٦١ ) هـ وننبه هنا الى أن بظهورهما خطة السنة خطوة جلية حيث قام البخارى ومسلم بتجريد الصحيح من غيره وافراده بالجمع فى صحيحيهما .

---

(١) راجع "أعلام المحدثين" ص ٢٤ .

ومن أشهر ما صنفه كتب السنن : وهي سنن أبي داود ( ٢٧٥ ) هـ  
وسنن الترمذي ( ٢٧٩ ) هـ وسنن النسائي ( ٣٠٢ ) هـ وسنن ابن  
ماجة ( ٢٧٣ ) هـ .

ومن المسانيد : مسند الامام أحمد ( ٢٤١ ) هـ ، ومسند عبيد الله  
بن موسى ( ٢١٣ ) هـ ، ومسند اسحاق بن راهوية ( ٢٣٨ ) هـ ، ومسند عبيد  
بن حميد ( ٢٤٩ ) هـ ، ومسند الدارمي ( ٢٥٥ ) هـ ، ومسند ابن أبي أسامة  
الحارث بن محمد التميمي ( ٢٨٢ ) هـ ، ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن  
عمرو الشيباني ( ٢٨٧ ) هـ وفيه نحو خمسين ألف حديث ( ١ ) .

ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العدني ( ٢٤٣ ) هـ ، ومسند الامام  
علي لأحمد بن شعيب النسائي ( ٣٠٣ ) هـ ، والمسند الكبير للبخاري ،  
ومسند مسدد بن مسرهد ( ٢٢٨ ) هـ ، ومسند أبي هريرة لابراهيم بن  
العسكري ( ٢٨٢ ) هـ .

ومصنف ابن أبي شيبة ( ٢٣٥ ) هـ ، وكتاب محمد بن نصر المروزي  
( ٢٩٤ ) هـ ، ومصنف سعيد بن منصور ( ٢٢٧ ) هـ ، وكتاب تهذيب  
الاثار لمحمد بن جرير الطبري ( ٣١٠ ) هـ ، وهي من عجائب كتبه ابتداء  
فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وعلة وطرقه وما فيه من  
الفقه واختلاف العلماء ، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة ، وأهل  
البيت والوالى ، وقطعة من مسند ابن عباس ، والمسند الكبير لبقية

بن مخلد القرطبي م ( ٢٧٦ ) رتبه على أسماء الصحابة ، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا ، فريدا في بابه مع ثقة مؤلفه وضبطه ، واتقانه ، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الاسانيد والأبواب .  
ومسنده محمد بن مهدي م ( ٢٧٢ ) . ومسنده الحميدي م ( ٢١٩ ) ومسنده ابراهيم بن معقل النسفي م ( ٢٩٥ ) ومسنده ابراهيم بن يوسف الهنجاني م ( ٣٠١ ) . ومسنده مالك لأحمد بن شعيب النسائي م ( ٣٠٣ ) . والمسنده الكبير للحسن ابن سفيان م ( ٣٠٤ ) والمسنده المجلد لأبي بكر التبرار م ( ٢٩٢ ) . ومسنده ابن سنجرم ( ٢٥٨ ) . ومسنده علي بن المديني م ( ٢٣٤ ) . والمسنده الكبير ليعقوب بن سنجرم م ( ٢٦٢ ) . ولم يؤلف أحسن منه ، ولكنه لم يتبسم ، ومسنده عثمان بن أبي شيبة م ( ٢٣٩ ) . ومسنده ابن أبي عروة أحمد بن حازم م ( ٢٧٦ ) ( ١ ) .

ونكتفي بهذا القدر في الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجري بالمؤلفات الحديثية ، وأنه كان من أنشط العصور وأزهارها في الجمع والتدوين ووضع قواعد هذا العلم في درج مؤلفاتهم ، والذي سمبى فيها بعد يعلم الحديث دراية ، أو علم أصول الحديث . . الخ .



وفي ذكر هذه الطائفة من الكتب بيان للمخرج أن مصادر التخريج ليست قليلة في نفسها وإنما هي كثيرة ومتعددة ، منها ما وصل إلينا واشتهر بين المسلمين قاطبة ومنه ما أدرج في مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث الهجري ومنه لم يصل إلينا إما لوجوده خارج العالم الإسلامي ، أو ما زال مخطوطا ، فلم يظهر إلى حيـز الوجود بعد ، إلى أن يأذن الله تعالى بالعثور عليه في وقتيه وحينه ، ولا تخلو مذبحه المؤلفات في عهد التتار حين القدوم إلى العالم الإسلامي ، والقائمهم المجلدات في نهـر دجلة من ضياع جانبها كبيرا من المؤلفات الإسلامية من مكاتب بغداد .

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله — صلى الله عليه وسلم — أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذي يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبي — صلى الله عليه وسلم — عليه وسلم — باعتبار مجوع كتب السنة لم يصنع منها شيء بالمرّة . وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الإسلامية ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه السنة عالية خفاقة بعلماءها في كل عصر وجيل ، وصيانتها من التجريف والتفريغ ، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وحاصل ما يستنبط عن التخريج في هذه المرحلة مايلي :

أولا : بالنظر في أشهر مصنفات هذه المرحلة والمتداولة فيما بيننا إلى الآن نجد أن التخريج يرجع إلى طريقة من طرق التحمل والأداء أشهرها السماع والقراءة ، والإجازة وما عدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع سببا في إظهار أهمية الرحلة لاستخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون في أقاليم الخلافة الإسلامية .

ثانيا : أن شيوخ هذه المرحلة ، والذين قاموا بتصنيف ما جمعوه في أوعيتهم حفظا وكتابة ، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كان أشهرها التصنيف على المسانيد ، وفيما اشتهر بالتصنيف على الأبواب (١) أو الجمع بينهما كمسند بقي بن مخلد .

ثالثا : بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخريج بأنه جمع الحدث بطرقه من أصحابه بأحدى طرق التحمل والأداء ، ثم تصنيفه على المسانيد أو الجامع ... الخ .

---

(١) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقا وإنما الأدق أن يقال فيه التصنيف بحسب "موضوع الحديث" فمصنف البخاري مثلا : سعى "بالجامع الصحيح" . . . وقسم إلى كتب والكتب قسم إلى أبواب .  
أما "الجامع الصحيح" للإمام مسلم فإنه مقسم إلى كتب وأما تقسيم الأبواب في الأصل الأول غير موجود ، فقد أخبرنا استاذنا ...  
أ . د / أبو شهبه رحمه الله أن تقسيم الأبواب في مسلم إنما هو من بعض تلاميذه ، والله أعلم .

رابعاً : ورد في كتاب " التخريج ودراسة الأسانيد " (١) مايلي :

أ - أن " المرحلة الثالثة في تدرج التخريج وهي جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها في كتاب واحد متفرقة في ذلك الكتاب . مثال ذلك : المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابي بطرقها المختلفة ، ومتونها المتعددة متفرقة ، وجمع كل طرق الحديث سنداً ومتناً عن كـسـل الصحابة في مسنده .

ب - تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها في كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحيح البخاري ، ومن قبله مصنف ابن أبي شيبة مثلاً حيث يخرج الحديث بسند ومتن روى بهما في موضوع ، ثم يروي بسند آخر ، ومتن آخر في موضوع آخر وهكذا . . . بحيث تجمع أغلب أسانيد متونه في الكتاب متفرقة ، في موضوعات الكتاب المتعددة .

ج - ضم البخاري في كتابه أحاديث وآثاراً ذكر متونها وأحال في أسانيدها على أصول من المصادر غير معينة كالـمـعـلـقـات (٢) في صحيحة زيادة على الأحاديث الأصلية التي هي عماد كتابه كما فعل مالك في موطئه ( وهي البلاغات ) .

---

(١) لفضيلة أ. د / عزت علي عطيه ، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

(٢) هذه المعلقات قام البخاري بذكر بعضها في الأصل موصولة ، كما

أورأسانيدها الحافظ ابن حجر في كتابه ( هدى الساري ) .

د - ظهر جمع الحديث بأسانيد ومتونه المتعددة ففى مكان واحد فى صحيح مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث فى مكان واحد ، ثم ينتقل الى حديث آخر وهكذا .  
هـ - ثم ظهر جمع الحديث بأسانيد وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر الأصلية غير المعينة ( ١ ) بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالباً فى جامع الترمذى حيث يروى الحديث بسند ومتن ثم يقول : وفى الباب عن فلان وفلان من الصحابة ، محيلاً فى باقى الأسانيد والمتون على المصادر غير المعينة التى فيها السند والمتن ، أو الأسانيد والمتون عن الصحابة الذى أشار اليهم .

و - وكل الكتب التى سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند المتصل من المؤلف الى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها متن الحديث المذكور عقب سنده ( ٢ ) .

( ١ ) أرى - والله أعلم - أن علة ذلك سواء عند البخارى فى المعلقات أو غيره ( الترمذى ) أن ذلك يرجع الى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له فى مصنف آخر ، فتركها لعدم الاطالة ، أو اعتمادا على وجودها عند غيره من العلماء ، أو أن السبب فى عدم التعيين والاحالة ، يرجع الى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب أو المصنف ، أما عن المعلقات فى البخارى وهى معدودة فقد أورد ها العلماء متصلة كالحافظ ابن حجر والله أعلم .

( ٢ ) راجع " التخريج ودراسته الأسانيد " بتصرف يسير ص ٢٣ ، راجع أيضا كشف اللظلم ج ١ ص ١٤٢ / ١٤٩ .



### المرحلة الثالثة للتخريج الى عصرنا :

بيان مفهوم التخريج في هذه المرحلة علينا أن نستعرض بإيجاز جهود علماء الحديث في القرن الرابع الهجرى ، ثم القرن الخامس وما بعده .

أولا : بالنسبة لجهود العلماء في القرن الرابع الهجرى نلاحظ أنها تعتمد - في الغالب - في انطلاقها على بورد علماء القسرين الثالث الهجرى الذين كان عليهم المعول في جميع الأحاديث واليه المرجع في النقد ، فكل من أتى بعدهم عالة عليهم - الا قليلا - يجمع ما جمعوا ، ويعتمد في نقده على ما نقدوا . فأغلب ما رواه علماء القرن الرابع الهجرى ومن بعدهم قسدا سبقوا اليه غالبا ، وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يوت منها من الأحاديث الا القليل ، كما أنها تمتاز غالبا بأولوية الجمع دون الأخذ عن غيرها (١) .

لقد تواصلت في هذا القرن جهود علماء الحديث الشامخة ، والهمة العالية والعزيمة الماضية بما لا ينكره ذاق عقل عاقل ، بل ان آثارهم تدل عليهم .

---

(١) راجع (أعلام المحدثين) ص ٢٦ ، ٢٧ .

أشهر ما نرجح من كتب في هذا القرن :

وقد برز جهده علماء هذا القرن في التصنيف أيضا ، وإن اعتمدوا على من سبقهم إلا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — وكان من أشهر ما كتبوا في هذا القرن ما يلي :

ألف الإمام سليمان بن أحمد الطبراني ( ٣٦٠ هـ ) المعاجم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحابة مرتبين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث ، وقد رتب فيه فيما بعد ترتيبا حسنا الأمير علاء الدين الفارسي م ( ٧٢١ ) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخة على الحروف أيضا كما اشتهر أيضا :

سنن الدارقطني المتوفى ( ٣٨٥ ) ، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م ( ٣٥٤ ) ، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م ( ٣١٦ ) ، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق الإمام الكبير م ( ٣١١ ) ، وصحيح المتقي لابن السكّن سعيد بن عثمان البغدادي م ( ٣٤٠ ) ، ومصنف الطحاوي م ( ٣٢١ ) ومسنند ابن جميع محمد بن أحمد م ( ٤٠٢ ) ، ومسنند الخوارزمي م ( ٤٢٥ ) ، ومسنند أبي اسحاق بن نصر المروزي م ( ٣٨٥ ) ، ومن ألف في هذا القرن الإمام الحاكم ( ٤٠٥ ) ، ( المستدرک ) أوله كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضا هو " معرفة علوم الحديث " .

ولا يفوتنا أن ننبه الى أن هذا القرن قد حظى باستقلال  
التأليف في شق هام من "علم الحديث" ألا وهو "علم الحديث  
دراسة" على يد القاضي أبو محضد الرامهرمزي (١) م (٣٦٠ هـ)  
ولا يخفى قيمة هذا العلم ومكانته "للتخريج" فهو أساس التوصل الى  
الحكم على الحديث بالقبول أو الرد ، بدراسة رجال الحديث ومنتبه  
وبعد ذكر طائفة من أشهر ما صنف في القرن الرابع الهجري ،  
نرى من خلالها تقدم علم التخريج ، خطوة واضحة المعالم ، ويظهر  
ذلك بوضوح على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزفسي  
م (٣٨٨) حيث ألف كتابه "الجمع بين الصحيحين" وكان بذلك  
أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم .

ورد في "كشف اللثام" أنه "لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات  
فيها في درجة الكمال وذلك في أواخر القرن الرابع الهجري حيث  
بدأ طور التهذيب وغيره كان من الطبيعي أن تمهد لغير التهذيب  
إلى علم تخريج الحديث ، فاتخذ العلماء فيه مسارا جديدا يحدد  
ملامحه ، ويرسخ قواعده ، ويجعله فنا مستقلا ، له أصوله ومناهجه  
وييسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا العلماء  
في سبيل ذلك الهدف خطوات وعديدة ومتزنة في مؤلفاتهم حتى صار  
على مانحن عليه الآن .

---

(١) سبق الرامهرمزي ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء  
السابقين في درج مصنفاتهم .

وبدأت أول هذه الخطوات على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزي (٣٨٨) حيث ألف كتابه "الجمع بين الصحيحين" وكان بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم وهي طريقة ترتيب الأحاديث على الكتب والأبواب فقهية وغيرها .

ثم تلاه كل من الشيخ الإمام أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (٤٠١) ، فألف كتابه "أطراف الصحيحين" والشيخ أبي محمد خلف بن حمدون الواسطي ذلك الذي ألف كتابه "أطراف الصحيحين" أيضا ، إلا أن كتاب الحافظ خلف أقل خطأ ووهما من كتاب أبي مسعود ، وكانا بذلك أول من أبرز إحدى طرق التخريج الأساسية لهذا العلم ، وهي طريقة الأطراف ، أو طريقة معرفة الراوى الأعلى للحديث .

وهذان النوعان من المؤلفات "الجمع" و "الأطراف" يمثلان جانبا من الجوانب المتعددة لمناهج علم التخريج ، وهو المراجع التي تجمع أحاديث لاكثر من مصدر واحد ، مع عزو الحديث إلى مصدره الأصلي (١) .

. . .

---

(١) انظر "كشف اللثام" ج ١ ص ١٥٢ / ١٥٣ ، وراجع "أعلام المحدثين" ص ٢٨ .



### ثانياً - التخرج في القرن الخامس الهجري وما بعده :

ذكرنا آنفاً أن مفهوم التخرج في القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلي ، وهو الصحابي الذي روى الحديث ، ثم الاحتفاظ به في صدورهم ، أو في صحفهم القليلة ، وذلك بسماعة من طريق أول أكثر .

وتطور في عهد التابعين فكان التخرج باعتبار رواة الحديث من الصحابة ، أو باعتبار موضوع الحديث ، وضرنا مثالا لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها .

وفي القرن الثاني ظهر التخرج في مرحلة الجمع والتدوين ، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته ، بالاعتماد على سند ومتن معينين بعد جمع طرقه ، وقد يصب ذلك العزو إلى بعض طرق الحديث ، التي لم تذكر في كتاب المؤلف ، كوطأ الإمام مالك رضي الله عنه .

وفي القرن الثالث : ظهر التخرج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها في كتاب واحد مجمعة فيه أو متفرقة بحسب منهج المؤلف الخاص به ، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسانيد وغيرها .

وعلى ذلك فالتخرج هو إثبات المصنف الحديث بأسناده أو أسانيده في مصنفه ، دون الاحالة على مصادر مكتوبة ، اعتماداً على اتصال أسانيدهم بالنبي - صلى الله عليه وسلم .

وأما القرن الرابع : فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهل القرنين السابقين وان حرصوا على اتصال روايتهم - كالسابقين - في مصنفاتهم بالنبي عليه الصلاة والسلام ، بأسانيد خاصة بهم ، لهذا تعتبر مصنفاتهم من المصادر الأصلية في التخرج .

وأما القرن الخامس : وما بعده : فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين ، أو ترتيبها ، أو جمع ما تشتمل منها في كتب متفرقة ، أو كتاب واحد ، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام ، أو بالترغيب والترهيب ، أو يختصرونها ، أو يبينون غريبها أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه ، والتفسير ، والوعظ ونحوها . . . . والحكم هنا على الغالب والكثير لا النادر والقليل ( ١ ) .

وبناءً على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي .

ورد في كتاب " المنهج الحديث " : " ويعد عام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ، وبه ينتهي عصر الرواية والتعويل عليها ، وكان التعويل على ما هو من المتقدمين في الكتب وشاع وذاع ، وتواتر عندهم ، حتى أنه لم ينظر إلى الرواية بعد ذلك نظراً في التعديل والتجريح . . . . ولكن لبقاء الإسناد ، ويركسه

( ١ ) راجع " اعلام المحدثين " ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعاً للموضوع .

الاتصال استمر الأخذ الى يومنا هذا ، وكَوَّلَ على طريق الإجازة لعدم العناية بالسماع ، تفويلاً على المؤلفات وشروحها ، وتلقيها بالقبول خلفاً بعد سلف ، واستغناء بالتواتر عن الأسناد الخاص ، وكما حدث في الحديث من العناية به لأسناد في أول العهد عنى برواية التاريخ فدونه بالأسانيد الى من عزيت روايته اليه " ( ١ ) .

وقد كان منهج المتأخرين في التخريج النسبة الى مصاهر المتقدمين بحسب ما يجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخاري أو أخرجه مسلم أو أخرجه البخاري ومسلم . . . الخ .  
وقد يستعملون اليوم في ذلك - كما سيأتى ان شاء الله تعالى - .

جاء في كتاب " التخريج " بعد ذكر احالات " جامع الترمذى " والإشارة اليها : " ثم تلا ذلك الاحالة على مصاهر ضعيفة كما فعل البيهقي ، وأبو نعيم الأصبهاني ، وابن منده ، الأصفهاني ، حيث يرون الأحاديث بأسانيدهم الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يقولون عقب رواية الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح أو مسلم . أو التجارى ومسلم . . فكتبهم أصلية لأنها تحوى الحديث بسنده من المؤلف الى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتذكر متن الحديث .

---

( ١ ) انظر " المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم الرواية " ص ٣٤ ، ٣٥ . بتصرف . فضيلة أ / محمد محمد السماحي ط . دار الأنوار .

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلي في السنة للحديث المروي . . .  
وبهذه المرحلة انتهى التعميل على الرواية للأحاديث بأسانيد هـ  
— أي المنفردة والخاصة بال مؤلفين — ر إلى الرسول — صلى الله عليه  
وسلم — في الكتب المصنفة في الحديث ، أو انتهى عصر الرواية ،  
وإن بقي العلماء يروون بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول — صلى  
الله عليه وسلم ، ابقاءً على بركة الاسناد ، وحفظاً لسنة .

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التي دونت ، وهي هـ  
المصادر الأصلية ، وصارت الأسانيد تعتمد رواية هذه الكتب ، وتستند  
عليها ، وتذكر موافقتها لها في الرواية .

وبدأ عصر التأليف في الكتب الفرعية أساساً ، وإن صاحبها على  
سبيل التبع أو الندرة التخرج لأحاديث أصلية ، أو مازجها ذكر  
الحديث . يستند وقتئذ على خلاف ما كان في عصر التأليف في الكتب  
الأصلية التي مازجها في بعض الأحيان الإحالة على كتب أصلية \* (١) .

### ونستخلص مما سبق :

١ — أن اتصال الاسناد بالنبي — عليه الصلاة والسلام — مازال مستمرا  
إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ابقاءً على سلسلة الاسناد  
وبركة الاتصال ، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيها ،  
في أي عصر من العصور .

---

(١) انظر " التخرج ودراسة الأسانيد " ص ٢٤ بتصرف أ . د / عزت  
على عطيه .



- ب - أن طريقة العلماء هي سرد الاسناد الخاص بهم ثم الاحالة الى على مصدر أو أكثر تبعاً لمنهج المؤلف نفسه ، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل .
- ج - طريقة التخريج في هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب ( المصنف ) وصاحبه ، أو بذكر صاحبه ، تبعاً للشهرة ، فان كان للبخارى مثلاً في غير صحيحه ذكر اسم الكتاب أيضاً .
- د - أن التعويل في هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتبرة التي دونت في عصر المتقدمين ، مع اعتماد رواية هذه الكتب ، لتلقى الأمة لها بالقبول ، تبعاً لحكم المتقدمين عليها ، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين .
- هـ - أن الإجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء ، تعويلاً على المؤلفات ، واستغناء بالتواتر عن الاسناد الخاص .
- و - أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة ، وإنما تنوع في مجالات مختلفة ، وطرق متعددة ، وتمسكت أساليب التخريج فتارة على الموضوع ، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع ، وتارة على الأطراف ، وتارة على حروف المعجم ، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا . . . كما سنرى في أنواع التأليف والتخريج التي سلكها المتأخرين فيما يأتى ان شاء الله تعالى .

ز - أن أعمال العلماء في هذه الحقبة تعد مراجع ، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادرة (١) إذا تضمنت علوما من مصنفاته مفقودة فتحفظها ، أو مخطوطة لم تنشر وفتوفرها للباحثين ، وأهل الاهتمام بالتحقيق .

ج - أن هذه المصنفات جمعت فوائده وفرائده حول المصادرة الأولى تارة بالشرح وتارة بفقه الرجال والتون والحكم عليها .

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة :

اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء في الحقبة المتأخرة

لنرى وأساليب تذكر منها :

- ١- الجمع بين الصحيحين .
- ٢- الجمع بين الكتب الستة .
- ٣- الجوامع العامة .
- ٤- كتب جامعة لأحاديث الأحكام .
- ب- كتب ألقت في موضوعات أخرى .

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع : فالمصدر هو الكتاب الذي يجمع علما معيناً لأول مرة ، فيكون مصدراً لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجري .  
وأما المرجع : فهو الكتاب الذي جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه في علم من العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة الكتب الستة وضعت بعد القرن الخامس الهجري في الحديث واقتبسست أحاديثها من المصادرة الأولى ككتب النووي والذهبي ، وابن حجر وغيرهما . راجع " مقدمة مصابيح السنة " ج ١ ص ١٤ ط ١ دار المعرفة بيروت - لبنان .

وفيما يلي نذكر طائفة من هذه الكتب :

### أولاً - الجمع بين الصحيحين :

جمع كثير من الفضلات - أهل العلم الدين - بين صحيحى

البخارى ومسلم :

ومن هؤلاء : محمد بن عبد الله الجوزقى م ( ٣٨٨ ) واسماعيل بن أحمد المعروف بابن القرات م ( ٤١٤ ) ، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى م ( ٤٨٨ ) ، وحسين بن مسعود البخوى م ( ٥١٦ ) ، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلى م ( ٥٨١ ) ، وأحمد بن محمد القرطبى المعروف بابن أبى حجة م ( ٦٤٢ ) .

### ثانياً - الجمع بين الكتب الستة ( البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه )

وما ننبه اليه أن البعض يضع الوطأ بدل لسنن ابن ماجه كما فعل رزين وتابعه ابن الأثير . قد جمع بينها الامام عبد الحق بسنن عبد الرحمن الأشبيلى المعروف بابن الخرائط م ( ٥٨١ ) ، وأبو الحسن رزين بن معاوية العيدى السرقسطى م ( ٥٣٥ ) ، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه ، وترك بعضها من أحاديثها الى أن جاء الامام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجذرى م ( ٦٠٦ ) فهذب كتابه ، ورتب أبوابه ، وأضاف اليه ما أسقطه من الأصول ، وشرح غريبه ، وبين مشكل أعرابه وخفى معناه ، واكتفى بذكر راوى الحديث من صحابى ، أو تابعى وسماه " جامع الأصول الى أحاديث الرسول " فجاء كتابا فذا فى بابيه لم ينسج على منواله .

وقد اختص كثير من منهم محمد المروزي م (٦٨٢) ، وهبة الله  
بن عبد الرحيم الحموي م (٧١٨) ، وعبد الرحمن بن علي المشهور  
بابن الديع الشيباني الذبيدي م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات ،  
ولأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزي م (٨١٢) ، كتاب  
"تسهيل الوصول الى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول" ،  
ومن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين محمد بن علاء الدين  
المكي م (٩٩٠) ، وكتابه مرتب مهذب .

### ثالثا - "الجوامع العامة" ومنها :

- أ - "جامع المسانيد والألقاب" لأبي الفرج عبد الرحمن بن عيسى  
الجوزي م (٥٩٢) ، وخرج فيه الصحيحين ، ومسنده أحمد وجامع  
الترمذي ، وقد رتبته أحمد ابن علي المكي م (٩٦٤) .
- ب - "مصابيح السنة" للإمام البغوي م (٥١٦) جمع فيه (٤٤٨٤)  
حديثا من الصحاح والحسان ، ويعني بالصحاح ، ما أخرجه  
الصحيحان ، وبالحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي (١) .  
وأشبههما في كتبهم ، وما كان فيهما من ضعف أو غريب بينه  
وتحاشى ما كان منكرا أو موضوعا ، وقد شرحها العلماء شروحا  
كثيرة ، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب . وذكر الصحابي  
الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب ،  
من الصحاح والحسان فصلا ثالثا ، ماعدا بعض الأبواب وسمى  
كتابه "مشكاة المصابيح" .

---

(١) راجع "مقدمة ابن الصلاح" ص ٥٥ .



وفي العصر الحديث : قام جماعة من أهل ( ١ ) العصر  
بتحقيق الكتاب تحقيقا - طيبا وشيقا - فقاموا بتخريج أحاديثه  
وعمل فيها ريس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعا عظيما ،  
ومساعدة قويا في الدلالة على الحديث في الكتاب الأصل  
( المصابيح ) ، وعونا للمخرج في الدلالة على الحديث المذكور  
فيما يزيد على ثلاثين مصدرا ومرجعا ، وقاموا فيه برء كل  
حديث لمصدره ، وفي حالة فقد هذا المصدر ، فقد رجعوا  
إلى المراجع التي حفظت مادة المصدر المفقود فيخيلون إليها  
هكذا ورد في المقدمة ( ٢ ) .

وقد حوت هذه النسخة ( ٤٩٣١ ) حديثها ، كان آخرها -  
حديث أنس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - " مثل أمي مثل المطهر لا يدرى أوله خير  
أم آخره " ( ٣ ) .

ج - ومن الجوامع أيضا " جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن "  
للحافظ اسماعيل ابن عمر الكاشغري المعروف بابن كثير ( ٧٧٤ )  
جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبزار  
وأبو يعلى ، والمعجم الكبير للطبراني .

---

( ١ ) " الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة " للامام النووي هم :  
د . يوسف عبد العزيز المرعشي ، والاستاذان محمد سليم  
وجمال حمدي الذهبي ط . دار المعرفة بيروت لبنان . الطبعة  
الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

( ٢ ) " مقدمة المصابيح " ج ١ ص ١٤ .

( ٣ ) " مصابيح السنة " كتاب المشلقب / باب ثواب هذه الأمة ج ٤ / ٢٣٣ .

ث - ومن الجوامع : " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظ أبي الحسن  
على بن أبي بكر الهيثمي م ( ٨٠٧ ) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد  
وأبي يعلى والبزار ومعجم الطبراني الثلاثة .

هـ - " جمع الجوامع أو الجامع الكبير " للحافظ السيوطي ( ٩١١ ) جمع  
فيه الكتب السنة وغيرها .

قال المناوي : أنه مات قبل أن يتمه ، ولقد اشتمل على كثير من  
الأحاديث الضعيفة والموضوعة . وقد هذب ترتيبه علاء الدين  
على بن حسام الهندي المتوفى عام ( ٩٧٥ ) بمكة في كتابه  
" كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " .

وقد اختصر السيوطي كتابه " الجامع الكبير " في كتابه " الجامع  
الصغير وزوائد " .

و - ومن الجوامع : " اتحاف الحيزة بزوائد المسانيد العشرة " لأحمد  
بن أبي بكر البوصيري م ( ٨٤٠ ) أفرده فيه زوائد مسانيد أبي  
داود الطيالسي ، والحميدي ، ومسدد بن مسرهد ، وابن أبي  
عمير ، وإسحاق بن راهوية ، وابن أبي شيبة ، وأحمد بن منيع  
وعبد بن حميد ، والحرث بن محمد بن أبي أسامة ، وأبي  
يعلى الوصلي ، أي مازاد أحاديثها على الكتب الستة وهو  
مرتب على مائة كتاب .

ز - ومن الجوامع " بحر الأسانيد " للإمام الحافظ بن أحمد السرقندي  
م ( ٤٩١ ) ، جمع فيه مائة ألف حديث رتبته وهذبه ويقال : أنه  
لم يقع في الإسلام مثله .

رابعاً - كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها :

- ١ - " السنن الكبرى " للإمام أحمد بن حسين البيهقي م ( ٤٥٨ ) .  
قال ابن الصلاح : ماتم كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب  
السنن الكبرى للبيهقي ، وكأنه لم يترك في سائر أقطار حديثها  
الا وقد وضعه في كتابه . وله أيضا " السنن الصغرى " قيل لم  
يؤلف في الاسلام مثلها .
- ٢ - " عمدة الأحكام " للإمام عبد الغنى المقدسى م ( ٦٠٠ ) جمع  
فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخارى ومسلم ، وقد شرحها  
بإيجاز ابن دقيق العبد .
- ٣ - " منتقى الأخبار في الأحكام " للحافظ أبى البركات المعروف بابن  
تيمية الحنبلى م ( ٦٥٢ ) انتقاء من صحيحى البخارى ومسلم ،  
ومسنده الامام أحمد وجامع الترمذى ، وسنن النسائى وأبى داود  
وابن ماجه ، وقد استكمل ما فى " المنتقى " من نقص الامام  
الشوكانى م ( ١٢٥٠ ) هـ فى كتابه " نيل الأوطار " الذى شرح  
به المنتقى شرحا وسطا وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئا كثيرا .
- ٤ - " الإلهام فى أحاديث الأحكام " للعلامة ابن دقيق العبد المتوفى  
غام ( ٧٠٢ ) ، وشرحه فى كتابه " الامام " ولكنه لم يكمل الشرح .
- ٥ - " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " للحافظ ابن حجر العسقلانى  
م ( ٨٥٢ ) ، وقد شرحه الامام الصنعانى م ( ١١٨٢ ) فى كتابه  
" سبل السلام " وهو شرح قيم وان كان موجزا .

خامسا - وهناك ، أخرى ألفت في موضوعا ، أخرى منها :

- ١ - " الترغيب والترهيب " للإمام زكي الدين المنذرى م ( ٦٥٦ ) ،  
خرجه من أحاديث المصنفات المشهورة ، مع التنقيص على  
درجة الحديث .
- ٢ - " رياض الصالحين " للإمام أبي زكريا النووي م ( ٦٧٦ ) وقد اهتم  
فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق ، فشرح الأحاديث  
وبين درجاتها ، وشرح غريبها ( ١ ) .

---

( ١ ) راجع " أعلام المحدثين " ص ٢٨ / ٣٢ / " مفتاح السنة "  
للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولي .



### ثالثا - ظهور التخریج كعلم له قواعد وأساليب :

عندما نستعرض ما مرينا من مراحل تطور هذا العلم وحسنتي هذه المرحلة نجد :

- ١- أنه اعتمد في القرون الثلاثة الأولى ، على تخریج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام ، بالرحيل إليهم في مختلف الأقاليم الإسلامية .
- ٢- أن التخریج قصد به اثبات الحديث بأسناده في مصدرا مسن المصادر المصنفة أولا ، والمعتمدة على إلسناد المستقل بهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم .
- ٣- أنه بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخریج العملى الذى يتبع منهج المؤلف فى عمله "كالمستدرك" للحاكم ، أو "الجمع بين الصحيحين" للجوزى ، أو تصنیع الامام البيهقى م (٤٥٨) فى سنة ، وينسب الى البيهقى أنه أول من أبرز التخریج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن (١) ، وحذا حذوه العلماء .
- ٤- استمرار التخریج دون وضع قواعد وأساليب ، وذلك اعتمادا على التلقى العملى من الشيوخ والأساتذة زوان علم الحديث ، فضلا عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين ، فلم تظهر قواعد هذا العلم الا فى عصر متأخر ، اللهم إلا ما وجد فى درج بعض الشروح ، كتعريف المناوى فى كتابه "فيض القدير" (٢) ، أو

---

(١) راجع "كشف اللثام" ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) انظر تعريفات علم التخریج المقدمة .

كشريف الامام السخاوى له فى أبواب " مصطلح الحديث " وذلك فى كتابه " فتح المغيث " (١).

• - أن مفهوم علم التخرىج هو البحث عن الحديث فى مختلف المصادر ومع هذا فإن التخرىج فى مفهومه العصرى ، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة ، فالمخرج عند وصوله للحديث فإنه يقوم بعزوه الى مصدره الذى ذكر فيه باسناد .

### التصنيف فى قواعد التخرىج وأساليبه :

ولما للتخرىج من منزلة عالية ، وأهمية كبيرة فى الدلالة على موضع الحديث ، وبالتالى إمكان الحكم على كثير من الأحاديث التى لم يسبق للعلماء الحكم عليها ، وجواز التصحيح والتحسين وغيرها فىسى مختلف الأعصار ، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات القصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث فى مصادرهما أو مراجعها المعتبرة .

يقول الاستاذ أحمد محمد شاكر فى مقدمة " مفتاح كنوز السنة " وهذا الكتاب فى فن دقيق عويص لم تنشر فيه كتب كثيرة ، ولذلك نسبى المؤلف يمكث فى تأليفه نحو عشر سنين ، فإن فن الفهارس عمومًا ، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص ، لم تثبت قواعد ، والسى الآن

وان كان اقتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم - جاهدوا في سبيله  
جهادا كبيرا ... فكتبوا في معاجم اللغة ، ومعاجم الأعلام ، معاجم  
العلوم وغيرها ... ويقول فضيلته :

وقد بذل الأئمة المتقدمون ( ١ ) جهدا كبيرا لارشاد الباحثين  
عن الأحاديث في مظانها من الدواوين الكبار ، كالكتب الستة وغيرها ،  
فألفوا نوعا من الفهارس لها سموه ( الأطراف ) ، فيجمع أحدهم  
أحاديث الصحيحين ، أو أحاديثهما مع أحاديث باقي الكتب الستة ،  
ويفرد رواية كل صحابي وحده ، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف ، ثم  
يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب ، ولم يطبع شيء من هذه الكتب .

ومن أقدمها كتاب ( أطراف الصحيحين ) للإمام ابن حمدون  
الواسطي م ( ٤٠١ هـ ) ، ومنها كتاب " أطراف الغرائب والأفلاك "   
للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقديس م ( ٥٠٧ ) وهو يشتمل على  
أطراف الكتب الستة ، رتب فيه كتاب " الأفراد " للدارقطني على  
حروف المعجم ، وكتاب ( الأطراف ) للحافظ الكبير ابن عساكر  
م ( ٧٥١ هـ ) . وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية ، ويوجد  
غيرها في مكاتب أخرى .

---

( ١ ) ملخص من " مقدمة مفتاح كنوز السنة " ص ٣/ ط للأستاذ أحمد  
محمد شاكر ، طبع في مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧  
هذا وسوف نتعرض في بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنفات  
أخرى وبيان طريقة التخريج فيها - ان شاء الله تعالى .

ويقول فضيلته . ومن أحدث كتب الأطراف كتاب " ذخائر  
الموارث في الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغنى بن اسماعيل  
النايلسى م ( ١١٤٣ ) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام  
وقد جعله لأطراف الكتب الستة ، والموطأ .

والحافظ جلال الدين السيوطى م ( ٩١١ ) هـ صنع نوعا آخر من  
الفهارس لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار  
أوائل اللفظ النبوى الكريم وذلك فى كتابه ( جمع الجوامع أو الجامع  
الكبير ) ثم اختصره فى " الجامع الصغير " .

وقال أيضا : وفى عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى  
التوقادى كتابين هما : " مفتاح صحيح البخارى " ، " مفتاح صحيح  
مسلم " فرغ من تأليفهما سنة ( ١٣١٢ ) .

وأخيرا : عمل المستشرق ( ادوارد سنجو ) ناظر مدرسة اللغات  
الشرقية ببرلين ، للأقوال الشريفة النبوية الواردة فى كتاب ( الطبقات  
الكبير لابن سعد ، فهرسا ، وطبع فى مدينة ليدن سنة ١٣٣٩ هـ .  
ويلحق بهذا " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث " لجماعة المستشرقين .

### دوافع تقعيد علم التخرىج ووضع أسسه ومناهجه :

ان عناية الله تعالى لشرعه ودينه القيم ، الذى أنزله على خاتم  
الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبى الأمين ، عناية ممتدة إلى  
أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها ، قال تعالى : " إنا نحن نزلنا



الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ \* (١).

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله ﷺ صلى الله عليه وسلم =  
تجدد البحث الدائم والمستمر فيها ، والهام الله تعالى المخلصين  
من العلماء فهم جوانب جديد فيها ، تحفد الهم ، وتدفع إلى  
الإقبال على البحث والدراسة فيها ، للوصول إلى غاية الغايات وهي  
مرضاة الله تعالى ، وفيما يلي نذكر بعضا من الدوافع والأسباب لتعميد  
علم التخريج :

١- يرجع تأسيس هذا العلم وإبرازه إلى النهو المطرد في الدراسات  
المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة ، والتي يلزم الباحث فيها ،  
أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه ، فيتمكن  
بهذا من التعرف على مختلف الأسانيد ، والاطلاع على زيادات  
المتون إن وجدت ، مع ما يتبع ذلك من اليسر والسهولة في  
البحث وحفظ الوقت ، يقول الاستاذ أحمد شاكِر : "وها أنا  
أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرون سنة ، وقس  
تلقيت كثيرا منها سماعا وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ ... ومع  
ذلك فاني طالما أعيايت تطلب بعض الأحاديث في  
مطابقتها ... " (٢).

---

(١) سورة الحجر (٩).

(٢) انظر " مقدمة مفتاح كنوز السنة " ص ج ج / راجع أيضا  
" التخريج ودراسة الأسانيد " ص ٣٠.

٢- كما يرجع تأليف هذا العلم وإبرازه الى الحاجة المصرية الملحة لمعرفة ماهية التخرج وأساليبه ، ومنهجه ، وما يتصل بذلك .

جاء في " كشف اللثام " : " وقد اشتدت الحاجة في زماننا هذا الى معرفة علم التخرج - وهو أحد فروع علم الحديث - وبخاصة بعلم أن نشطت حركة النشر من كتب ، ودوريات ، ويوميات ، وتصدى للرواية ما لم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة ، من لا يعرف الطريق الى إثبات النص من مصادره والاحاطة به رجته ، مع شدة حرصه على المعرفة " (١) .

٢- ومن الواقع الهامة هو خلو المكتبة الحديثة - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استقلالاً تحولت في كثير من المكتبات أشتاء على في التخرج ، فلم أجد هذا المؤلف ، واكتفيت بأخذ الطريقة سماعاً من أساتذتي الأجلاء - رضي الله عنهم - أجمعين وحسيت في بادئ الأمر أنه تقصير مني الى أن وجدت أ. د / عبد المهدي بن عبد القادر (٢) يقول في مقدمة كتابه قام بوضعه في علم التخرج " ولقد كان علم التخرج يؤخذ من الشيوخ بالسماع ، ولم تكن فيه مؤلفات ، وأثناء دراستي هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه ، لكنني لم أجد في ذلك كتاباً - رغم بحثي وتخصصي - وأثناء دراستي في التخصص " الماجستير " سألت أحد مشايخي عن مؤلف في التخرج فأخبرني أن هذا العلم يصعب التأليف

---

(١) انظر " كشف اللثام " ج ١ ص ١٧ .

(٢) أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة .

فيه « (١) » .

٤ — كان لإنشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة (٢) أثر كبير في إثراء المكتبة الحديثية بمختلف النشاطات العلمية ، كموسوعة السنة النبوية الشريفة ، وتقعيد علم التخریج بعض نشاطاته المباركة ، وقد أصبح يدرس علم التخریج فسی کلیات أصول الدين ، والدراسات الإسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخریج على المصنفات المختلفة .

٥ — ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والإرشاد إلى سرعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة ، البنية على أصول صحيحة ، في مجتمع ساء العلم والفكر والثقافة ، وتيسارات مختلفة (٣) .

٦ — ومن الدوافع ما يوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكسب المشهورة في الفنون المختلفة كبعض كتب التفسير والفقه ، والدعوة وغيرها مما دعا العلماء لتخریج أحاديث هذه الكتب ، وذلك نحو صنیع الامام العراقي في كتابه (المغنی عن حمل الأسفار في الأسفار) .

---

(١) انظر كتاب أ. د. / عبد المهدی بن عبد القادر في التخریج ص ٤ .  
(٢) وكان من قبل هو والتفسير قسماً واحداً يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم إنشاء المراكز المتعددة في العالم الإسلامي وغيره لدراسة السنة النبوية .  
(٣) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ (مفتاح كنوز الستة) ص ق .

يقول أ. د / عز الدين : " وقد عني العلماء بتخريج الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة وفاءً بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف " (١) .

٧ - ومن الدوافع ظهور بعض القضايا العصرية ، والتي تحتاج إلى أحكام ، تعتمد في أدلتها على نصوص أما من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الصحيحة ، فلا يستغنى المشرع والمفتي عن الاحالة بقواعد التخريج ومناهجه وأسلوبه ، كل هذا كل هذا فضلا عن الاحتفاظ بالسنة النبوية الشريفة صافية نقية ، بعيدة عن اللبس ، يضاف إلى ذلك كون " التخريج - على ما ينبغي أن يكون عليه - هو قمة البحث في السنة " (٢) .  
والله أعلم .

### مؤلفات التخريج الحديثة (٣) :

ذكرنا آنفا أنه من دوافع ظهور موضوع التخريج في مؤلفات تحتوي على تعريف التخريج وموضوعه ، وغايته ، وفوائده ، ومسائله وأنواع التخريج وأساليبه ... الخ .

---

(١) انظر كتاب " التخريج ودراسته الأسناد " ص ٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٣ بتصرف .

(٣) أعني ما ألف في قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه ، لا مصادر التخريج .



انشاء قسم الحديث وعلومه في كليات أصول الدين ، ثم الدراسات  
الاسلامية ، بجامعة الأزهر ، وأصبح التخرج منها أساسيا على  
طلاب وطالبات هذه الكليات الذين يلتحقون بهذا القسم ، بعد أن كان  
مقرا فقط على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص .

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلة بتقديم خدمة جليلة  
للمسلمين كافة ، والباحثين في السنة بوجه عام ، وطلاب قسم الحديث  
وعلومه بوجه خاص ، فشطوا - بتوفيق الله تعالى - بالتأليف فيه ومن  
مؤلفاتهم نذكر :

١- كتاب " التخرج ودراسة الأسانيد " للأستاذ الدكتور / عزت  
على عطية ، أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة  
جامعة الأزهر .

٢- كتاب " التخرج " للأستاذ الدكتور / عبد المهدى بن عبد القادر  
أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة  
الأزهر .

٣- كتاب " كشف اللثام " عن أسرار تخرج حديث سيد الأنام صلى  
الله عليه وسلم ، وهو من أوسع ما كتب في التخرج ، فهو عبارة  
عن جزئين برقم ايداع ( ١٩٨٤ / ٤٤٤٤ ) بدار الكتب المصرية ،  
للاستاذ الدكتور / عبد النوجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث  
وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة .

٤- كما قام بل لكتابة في موضوع التخرج الأستاذ محمد عثمان الخشت  
ضمن أبواب كتاب " مفاتيح علوم الحديث ، وطرق تخرجه " .

هـ - كتاب " الوسيط في البحث والمصادر والتخريج " اعدان الاستاذة  
الدكتورة / رجا مصطفى حزين الأستاذ المساعد بكلية الدراسات  
الاسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - بالقاهرة .

وأنبه الى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه في كليات  
أصول الدين والدراسات الاسلامية بجامعة الأزهر ما زالت متواصلة  
في التأليف في موضوع التخريج ولا يخلو كل جهد - ان شاء الله تعالى -  
من فوائد عظيمة .

## أنواع المصادر والمعتبرة عند المحدثين وبيان مفهومها :

من الأشياء التي تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر والمعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمتهم ، حتى يكون المخرج على بينة من أمره ، وحتى لا يختلط عليه نوع من أنواعها ، وحتى لا يتوهم استواء مراد العلماء في إطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها (١) ونبين هذه الأنواع فيما يلي :-

- ١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كاملاً في كرايس صغيرة .
- ٢- الأجزاء : وهي عبارة عن الكتب التي جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة ، ومن بعدهم إلى زمن المؤلف ، أو التصنيف في مطلب من المطالب المذكورة في صفة الجامع ، كالعقائد أو الأحكام ، أو الرقائق .. الخ .
- ٣- التفسير : وهي ما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتورد فيها أحاديث وآثاراً ساندها ، على جهة الاستشهاد لتفسير آية من القرآن الكريم .
- ٤- الأبواب : وهي عبارة عن الكتب المقررة عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام ، وعن مسانيد الصحابة ، وتحتوي على الأحاديث التي تهدف إلى غرض معين أو تندرج تحت معنى واحد .

---

(١) راجع "كشف اللثام" ج ١ ص ١٥٨ .

٥ - الأمالى : وهى أن يقعد عالم وحوله تلاميذه ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلاميذ ، فيصير كتابا ويسمونه الاملاء والامالى ، وطريقتهم فيه أن يكتب التلميذ فى أول الصحيفة : هذا المجلس أملاء (فلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ويذكر التاريخ ، ويورد المسمى بأسانيد أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها ، ويورد أيضا من فوائد الاسناد ما تيسر له .

٦ - المغازى والسير : وهى ما يلحق بالصادر الحديثية المحضنة : وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدها لمؤلفيها عند الحاجة الى ذلك .

٧ - الأطراف : وهى التى يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير الى يقينه ، وقد تطورت فيما بعد حتى صارت إحدى طرق التخريج بعد أن كانت قاصرة على كتابة التابعين .

٨ - السنن : وهى الصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ، وهى تكون قاصرة فى الغالب على الحديث المرفوع ، مع جواز اطلاق الجوامع عليها ، مثل جامع الترمذى ، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثانية .

٩ - العوالى : وهى الصادر التى تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف .

١٠ - الجوامع : وهو المصدر الذى اشتمل على جميع أنواع الحديث التى اصطلح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما فى معناها



وهي ( العقائد - الأحكام - الرقائق - الفتن - الشمائل -  
الآداب - المناقب - التفسير ) وجمعت في قوله " عارف  
شامت " .

١١- القراءات : وتحتوي على أحاديث وآثار بأسانيدھا الى المؤلف  
عند الحاجة الى ذلك ، وهي ما يلحق بمصادر الحديث  
المحضة .

١٢- المصنفات : وهي المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية  
ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين .

١٣- الذهب والتصوف : وهي المصادر التي تجمع أحاديث الزهد  
والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى " علم الأدعية والأوراد وعلم  
السلوك " .

١٤- اختلاف الحديث : وهي المصادر التي تذكر فيها الأحاديث .

١٥- الناسخ والمنسوخ : وهي مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد  
خاصة بمؤلفيها تحتوي على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه .

١٦- الصحابة : وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوي على  
أحاديث وآثار بأسانيدھا الى مؤلفيها ، وتجمع أسماء الصحابة .

١٧- المسانيد : وهي المصادر التي تجمع مرويات كل صحابي على حده  
سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً ، ومنهم من يقتصر على  
الصالح للحجة .

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابي واحد مثل مسند عائشة  
أو ابن عمر . . . أو يقتصر على مرويات جماعة ، سواء كانوا مشتركين

في وصف واحد أم لا .

١٨ - الطبقات : وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم ، ورواياتهم طبقة بعد طبقة ، وعصرا بعد عصر إلى زمن المؤلف بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

١٩ - العلل : وهي المصادر التي تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التي بها علل خفية تقدر في صحة الحديث .

٢٠ - السنة : وهي عبارة عن المصادر التي تحتوي على أحاديث تحث على اتباع السنة ، أيضا بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢١ - الفوائد : وهي مصادر اختار أصحابها مطلبا ما ما هو مذكور في صفة الجامع ، يصنفون فيه فوائد حديثية ، أيضا بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢٢ - المسانيد المعلقة : وهي مصادر تحتوي على الأحاديث الستة في أسانيد ها علل وهي مرتبة على ترتيب المسانيد .

٢٣ - المراسيل : وهي المصادر التي تحتوي على الأحاديث التي سقط منها الصحابي بأسانيد خاصة بمؤلفيها .

٢٤ - المسانيد وأبواب الفقه : وهي المصادر المؤلفة على أسماء الصحابة ثم رتب في أحاديث كل صحابي على أبواب ، بأسانيد مؤلفيها .

٢٥ - المشيخات : وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتشتمل على ذكر الشيوخ ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيهما

بعض مروياته عنهم .

٢٦- الشرائع : وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول

— صلى الله عليه وسلم — وسيرته ، و ، وحوت بعض

الأحاديث بأسانيد مؤلفيها .

٢٧- المستخرجات : وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث

مصدر ما من مصادر السنة بأسناد آخر للمستخرج من طريق

غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه ، فيجتمع معه فى شيخه

أو فيمن فوقه .

٢٨- رواية الأكابر عن الأصاغر : وهى المصادر التى تحتوى على تلخيص

الروايات بأسانيد ها الى المؤلف ، وكذا مصادر الأصاغر عن

الأكابر .

٢٩- المعاجم : وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة وهى تحتوى

على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها ، مرتبة على حروف المعجم

أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان .

٣٠- المصاحف : وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة : وتعنى

بالقرآن الكريم ، وماورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها .

٣١- الأحاديث المسلسلة : وهى المصادر التى تورد الأحاديث

التي تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال

قولا أو فعلا أو هما معا ، فى الاسناد أو المتن . . الخ .

٣٢- علوم الحديث : وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة ، وتحتوى

على المسائل التى بواسطتها يعرف المقبول من المردود من

الحديث ، وتحتوى على بعض الأحاديث المتصلة بأسناد مؤلفيها .

٣٣- الأفراد : وهي المصادر التي تجمع الأحاديث التي تفرد بها  
داويها عن كل الرواة ، ثقات أو غيرهم ، أو تفرد بها الثقة  
عن مثله ، أو تفرد بها الراوي عن آخر معين كقولهم : " لم يروها  
عن فلان الا فلان " .

٣٤- المستدركات : وهي المصادر التي تجمع الأحاديث التي  
استدركها المؤلفون على مصدر أو مصادرمعينة ، ولم تذكر فيها  
هذه الأحاديث مع استيفائها شروطهم ، أو شروط واحد منهم .  
ويلحق بذلك المؤلفات ( التجريد - والمختصرات ) ( ١ ) .

---

( ١ ) راجع في ذلك " كشف اللثام " ج ١ ص ١٥٨ / ١٧٠ كما يمكن  
مراجعة " مفتاح السنة " للشيخ عبد العزيز الخولي / " الرسالة  
المستطرفة " للإمام الكتاني / و " مقدمة ابن الصلاح " لابن عمرو  
بن الصلاح / و " فتح المغيث " للسخاوي / " معرفة علمهم  
الحديث " للحاكم / " التخريج ودراية الأسانيد " ص ٢٨ / ٣١ .



### الفصل الثالث مطالب التخرج

وللتخرج مطالب ، يلزم أن يكون المخرج على دراية بهيكلها ،  
حتى يتمكن من الدخول الى قاعة التخرج ، وهو عارف بمعالم الطريق  
التي لا بد أن يسلكها — معرفة تقارب من الكمال ، الى غايته وهدفه  
المنشود .

وقبل البدء في بيان ذلك أحب أن أقدم لطالب التخرج والباحث  
فيه نصيحة في غاية من الأهمية ، بل هي مطلب من أهم مطالب التخرج  
كانت من نتاج عمل في ألا وهي الحرص على مصاحبة الصبر السدي  
لا يفارق المخرج لحظة من عمله ، الا أصيب باليأس والاحباط .

فالصبر بكامل معانيه ، لا بد أن يكون زاد المخرج في حله وترحاله  
يبين مختلف المصادر الحديثية رواية ودراية ، مع سعة الصدر ، والهمة  
العالية ، والعزيمة القوية الماضية . وعليه أن يستعين على ملازمة  
الصبر باستحضار محبة للنبي — صلى الله عليه وسلم — وحرصه الشديد  
على معايشة أقواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضا — رضوان الله  
عليهم — متمثلا بقول القائل :

أهل الحديث هم أهل النبى

وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب أثرت ذكره في مقدمة مطالب التخرج .

هذا وعلى المخرج أن يكون عالما بما يلي :

- ١ - ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما يخرج من أحاديث سواء ما يتعلق بالسناد أو المتن ، خاصة ما ذكره أصحاب المصاحف والمختلفة من الأئمة الأجلاء .
- ٢ - إذا أردت تخرج حديث ليس مقيدا براو معين فعليك استيعاب طرقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة . فتقول — مثلا — هذا الحديث رواه الأئمة عن أبي هريرة وجابر .  
أما حديث أبي هريرة فأخرجه " فلان " — من الأئمة — مع ذكر اسم المصنف ، وعنوان الكتاب ، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة ، ورقم الحديث ان وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك .  
ثم تقول أما حديث الضحاي " جابر " فأخرجه فلان وتذكر اسم المصنف وعنوان الكتاب . . . الخ .
- ٣ - إذا أردت تخرج حديث لصحابي معين ، فأنت ملزم به — في الرواية فقط دون غيرها — أما ماورد عن غيره من الصحابة ، فأنما يكون شاهدا له ، فيعتبر به في الحكم على الحديث .
- ٤ - العمدية في التخرج عند المحدثين أصل الحديث ، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فيما دام الصحابي متحدا ، ومعنى المتن متحدا كله أو بعضه ، فهو حديثك ، فإذا وجدت المتن في بعض اختلاف في الألفاظ فلا يضر .  
وإذا وجدت المتن متحدا في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي تخرج منه ، فلا يضر ذلك ، يقول الامام الزيلعي في كتابه " نصب الراية " :

"وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجـه ، ولا يضره تغيير بعض ألفاظه ولا الزيادة فيه أو النقص (١) . . . الخ .  
كما يقول السخاوي : " ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفرد بـسـنـن بصنيعهم ، بل أكثر المخرجين للمشيكات والمعاجم ، وكذا الأسباب يورون الحديث بأسانيدهم ، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم ، أو اليهما معا ، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله ، ولذلك الأصل لا الألفاظ يعني البيهقي " (٢) .

ويقول الحافظ زين الدين العراقي في "المغنى" : "وحيث عزوت الحديث لمن خرجـه من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه ، بل قد يكون بلفظه وقد يكون بمعناه ، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلك الحديث ذكرت ما يغني عنه غالباً ، وربما لم أذكره " (٣) .

٥ - أن التخريج الكامل لا يقتصر على المتن وإنما يشتمل معه على تخريج رجال الاسناد ، وبيان حالهم ، وبيان معاني ألفاظ الحديث الغريبة ، بالإضافة إلى تخريج الأحداث والتواريخ والأمان ، وكذا أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة .

---

(١) راجع كتاب "التخريج" ١٠٠ د / عبد المهدى عبد القادر ص ٢١ .

(٢) راجع كتاب "فتح المغيـث" ج ١ ص ٤١ .

(٣) راجع "المغنى" ج ١ ص ٣ .

- ٦ - يلزم المخرج أن تكون دائره معارفه بعداد الحديث ، واسعة ، وكذا منهج كل مصدر .
- ٧ - على المخرج ألا يستعجل في الحكم على الحديث ، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه ، وامتنان النظر في الاسناد وال متن ، ثم معرفة المتابع والشاهد ، والنظر في أحكام العلماء على هذه الرواية في مصادر أخرى أو أحكامهم على سبيل روايته وهكذا فإنه يتأهل بذلك للحكم على الحديث .
- ٨ - المعرفة بمنهج المصادر التي يستخدمها في تخريجه فان هذا المطلب يحقق له سرعة التوصل الى روايته الأصل ، فيعرف ان كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المسانيد أو حروف المعجم أو الأطراف ٠٠٠ الخ (١) .
- ٩ - ومن مطالب التخرج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه الى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو اجمالاً أو تفضيلاً ، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر في روايته ، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظي في المتن .
- ١٠ - ومن المطالب التي يلزم المخرج التنبيه لها هي الدقة في استخدام الرموز ، ففي بحثه الخاص عليه أن يقدم بياناً بالرموز التي يستخدمها ، سواء اتبع في ذلك صاحب مؤلف في رموزه أو كانت

---

(١) محاضرة في التخرج للاستاذ الدكتور / محروس رضوان أستاذ المرتبة  
وعلمه - تليقاً لمرور إلهامه بالقرعة



رموزا خاصة به فلا مشاحة في الاصطلاح ، وعليه أيضا عند نقل  
رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير ، فربما  
اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها .

١١- وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخريج فلا  
يقدم - مثلا - كتابا على الصحيحين ، ولا يقدم صحيح الامام  
مسلم على صحيح الامام البخاري لاتفاق جمهور العلماء على  
تقديم صحيح البخاري على مسلم فلم يخالف في ذلك سوى علماء  
المنازية .

١٢- وعلى المخرج أن يتنبه الى احتمال اختلاف العلماء في الحديث  
من حيث (١) اللفظ ، فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى  
فلا يلزم من وجوده عند امام بلفظ ، وجوده عند آخر بنفس اللفظ  
الا في المختصرات ، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق  
البخاري ومسلم في حديث الاتفاق في لفظ الحديث .

---

(١) راجع "التخريج" ص ٢٠ ، ٢١ / "كشف اللثام" ج ١ ص ١٧٣  
ومابعد ها .

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث :

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال الفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره ، إجمالاً تذكر طائفة منها فيما يلي :

١- الشيخان ، أو أصحابا الصحيح ، أو الإمامان المراد بهما البخاري ومسلم ، وعند الإطلاق يقصد صحيحيهما ، وكذا قولهم " متفق عليه " . وقال القاضي ابن رشد الحفيد في " بداية المجتهد " " متى قلت ثابت " فأنما أعني به ما أخرجه البخاري أو مسلم أو ما اجتماعا عليه " ( ١ ) .

٢- الثلاثة أو الأربعة إلا ابن ماجة أو رقم ( ٣ ) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذي والنسائي أي في سننهم عند الإطلاق ، والنهائي فسي المجتبي ، وكذا قال ابن حجر في بلوغ المرام " ( ٤ )

٣- أخرجه الأربعة أو رقم ( ٤ ) ، أو أصحاب السنن ، فيراد بهم ( أبو داود ، والترمذي ، والنسائي وابن ماجة ، في سننهم ، وهي تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية ) .

٤- أخرجه الخمسة : يراد بهم ( البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ) .

٥- أخرجه الستة : يراد بهم الخمسة السابقون بالإضافة إلى ابن ماجة قال الكتاني : " فمنها - أي من كتب الستة - ما ينبغي لطالب الحديث البدأة به وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولهم -

---

( ٢٥١ ) انظر ( بداية المجتهد ) ج ١ ص ٦٧ / " كشف اللثام " ج ١ ص

٢١٦ / " نيل الأوطار " ج ١ ص ١٢ و " سبل السلام " ج ١

ص ١٢ و ١٣ .

وأشهرها وهي ستة ( البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه — أى الصحيحين والسنن الأربعة — ثم قال : وهى — أى سنن ابن ماجه — التى كملت بها الكتب الستة ، وأول من أضافه الى الخمسة مكملاته الستة ابن طاهر المقدسى فى " أطراف الكتب الستة " له وكذا فى " شروط الأئمة الستة " له ، ثم الحافظ ابن سرور المقدسى فى " الكمال فى أسماء الرجال " أى رجال الكتب الستة الذى هذبه " البذى " فى كتاب " تهذيب الكمال " وقال أيضا : على ذلك أصحاب الأطراف والرجال والناس . ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدى فى كتابه " التجريد " وابن الأثير فى كتابه " جامع الأصول " . وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنووى ، وصلاح الدين العلائى ، والحافظ ابن حجر ، لو جعل مسند الداريمى سادسا كان أولى " ( ١ ) .

٦ — أخرجه السبعة : قال الكتانى : " ومنهم من جعل الأصول سبعة فعدها زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجه ، ومنهم من من أسقط الموطأ وجعل بدله سنن الداريمى " ( ٢ ) ، وفى " المنتقى " لابن تيمية ( البخارى ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذى

---

( ١ ) " الرسالة المستطرفة " للإمام الكتانى ص ١٠ ، ١١ ، بتصرف .

( ٢ ) " الرسالة الكتانى " ص ١١ / راجع أيضا " أعلام المحدثين " .

- ٦ - أخرجه السبعة : قال الكتاني : " ومنهم من جعل الأصول سبعة  
فقد منها زيادة على الخمسة كلا من البوطا وابن ماجة ، ومنهم من  
أسقط البوطا وجعل بدله سنن الدارمي " ( ١ ) وفي " المنتقى "  
لابن تيمية ( البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي  
وابن ماجة - أي في كتبهم الصحيحين والمستند والسنن " ( ٢ ) .
- ٧ - أخرجه الجماعة : وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية في " المنتقى "  
" والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجاه ، ولبقيتهم - يعني  
أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وأحمد بن حنبل في كتبهم  
- رواه الخمسة - ولهم سبعة رواه الجماعة " ( ٣ ) .
- ٨ - أخرجه الثمانية : فيزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبي  
نصر الميمني ( ٤٨٨ ) صاحب كتاب ( الجمع بين صحيحين  
البخاري ومسلم ) ( ٤ ) .
- ٩ - الأئمة التسعة فيزاد الإمام أبو بكر أحمد بن محمد البرقمانسي  
م ( ٤٢٥ ) صاحب " جامع البرقاني ) أو أبو مسعود إبراهيم بن  
محمد الدمشقي صاحب ( جامع الدمشقي ) ( ٥ ) .

( ١ ) أنظر " نيل الأوطار " للشوكاني ج ١ ص ٨ بتصرف " سبل السلام "  
ج ١ ص ١٢ ، ١٣ .

\*\*\* والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة ( البخاري ومسلم  
وأحمد ) قال الإمام الشوكاني في " نيل الأوطار " المشهور عند الجمهور  
أن المتفق عليه هو ما اتفق عليه الشيوخ ، من دون اعتبار أن يكون  
معهما غيرهما ، والمصنف - يعني ابن تيمية - قد جعل المتفق  
عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولا مشاحة في الاصطلاح " .

انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٢ .

( ٢ ) أنظر " نيل الأوطار " ج ١ ص ١٢ .

( ٣ ) أنظر " كشف اللثام " ج ١ ص ٢١٨ بتصرف .

( ٤ ) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٨ بتصرف .



١٠ الأئمة العشرة : يزداد البرقاني في " جامعة ، والدمشقي أيضا في " جامعة " (١) .

وينبغي على المخرج أن يتنبه الى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر ، فإذا قيل في التاريخ الاسلامي أو سيرة الصحابة " الشيخان " فإنما يراد بهما سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر ابن الخطاب - رضي الله عنهما - فكل مجال مصطلحاته الخاصة به ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدها ، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيها تصحيف ، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث ، لنفس السبب ، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل ، وقد ألف في ذلك القاضي عياض اليحصبي كتابا قيما تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث ، وسماه " مشارق الأنوار على صحيح الآثار " . وأيضا ألف أبو القاسم خلف بن يشكول ( ٥٧٨ ) كتابا في مبهات الأسماء في المتون وسماه : " غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة " .

قال الامام الصنعاني ( . . . ) وذلك أن في ذكر من أخرج عنه عدة نوائج للأمة منها : بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام ، ومنها أنه تتبع طريقة ويبين

---

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٩ بتصرف / وعزا ذلك الى " مفتبـاح

دار السعادة " ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) انظر " مشارق الأنوار " ج ١ ص ٦ .

ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين واعلال ، ومنها ارشاد المنتهين  
ان يراجع اصولها . . . ( ١ ) .

### أركان عام التخریج :

للتخریج أركان يقوم عليها هي :

- ١- مخرج - بكسر الراء - وهو الباحث عما يوجد في مختلف المصادر  
من رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث .
- ٢- مصدر للتخریج : وهو الكتاب الذي جمع فيه إمام من أئمة الستة  
من الأحاديث النبوية الشريفة ، سواء من المتقدمين ، أو من  
أعمال المتأخرين التي يسترشد بها في تخریج الحديث .
- ٣- الأصل . وهو الحديث الذي بين يدي الباحث ، والمراد تخریج  
رواياته من مختلف المصادر المعتمدة ، وعند فراغ البحث عنه  
يمكن أن يقال عنه " هذا الحديث مخرج من كتب السنن " .
- ٤- المخرج - بفتح الراء - ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر ،  
والتي يقال فيها هذه " رواية مخرجة من كتاب كذا " أو " أخرجها  
فلان " .
- ٥- الصيغة : وهي عبارة عن اللفظ الذي يتم به بيان النسبة والعلاقة  
بين الأصل والرواية المخرجة من المصدر ( المقابلة ) ، أي ببيان  
درجة الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف .

٦- التخريج : وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل في مختلف المصادر ، أو الكتب التي يستعان بها للوصول الى الرواية المقابلة وهو بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار والذي يكون مقصده وجود متابع أو شاهد .

### بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابله وصيغ العزو :

ينبغي على المخرج تحري الدقة في بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذي بيده وبين ما يقابله من روايات في مختلف المصادر <sup>الحديثية</sup> ، وذلك لا يتم الا باختيار الصيغة المناسبة عند العزو ، نظرا لاختلاف أحوال الرويات أو اتفاقها في اللفظ وغيره . فالناظر في كتب المتقدمين ، يجد أنهم قد اختلفوا بذلك تمام الاعتناء ، ويظهر ذلك بوضوح في " صحيح الامام مسلم " وعند الامام النسائي في " سننه " ومن أمثلة ذلك :

أولا : في حديث جبريل الذي أخرجه الامام مسلم في " كتاب الايمان » باب لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب " (١) ، يقول بعد أن ذكر رواية شيخه عبيد الله بن معاذ العنبري إلى نهايتها حدثني محمد بن عبيد الغبري وأبو كامل الجندري وأحمد ابن عتبة قالوا حدثنا حماد بن زيد عن مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : لما تكلم معبد بما تكلم به في شأن القدر أنكرنا ذلك قال : فحججت أنا وحيد بن عبيد الرحمن الحميري حجة . وساقوا الحديث بمعنى حديث كهـمس وإسناده وفيه بعض زيادة ونقصان أحرف " . فقله : " وساقوا . . الخ " هو عبارة عن بيان العلاقة بين حديث شيخه العنبري الذي يعتبر هو الأصل وبين رواية الغبري وغيره فيبين أن الثانية

(١) انظر " صحيح الامام مسلم " ج ١ ص ١٥٠ ، ١٦١ .

بمعنى الأولى أى هناك اختلاف فى الألفاظ بينهما ، كما أن  
بينهما زيادة ونقصان أحرف .

\*\*\* وفى رواية شيخه محمد بن حاتم التى أوردها بعد رواية شيخه  
الغبرى مباشرة ، يقول بعد سرد الاسناد : " فاقترض الحديث  
كنحو حديثهم عن عمر رضى الله عنه عن النبى - صلى الله عليه  
وسلم - وفيه شئ من زيادة ، وقد نقص منه شيئاً .

\*\*\* وفى رواية شيخه حجاج بن الشاعر يقول بعد ذكر الاسناد " بنحو  
حديثهم " .

\*\*\* وفى " باب اثبات القدر " ( ١ ) من " كتاب الايمان " يذكر حديث  
" جبريل " عن طريق شيخه أبو بكر بن أبى شيبة وشيخه زهير بن  
حرب جميعاً عن ابن عليّ . . من طريق أبى هريرة ثم يورد طريق  
شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول - دون ذكر المتن -  
بهذا الاسناد " مثله " غير أن فى روايته : اذا ولدت الأمة  
بعلها يعنى السراى .

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمه الله تعالى حرص على  
بيان مدى تطابق الفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة  
أو اختلافها أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ  
" الاتفاق فى المعنى " وتارة بلفظ " نحو " وتارة بلفظ " مثله "  
وتارة بالاشارة الى الاختلاف اجمالاً أو تفصيلاً كقوله " غير أن فى  
روايته كذا ( . . . ) ، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين  
الروايات المتعددة .



ثانيا : نجد في كثير من المواضع في " سنن الامام النسائي المجتبى " ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب ، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات ، بعقد عنوان خاص لما ورد من روايات مختلفة مع سابقتها في الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله : " في كتاب القسامة " ذكر اختلاف الفاظ الناقلين لخبر سهل فيه " (١) وذلك في " باب ثبوت أهمل الدم في القسامة " (٢) .

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابي ، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك بذكر راو بارز في الاسناد أو بذكر الصحابي .

ثالثا : عند الامام أبي داود في " سننه " نجد طريقة غريبة في الدقة والتحري ، ففي " باب رجم معز بن مالك " من " كتاب الحدود " بعد ذكر رواية لشيخه الحسن بن علي رقم ( ٤٤٢٨ ) (٣) يذكر له رواية ثانية وهي رقم ( ٤٤٢٩ ) يقول فيها : " حدثنا الحسن بن علي ، ثنا أبو عاصم ، ثنا ابن جريج قال : أخبرنا أبو الزبير ، عن ابن عم أبي هريرة ، عن أبي هريرة ، بنحوه زاد واختلفوا ،

---

(١) انظر " سنن الامام النسائي " ج ٨ ص ٧ .

(٢) انظر " سنن الامام النسائي " ج ٨ ص ٥ .

(٣) انظر " سنن أبي داود " ج ٤ ص ١٤٨ .

فقال بعضهم : ربط الى شجرة ، وقال بعضهم : وقف \* (١)  
فهذه أيضا طريقة أو حالة من حالات التخريج دالة على الدقة  
والتحرى في الرواية الواحدة الواردة من طريقين . ومسنن أراد  
الاستقصاء أو التتبع فانه يجد الكثير عند المتقدمين ، فانهم لم  
يتركوا جهدا في العناية بأحاديث النبي — صلى الله عليه  
وسلم .

أما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان اجماليا بذكر اسم  
المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتنصيص عليها مثاله :  
أ — قال ابن عبد الهادي : بعد أن ذكر حديث القطعة المروى عن  
كيشة و . قول أبي قتادة : ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم —  
قال : انها ليست بنجس ، انما هي من الطوافين عليكم —  
أو الطوافات .

لفظ الترمذي وغيره يقول " والطوافات " رواه الامام أحمد وأبو  
داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وصححه الترمذي وابن خزيمة  
وابن حبان والحاكم ، وغيرهم . وقال الدارقطني " رواه ثقات  
معروفون " وقال الحاكم " وهذا الحديث مما صححه مالك واحتج  
به في الموطأ ومع ذلك فإن له شاهدا بإسناد صحيح " (٢) .

---

(١) المرجع السابق ج ٤ ص ١٤٨ .

(٢) راجع كتاب ابن عبد الهادي " المحرر في الحديث " كتاب الطهارة

باب المياه ج ١ ص ٨٨ ، ٨٩ ط دار المعرفة / ١٩٨٥ م .

فهذا نوع من التخريج تعرض لذكر مواضع الحديث بذكر  
أصحاب المصنفات ، مع تعليقات بعضهم على الحديث ، ولكن  
لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك .

بـ وقد ورد الإشارة إلى الزيادة والنقصان في تخريج أحاديث  
" مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظين العراقي وابن حجر ،  
مع التعرض إلى الإسناد بذكر بعض ما ورد في الرجال : جامع  
" كتاب العلم / باب في ذم الكذب " : " وعن أسماء بنت يزيد  
قالت : فقلت : يا رسول الله ان قالت إحدانا لشيء نشتبه به  
لا أشتهيه بعد ذلك كذبا ، قال : ان الكذب يكتب كذبا حسني  
تكتب الكذبة كذبة " . رواه أحمد والطبراني في الكبير في  
حديث طويل ، وفي إسناده أبو شاذان عن مجاهد قال في  
الميزان : لم يرو عنه سوى ابن جريج ، قلت قد روى عنه يونس بن  
يزيد الأيلي في هذا الحديث في المسند فارتفعت الجهالة (١) .

جـ وفي " سبل السلام " للإمام الصنعاني " شرح بلوغ المرام " للإمام  
ابن حجر نجد نوعا من التخريج ، ويصاحبه التعليق على الحديث  
والرواية مثاله في الحديث رقم (٩) في " كتاب الوضوء " من كتاب  
الطهارة .

" ( وعن عثمان رضي الله عنه ) هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان  
الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة . أسلم في أول الإسلام  
وهاجر إلى الحبشة الهجرتين ، وتزوج بنتي النبي

(١) راجع " مجمع الزوائد " ج ١ ص ١٤٢ ط . مكتبة القدسي .

— صلى الله عليه وسلم — رقية أولا ، ثم لما توفيت زوجته النبى  
 — صلى الله عليه وسلم — بأم كلثوم . استخلف فى أول يوم من  
 الحرم ستة أربع وعشرين ، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلست  
 من ذى الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ، ودفن ليلة السبت  
 بالقيع ، وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك ( أن النبى  
 صلى الله عليه وسلم — كان يخلل لحيته فى الوضوء ) . أخرجه  
 الترمذى ، وصححه ابن خزيمة ( ١ ) .

والحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية  
 عامر بن شقيق عن أبى وائل قال البخارى حديثه حسن . وقال  
 الحاكم لا نعلم فيه ضعفا بوجه من الوجوه هذا كلامه ، وقد ضعفه  
 ابن معين ، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة  
 وعلى وعمار . قال المصنف : وفيه أيضا عن أم سلمة وأبى أيوب  
 وأبى أمامة وابن عمرو وجابر وابن عباس وأبى الدرداء ، وقد تكلم  
 على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة . وقال عبد الله بن  
 أحمد عن أبيه : ليس فى تخليل اللحية شيء ، وحديث عثمان هذا  
 قال على مشروعية تخليل اللحية ، وأما وجوهه فاختلـف  
 فيه . . . ( ٢ ) .

( ١ ) وهذا تخريج ابن حجر " سبل السلام " ج ١ ص ٤٨ .

( ٢ ) انظر " سبل السلام " للإمام الصنعانى ( ١١٨٢ ) هـ ج ١ ص ٤٨ ط  
 " مكتبة الرسالة الحديثية " .



وفي هذا النص نجد أمورا كثيرة : منها التخريج الاجمالي لمواضع الحديث ، ومنها الدلالة على رواياته بذكر الرواة ممن الصحابة ، والإشارة إلى حكم العلماء على أسانيد الحديث ورواياته المختلفة ، ومنها الترجيح بين الروايات حيث رجح الحاكم رواية السيدة عائشة على غيرها .

د - جاء في مقدمة " نيل الأوطار " للامام الشوكاني ( ١٢٥٥ ) في التعريف به " هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد في غيره من الكتب المؤلفة في بابها منها أنه تعرض لتخريج الحديث ، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه ، وما قبل فيه من صحة أو ضعف ، وسبب ضعفه ، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وأبداء رأيه في ذلك وقد اعتمد في ذلك غالبا على كتاب " تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير " لابن حجر العسقلاني . ومنها كشف معاني ألفاظ الحديث ، وأقوال علماء اللغة فيها . . الخ " ( ١ ) .

فهذا بيان أيضا لعملية التخريج وما ينبغي أن تكون عليه عند الامام القاضى محمد بن على الشوكاني ، والتي انتهجها في " نيل الأوطار " .

ومن تتبع مصادر المتقدمين ، ومراجع الخلف سيجد - إن شاء الله تعالى - كثيرا من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال

( ١ ) انظر مقدمة " نيل الأوطار " ج ١ ص ط . دار الحديث .

الروايات المتعددة ، حرصا منهم على بقاء سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وتشريعاته وأحكامه ، صافية كاللؤلؤ ، ونقية ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، إلى ما شاء الله تعالى .

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال ، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء ، وكذا ماورد في دور التهذيب ، والترتيب لدى الخلف ، ولكي تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لابد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح . وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك :

- ١- مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في اللفظ تمام الاتفاق ، وصيغتها " أخرجه فلان بلفظه " أو " رواه فلان بلفظه " .
- ٢- مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه بلفظ متقارب ويقصد بالقرب إيراد ألفاظ تؤدي نفس المعنى للألفاظ التي في الحديث الأصلي مثل ( ضفت - سلسلت ) . أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص ، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شيء من التأمل .  
وصيغة ذلك " أخرجه فلان بألفاظ متقاربة " .  
أو رواه فلان بنحوه ، أو أخرجه فلان بنحوه .

- ٣- مجيء الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في المعنى بلفظ مختلف - وصيغة العزو أن تقول " أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف ، أو بلفظ فلان كذا " .

- ٤- مجيء الرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه ، فيصبح الأصل جزءا من المقابل ، فينبغي على المخرج في هذه الحالة أن يشير إلى

هذه الزيادة أيضا في تخريجه ، ولها من الصيغ ( أخرجـه  
فلان وهو جز حديث عنده ، أو رواه فلان وهو جز حديث عنده ،  
أو أخرجـه أو رواه فلان بزيادة كذا " مع الإشارة أيضا إلى ما اتفقت  
فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب  
أو بلفظ مختلف . مثل " أخرجـه فلان بلفظه وهو جز حديث  
عنده ، أو أخرجـه فلان بلفظ متقارب وهو جز حديث عنده ،  
أو أخرجـه فلان بلفظ مختلف وهو جز حديث عنده " .

٥ - كون الرواية المقابلة جزا من الأصل ، ولها من الصيغ " أخرجـه  
فلان مقتصرا على الشطر الأول أو الآخر ورواه فلان مقتصرا على  
الشطر الأول أو الآخر مثلا ، أو أخرجـه فلان مقتصرا على كذا مع  
الإشارة إلى الاتفاق في اللفظ أو التقارب أو الاختلاف في هذا  
الشطر .

٦ - عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ ( تفرد به فلان ، أو الحديث  
انفرد به ، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان ، أو الحديث لم  
يروه إلا فلان ) (١) وهكذا .

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التي تقابل المخرج أشياء  
تخريجه مع ما يناسبها من صيغ فاليهتم بها المخرج .

---

(١) راجع (كشف اللثام) ج ١ ص ١٧٢ / ٢١٤ ، وقد أورد في هذا  
الموضع إحدى وعشرين حالة يصيغ متعددة لكل حالة من الحالات  
وربما تداخلت بعض الحالات بعضها في بعض على سبيل  
التجاوز ، كالألفاظ المتقاربة فيما كان بلفظه ، أو فيما كان بلفظ  
مختلف وهذا أيضا ما دلتني التجربة الخاصة عليه في عمل  
" الماجستير " و " الدكتوراه " وأخذا بالتلقى من أساتذتي  
الأجلاء .

### ما يلحق بالمصطلحات السابقة :

وما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر ( المسند - المعجم -  
المسانيد - المعاجم - السنن - الصحاح الستة ) وهي ما ينبغي  
للمخرج أن يكون على دراية بها لاعتراضها أيا حال نظره فيما بين يديه  
من كتب . " فقد يعزو الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر  
المؤلف ، أو تحديد المصدر أو المصادر . تحديدا تاما ويقصدون بذلك  
ما اجتمع عليه الأئمة في صيرورة هذا الإطلاق - أو ارتباطه في ذهن  
السامع أو القارئ - من أنه إذا أطلق ذلك دون قيد أو تصرف إلى مصدر  
معين أو مصادر معينة (١) .

### وفيما يلي مفهوم هذه المصطلحات :

- ١- المسند : دون قيد ينصرف إلى " مسند الإمام أحمد بن حنبل " .
- ٢- المعجم : دون قيد ينصرف إلى " معجم الطبراني الكبير " وهو أكبر  
معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد  
غيره قيد ، قاله الكفائي (٢) .
- ٣- المسانيد : دون قيد ينصرف إلى " مسند الإمام أحمد " ، ومسند  
أبي يعلى ، ومسند الداريم ، ومسند البزار ، وإذا قيل المسانيد  
العشر بهذا القيد فيراد بها " مسند أبي داود الطيالسي " ،  
ومسند الحميدي ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد بن

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٢١٥ بتصرف .

(٢) انظر " الرسالة المستطرفة " ص ١٠١ .



يحيى العدنى ، ومسند إسحاق بن راهويه ، ومسند أبي بكر بن  
أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد  
ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبي ليلى  
الحوصلى ، إلى غير ذلك (١) .

وإذا قيد المسانيد الثمانية بهذا القيد : كان المراد — كما يقول  
الكثاني في الرسالة (مسند ابن أبي عمر العدنى ، ومسند أبي  
بكر الحميدى ، ومسند مسدد بن مسرهد ، ومسند الطيالسى ،  
ومسند ابن منيع ، ومسند ابن أبي شيبة ، ومسند عبد بن حميد ،  
ومسند الحارث بن أبي أسامة (٢) .

٤- المعاجم : دون قيد يتصرف إلى " المعجم الكبير ، والأوسط ،  
الصغير " للطبرانى .

٥- السنن : فإنها يتصرف عند إطلاقها إلى الأربعة ( سنن أبي داود ،  
وسنن النسائى وسنن ابن ماجه ) (٣) .

٦- الصحاح الستة : فانه عند إطلاقها يقصد البعض بها " الصحيحين  
والسنن الأربعة — أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ) (٤)  
وهناك من المصطلحات الخاصة فى بعض المصنفات لبعض الأئمة  
تظهر بسير هذه الكتب .

(١) انظر المرجع السابق ص ٢٧ يتصرف .

(٢) المرجع السابق ص ١٢٨ يتصرف .

(٣) راجع " الرسالة المستطرفة " ص ٨ ، ٩ ، ١٠ / " أعلام المحدثين "  
ص ٢٧٩ / راجع أيضا " سبل السلام " ج ١ ص ١٢ ، ١٣ / " كشف  
اللثام " ج ١ ص ٢١٥ .

(٤) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٢١٦ ، يتصرف . وهذا الاطلاق على  
جهة التجوز ، والا فان السنن بها الصحيح والحسن والضعيف  
وانتقد على ابن ماجه بعض المناكير من الأحاديث . راجع  
شروط الأئمة السنة ص ١٩ ط مكتبة عاطف .

## الفصل الرابع

=====

يشتمل هذا الفصل على موضوعين :

- أ - بيان أنواع التخريج ، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف .
- ب - في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعاً لمناهج المصنفين .

### أولاً - بيان أنواع التخريج :

ما ينبغي أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفاً وخلفاً ، وصنيعهم في مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجري ومطلع القرن الخامس عشر الهجري ، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الآتية للتخريج :

#### النوع الأول : وهو التخريج المختصر وله صور متعددة :

منها : الاقتصار في التخريج على الراوى الأعلى ( الصحابى ) وهو الذى تنتهى إليه الطريق ، وهذا مسلك المتقدمين ، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم ، ونجد ذلك بوضوح عند "الامام الترمذى" فى "سننه" فإنه بعد أن يخرج حديث الباب يقول وفى الباب عن فلان وفلان . . . إشارة إلى أن للحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد القرابة . أو يقول " لانعرفه إلا من هذا الوجه . "

ومنهما : ما يكون بذكر الكتاب أو صاحبه شهرة للكتابة ، سواء استخدم الرمز فى ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوى الأعلى ( الصحابى ) ودرجة الحديث ويوجد ذلك فى مصنفات الأئمة مثل السيوطى فى الجامع الصغير فهو يقول عند حديث " إن خياركم أحسنكم

قضاء) (حم خ ن) عن أبي هريرة (ص) (١).  
فهو يقصد بذلك أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده والبخاري  
في صحيحه ، والنسائي في سننه وذلك عن أبي هريرة أمـا  
درجة الحديث فقد أشار إلى أنه حديث "صحيح" برمز  
(ص) .

ومنها : الصورة المختصرة للتخريج للإشارة إلى مصادر الحديث بلفظ  
مجهل مصطلح عليه (٢) نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحاب  
السنن ، أو الصحيحان أو أخرجه الستة أو السبعة) ونحو  
ذلك من الألفاظ ، ونجد ذلك في "المنتقى" لابن نعيم  
وكتاب "بلوغ المرام" للحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرها .  
ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالي  
وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث  
حتى عصرنا هذا .

النوع الثاني : وهو يشتمل على نوع من التفصيل عما قبله ، وذلك بذكر  
"اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى" ، وذلك نحو ماورد في كتاب  
"هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى" للشيخ عبد الرحيم بن عيسى  
الطهطاوى .

وهذا النوع أيضا بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بسابقه وهو المختصر الاجمالي .

(١) راجع "الجامع الصغير" حرف الألفاظ ج ١ ص ٩٠ للامام  
السيوطى ط . دار الفكر .

(٢) راجع "نيل الأوطار" ج ١ ص ٢٢٩ .

النوع الثالث : وهو التخريج الوافي المعتدل : ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف - بفتح النون المشددة - ومؤلفه واسم الكتاب والسبب ( ان كان مصنفا على الأبواب ) • وللانتشار للطباعة - فإنه يذكر الجزء والصحيفة • والراوى الأعلى ( الصحابى ) ، ورقم الحديث إن كان فى نسخة ( مرقومة ) • وقد يتبعه ببيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها •

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة ( ١ ) وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعا ودينا تنظم كل جوانب الحياة المختلفة المتصلة بالفرد والجماعات •

النوع الرابع : وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين فى السنة النبوية الشريفة • ويتعرض الباحث فى هذا النوع إلى بيان أحوال الرواة بياناً تفصيلياً ، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض ، لمعرفة المتصل والمنقطع ، وتقد رجال الأسانيد ، وبيان منزلتهم من الجرح

---

( ١ ) راجع " صحيح ابن خزيمة " تحقيق أ. د. / محمد مصطفى الأعظمي •  
" مصابيح السنة " للإمام البغوى تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلى ، الأستاذة / محمد سليم إبراهيم سمارة ، وجمال حمدى الذهبى ط : دار المعرفة بسيرت لبنان • ط : الأولى ١٤٠٧ هـ  
١٩٨٧ م • وقد قاموا أيضا : بتحقيق كتاب : المحرر فى الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادى المقدسى ط : دار المعرفة ط : الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م •



والتعديل ، والاشارة إلى ما يعتبر به الأصل الذى بيده ، أو يكون شاهدا  
له ، مع العناية بتعليق العلماء .

كما يتعرض الباحث فى هذا النوع إلى مقارنة المتون بعضهم —  
ببعض ، مع الاشارة إلى الزيادة والنقصان فيها ، وإزالة ما بين الروايات  
من تعارض ، وبيان الألفاظ الغريبة فى المتن ، كل ذلك — مع إدراج  
حالة النوع الثالث فيه (١) .

والناظر فى كتاب " فتح البارى " شرح صحيح البخارى يجد  
لذلك نماذج كثيرة يطيل فيها حتى لأنه استوعب طرق الحديث ولا عجب  
فانه قدم " للفتح " بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح ، ورد فيها  
على كل من تلمس هفوة على البخارى فى صحيحه .  
وكذا نرى ذلك فى كتاب " جامع العلوم والحكم " لابن رجب .  
ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن التخرىج التفصيلى هو ما تقسم  
عليه " موسوعة السنة النبوية الشريفة " للباحثين فى حقل الأحاديث  
النبوية بجامعة الأزهر الشريف . . والله أعلم .

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٢١٣ / ٢٢١ ، " مفاتيح علوم  
الحديث " ص ١٣٣ / " التخرىج ودراسته الأسانيد " ص ٢٤ وما  
بعدها / " التخرىج " أ . د / عبدالمهدى ص ٢٢ وما بعدها .

## ثانيا : كيفية التخرج وبيان أساليبه :

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمى ذلك أن الملاحظة هي التي تعين على تتبع الظاهرة الخارجية ، وإمكان الحكم عليها ، والاستقراء خطوة قديمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات ، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل ، أو شبه كامل .

وبناء على هذه القاعدة والتي أشار الله تعالى إليها في كثير من آياته الكريمة (١) فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باعتبار منهج التصنيف - وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها ، ولا شك أن في ذلك إثراء للعلم والمعرفة ، كما أن فسى الاطلاع على مناهج المؤلفين ، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم ، وكيفية البحث فيها ، والانتفاع بها .

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجوهرهم ، حتى أفردوا لها مصنفات خاصة بها (٢) وقد ظهر في مناهج المحدثين في التصنيف طرائق عدة :

- 
- (١) في نحو قوله تعالى " أفلم يسيروا في الأرض فينظروا . . . " وقوله " أو لم يتفكروا في أنفسهم . . . " وقوله : " فاقصص القصص لعلهم يتفكرون " وقوله ( إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب ) ونحو ذلك من الآيات التي تدفع إلى إعمال الفكر والعقل . . . والله أعلم .
- (٢) راجع في ذلك ماورد في " مصطلح الحديث " و " مناهج المحدثين " ونحو ماورد في " الرسالة المتطرفة " .

- ١- التصنيف على الأبواب .
- ٢- التصنيف على المسانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب فمنهم : رتب الصحابة على حسب السبق في الاسلام فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية ، ثم من أسلموها جريبين الحديبية والفتح ، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سناً ، ثم النساء كما فعل الامام أحمد - رحمه الله تعالى - في مسنده .

ومنهم من رتبهم على القبائل ، فيقدم بنى هاشم ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شرف النسب الكريم . ومنهم : من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في " المعجم الكبير " وغير واحد ، وهو أسهل تناولا . ومنهم من يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر ومسند السيدة عائشة أو أحاديث جماعة منهم : كمسند الأربعة أو العشرة ، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين ، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة (١)

---

(١) راجع " أعلام المحدثين " ص ٣٢ ، ٣٣ ، " الرسائل المستطرفة " ص ٤٦ .

٣- التصنيف على ما ورد في الآثار الشريفة من الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان في صحيحه كما نوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع ، والكشف في مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعاناة ، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير ( ٦٢٥ هـ ) . بإعادة ترتيب " صحيح ابن حبان " الموسوم بـ " التقاسيم والأنواع " . وسماه " الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان " فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر الفهارس الصحيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث في مواضعها من الأصل " ( ١ ) . وقد بلغت أنواع السنن إلى أربع مائة نوع كما قال أبو حاتم ( ٢ ) .

٤- التصنيف على العلل : وذلك بأن يجمع المؤلف في كل حديث طريقة واختلاف الرواة فيه ، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك .

وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كما بنى أبي حاتم ، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبة م ( ٢٦٢ ) ، ورتب على المسانيد أيضا الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب في العلل ومرتب على المسانيد ، ومن أشهر الكتب في العلل كتاب " العلل المتناهية " لابن الجوزي م ( ٥٩٧ هـ )

---

( ٢٤١ ) راجع مقدمة " الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان " ج ١ ص ١٢  
ج ١ ص ٢٥ / ٢٩ ط . المكتبة السلفية ط . الأولى ١٣٩٠ هـ /  
١٩٧٠ م .



وهو مرتب على أبواب الفقه (١).

٥ - التصنيف على حروف المعجم - الحروف الهجائية أ ، ب - ومن ذلك مسند الفردوس لأبي منصور الديلمي ، والإمام السيوطي في "الجامع الصغير" و "الجامع الكبير" و "الجامع الأزهر" للإمام المناوي وغيرهم .

٦ - التصنيف على الأطراف : ويراد به ذكر طرفا من الحديث دال على بقيته ، مع الجمع لأسانيد ما على سبيل الاستيعاب ، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة - "لأطراف الصحيحين" للحافظ ابن عبيد الدمشقي (٤٠٤ هـ) ، و "الكشاف في معرفة الأطراف" لأبي المحاسن بن حمزة الدمشقي م (٧٦٥ هـ) . وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى "باتحاف المهرة بأطراف العشرة" (٢) وهذه الأطراف منها ما صنف على الأبواب ومنها على حروف المعجم .

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ١١٠ ، ١١١ ، مقدمة "العلل

المتناهية" لابن الجوزي ج ١ ص ٧ وما بعدها .

(٢) العشرة "الموطأ" ، ومسند الشافعي ، ومسند أحمد . ومسند الدارمي وصحيح ابن خزيمة ومتقى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم ، ومستخرج أبي عوانة وشرح معاني الآثار ، وسنن الدارقطني وزاد العدد واحد لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قسم ريعه "انظر" الرسالة المستطرفة" ص ١٢٧ .

٧- التصنيف في الأحاديث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها "كتاب الموضوعات" لابن الجسوري و "اللائي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" للإمام السيوطي (١١١هـ) و "كتاب الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهسي" للسندوسي (١١٧٢هـ) ورتبه على حروف المعجم وغيرها (١).

٨- ومن طرق التصنيف ومنهج أن يفرد بعض العلماء بالجمع والتأليف بعض الأبواب مثل باب "رفع اليدين في الصلاة" للبخاري، و باب "القضاء بالشاهد واليمين" للدارقطني، أو الشيوخ كجمع الاسماعيلي حديث الأعمش، وجمع الامام النسائي حديث الفضيل بن عياض (٢). وهذه تختلف نسبيا عن المشيخات وهي الكتب التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم (٣).

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على مواضع الحديث "مفتاح كنوز السنة" للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي و "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي" لجماعة المستشرقين وعضوية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي — وهو مرتب على حسب

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ١١١.

(٢) راجع "اعلام المحدثين" ص ٣٤.

(٣) ويلحق بذلك التصنيف على التراجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث كلها باسناد واحد. كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن مناهج التصنيف التصنيف على الطرق. فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" جمع طرق الطبراني وكحديث "قبض العلم" للطوسي.

الكلمات الواردة في الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر) .

١٠- وبالجمله فإن مناهج المحدثين في تصانيفهم لأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم - تعددت وتتنوع كثيرا . وقد جمع الامام السيد محمد بن جعفر الكتاني - رحمه الله تعالى - كتابه "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرقة" ط . مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ، ووافق الفراغ منها - كما يقول الكتاني يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية - وقد جمع فيها ما يروى على سبع وأربعين نوعا من أنواع المؤلفات الحديثية .

### ونخلص من ذلك بأمور ثلاث :

الأول : " أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها ، ورتبوها على نحو ما ، وذكرها من أخرجها ، وشيئا من المعلومات عنها ، ومن اختلافهم في ترتيب الأحاديث كانت طرق التخريج " (١) وذلك كما رأينا على الأبواب ، وحروف المعجم ، والأوامر والنواهي ، والعلة ، والأطراف والموضوعات ، والأبواب الخاصة ، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك .

الثاني : كما ذكرنا آنفا أن مبنى أساليب التخريج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفتهم ، لذلك ينبغي على المخرج أن يكون على داية بمناهج كتب المحدثين التي يقوم بالتخريج منها .

(١) انظر طرق "التخريج" ص ٢٣ .

الأمر الثالث : أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخرّيج الآتية :

- ١- التخرّيج بناء على أحد ألفاظ الحديث " اسم أو فعل " .
- ٢- التخرّيج اعتمادا على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث .
- ٣- التخرّيج بحسب راوى الحديث الأعلى .
- ٤- التخرّيج بناء على ترتيب الأحاديث ترتيبا موضوعيا بحسب الكسب والأبواب الفقهية ، أو بحسب ما تضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها .
- ٥- التخرّيج اعتمادا على صفة غالبة توجد في الإسناد أو المتن .
- ٦- التخرّيج بناء على الاستقراء والتبّع (١) .
- ٧- التخرّيج اعتمادا على الأجهزة الآلية الحديثة ( أجهزة حفظ الذاكرة ) ( الكمبيوتر ) .

تتذا ونتائج الأفكار متصلة لا تنقطع عند حد ، وفيما يلي نبين ههنا الطرق والأساليب بيانا تطبيقيا على طائفة من الكتب التي تختص بكسل طريق منها ، حتى يكون المخرج على بينة واضحة بين مختلف مصائد الستة ، ومراجعها ، ومهيئ للناحية العملية ، وبالله التوفيق . .

---

(١) راجع كتاب " التخرّيج " ص ٢٤ / " كشف اللثام " ج ١ ص ٢٥٧ /  
" مفاتيح علوم الحديث " ص ١٣٣ / ١٤٨ .



(( تطبيقات طرق التخریج وفق المصادر ))

لتوضیح طرق التخریج المجلدة سابقا علينا أن نتعرض لمجموعة من المصادر التي ترجع إليها هذه الطرق ، ويعتمد التخریج عليها ، وفيما يلي توضیح المجلد :

الطريقة الأولى :

التخریج بناء على لفظ من ألقا الحديث " اسم أو فعل :

التخریج بالاعتماد على لفظ من ألقا الحديث ، هو وسيلة من وسائل التخریج التي تتميز بسرعة الوصول الى موضع الحديث ، في مصدر أو أكثر ، والمراد باللفظ هنا ما كان في الحديث من اسم أو فعل ، أما الحرف فلم يعتبر في هذه الطريقة . فمن أراک تخریج حديث معه كاملا ، أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج في ترتيبها للأحاديث النبوية الشريفة وإنما يصل المخرج إلى بغيته عن طريق ألقا الحديث خاصة ما كان غريبا منها ، وذلك بعد تجريد ما فيها من حروف زائدة ، فقد ورد في مقدمة " مفتاح كنوز السنة " وإنما يدل ذلك على ما ورد فيها - أي في الكتب القائمة على هذا المنهج - من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما يليها من فروع " (١) .

(١) انظر جداوله . تقدم السيد محمد رشيد رضا .

" فالمؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت غريبة كان التخرج سهلاً وأكيداً " (١) ، فلو أردت تخرج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - " إن في عجوة العالية شفاء " ، وإنها ترياق أول البكرة " فلو أخذت كلمة " ترياق " وقمت بتجريد ها ثم كشفت عنها في " المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي " لوجدتها في حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا .

ترياق : " إن في عجوة العالية شفاء " وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦ ، ٧٧ ، ١٠٥ ، ١٥٢ ، (٢) .

وتمتاز هذه الطريقة : بسرعة الدلالة على موضع الحديث ، فهذا المنهج يعطى المخرج اسم المصدر وغالباً ما يكون باستخدام " رمز " مصطلح عليه ، في اسم الكتاب والباب فيما ألف على الأبواب ، والجزء والصفحة فيما ألف على المسانيد ، كما أن معرفة أى جملة من جمل الحديث ، تصلح فى الدلالة على موضع الحديث .

مستلزمات هذه الطريقة : وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج عليم بـ راية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد .

يقول ابن عقيل : الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه ، كما ينقسم الاسم إلى ذلك ، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف ، وأكثر ما ينتهى فى الزيادة إلى ستة ، وللثلاثى المجرد أربعة أوزان <sup>ثلاث</sup> لفعل

(١) انظر " طرق تخرج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ٨٣ .

(٢) انظر " المعجم المفهرس " ج ١ ص ٢٧٦ العمود الأول .

الفاعل ، وواحد لفعل المفعول ، فالتي لفعل الفاعل ، فقل بفتح  
العين ، كضرب ، وفعل بكسرها كضرب ، وفعل بضمها كضرب ، والذي  
لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين كضرب ، ولا تكون الفاء في  
البنى للفاعل إلا مفتوحا .

وللرباعي المجرد ثلاثة أوزان : واحد لفعل الفاعل كدَحْرَجَ ،  
وواحد لفعل المفعول كدُحِرَجَ ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرَجْ .

وأما المزيد فيه : فان كان ثلاثيا ، صار بالزيادة على أربعة أحرف  
كضارب ، أو على خمسة كأنطلق ، أو على ستة كاستخرج ، وان كان  
رباعيا صار بالزيادة على خمسة ، كدَحْرَجَ ، أو على ستة كاحرنجيم . .  
ويقول : الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي ، والذي يسقط  
في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد نحو : ضارب ومضروب (١) .

إذن فباب المجرد والمزيد من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه  
الطريقة في التخرج ، إذ لا يتقنها ، إلا من تدبر فن الصرف ، وأحاط  
علما بضروب الاشتقاق ليقتدر على رد بعض الكلم ، ويرجع منها إلى صيغة  
هي أصل الصيغ ، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب ما تكون إلى معاجم  
اللغة ، وإن اختلفت غاية كل منهما (٢) .

---

(١ ، ٢) انظر " شرح ابن عقيل " ص ٣٤٥ ، ٣٤٦ ط . المطابع  
الاميرية ط . ١٤١٢ / ١٩٩١ م انظر " مختار الصحاح " ص هـ ،  
و للرازي ط . المطبعة الأميرية ١٣٤٥ / ١٩٢٦ .

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية :

- ١- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي • لجماعة المستشرقين وعصوية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي •
- ٢- فهرس صحيح مسلم الذي وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة الفهارس التي وضعها لصحيح الإمام مسلم ، قال فهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة (١) .
- ٣- فهرس سنن أبي داود الذي وضعه ابن بيومى للأجزاء الستة شرحها الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (الألفاظ) (٢) وهو كتاب " المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود " (٣) .
- ٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا علي يوسف (٤)

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلي التعرف على بعضها :

---

(١ ، ٢) راجع " طرق تخریج أحادیث رسول الله صلى الله عليه وسلم "

ص ١٠١ •

(٣) انظر " كشف اللثام " ج ٢ ص ٢٧٨ •

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٨ •



## المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي :

مؤلفه : ابتداء تأليف هذا الكتاب ونشره الدكتور / أ. م. م. فنيك أستاذ العربية بجامعة ليدن — وأعتقد أن هذه البداية كانت هي الأساس لكتاب "مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي" (١) — ثم انضم إليه عدد من المستشرقين ، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي .

وقد قدمت المساعدات المالية لاتمام هذا العمل المجامع العلمية البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والأنيسكو ، والاتحاد الأممي للمجامع العلمية وغيرهم (٢) .

## مصادر الكتاب :

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هي :

( صحيح الإمام البخاري ، وصحيح الإمام مسلم ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن الإمام النسائي ، وسنن ابن ماجه ، وسنن الدارمي ، وموطأ الإمام مالك ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ) .

## رموزه :

والناظر في هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز :

١ — رموز المصادر وهي : ( خ ) للبخاري ( م ) لمسلم ( د ) لأبي داود ( ت ) للترمذي ( ن ) للنسائي ( ج ) لابن ماجه ( دى ) للدارمي

( ١ ) راجع مقدمة أ . أحمد شاكر على كتاب "مفتاح كنوز السنة" ص ٢ / وو .

( ٢ ) راجع " طرق تخریج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ٨٧

مفاتيح علوم الحديث ص ١٤٤ .

(ط) للموطأ (حم) للإمام أحمد (أى فى مصادرهـم (١) .

٢- رموز خاصة بمحتويات موطأ الإمام مالك وهى كالآتى :

اسـم الـكـتـاب	رمـوزهـ
باب وقوت الصلاة	صلاة
كتاب الطهارة	طهارة
ما جاء فى النداء للصلاة	نداء
العمل فى السهو	سهو
العمل فى غسل يوم الجمعة	جمعة
الترغيب فى الصلاة فى رمضان	رمضان
ما جاء فى صلاة الليل	صلاة الليل
فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد	جماعة
الجمع بين الصلاتين فى الحضر والسفر	سفر
العمل فى غسل العيد	عيد
صلاة الخسوف	خوف . . وعلى هذا
	النحو سار فى ترتيب الموطأ .

### منهج الكتاب :

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخرج باعتبار حروف الهجاء عسر من جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى فى مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى غرضه .

(١) وقد أثبت هذه الرموز فى أسفل كل صفحتين متقابلتين .

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة الفقيه بنفسه  
الحديث ، والاختلف رأيه مع المصنف في فقه الحديث فلا يجد حديثه .  
لذا نجد أنهم اتجهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بحسب لفظ من  
ألفاظ الحديث وخاصة ما ندر منها فسلخوا المنهج التالي :

- ١- قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعنى الفعل  
الذى أوله ألف أو لا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف اللام . . . وهكذا .
- ٢- أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضى ثم المضارع ، ثم الأمر ،  
ثم اسم الفاعل ، ثم اسم المفعول ، مقدمين المبنى للمعلوم على  
المبنى للمجهول ، ومقدمين المجرد على المزيد ، مع تقديم المرفوع  
عليه المجرور ثم المنصوب ، ويقدمون المفرد ثم المثنى الذى يليه  
الجمع .
- ٣- يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التى وردت فيها هذه الكلمة  
مقتصرين من الحديث على الجملة التى تحتوى الكلمة والدالة على  
بقية الحديث . مع اتباع الترتيب السابق .
- ٤- بعد كل جملة يستخدم التفصيل فى العزو إلى المصدر فىأتى أولاً برمز  
المصدر مثلاً ( خ ) صحيح البخارى ثم يأتى باسم الكتاب ( صلاة ) أى  
" كتاب الصلاة " ثم رقم عددي هو رقم الباب من الكتاب ، وذلك  
فى المصادر المرتبة على الكتب ، والأبواب الفقهية ما عدا صحيح  
مسلم وموطأ الإمام مالك فإن الرقم فيها بعد اسم الكتاب يعنى رقم  
الحديث الأصل - دون المتابعات والشواهد .  
وفى مسند الإمام أحمد فإنه يعزى إلى الجزء والصفحة ، وقد يضع  
علامة ( ، ) أكثر من مرة دليلاً على تكرار الحديث بقدرها .





الجزء الأول : ( أ - ح ) ومراد م الكلمات المدودة بـ ( أ - ب - ت -

ث - ج - ح ) .

الجزء الثاني : ( خب - ستر ) .

الجزء الثالث : ( ستم - كرم ) .

الجزء الرابع : ( طعن - غمر ) .

الجزء الخامس : ( غمر - كرم ) .

الجزء السادس : ( كرم - نكل ) .

الجزء السابع : ( نكل - يوم ) .

مثال تطبيقي :

إذا شئت أن تخرج حديث النبي صلى الله عليه وسلم " الحياء من الايمان والايمان في الجنة " . فأظهر كلمة في الحديث مثلاً : " الايمان " وعند تجريدها من حروف الزيادة تصبح " أمن " فسوف تجد هذه الكلمة في الجزء الأول بعد كلمة " أمل " وعند ذلك ستجد كلمة " الايمان " في باب ( آمن ) . وستجد الحديث هكذا .

الحياء من الايمان والايمان في الجنة :

خ ايمان ١٦٠٣ ، أدب ٧٧ ، ايمان ٥٧ - ٥٩ ، د أدب

٦ ، سنة ١٤ ، ت بر ٦٤ ، ٧٨ ، ايمان ٧ ، ن ايمان

٢٧ ، ١٦ \* \* \* ، جه مقدمة ٩ ، زهد ١٧ ، جرم ٢ ، ٥٦ ،

١٤٧ ، ١٤٤ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ، ٥ ، ٢٦٩ ( ١ ) .

المطبوعة

( ١ ) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعاً للنسخ التي اعتمد عليها في ترتيب المعجم ، وبما يبين الباحث في استرجاع الحروف بسهولة وتسرع الوقوف على طبقات كتب السنة التي تضمنها المعجم .

ورد ذلك في الجزء الأول ص ١١١ ، العهود الأول .

وهذا يعني أن الحديث أخرجه :

- ١- البخارى فى صحيحه فى كتاب الايمان باب رقم ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ وأخرجه فى كتاب الألب باب رقم ٧٧٠ .
- ٢- مسلم فى صحيحه فى كتاب الايمان حديث رقم ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
- ٣- أبو داود فى سننه فى كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه فى كتاب السنة باب رقم ١٤٠ .
- ٤- الترمذى فى سننه فى كتاب البر باب رقم ٦٤ ، ٧٨ وأخرجه فى كتاب الايمان باب رقم ٧٠ .
- ٥- وأخرجه النسائى فى سننه فى كتاب الايمان باب رقم ٢٧ ، ١٦ وكرر فى ص ١٦ .
- ٦- وأخرجه ابن ماجه فى سننه فى المقدمة باب رقم ٩ . وأخرجه فى كتاب الذهب باب رقم ١٧٠ .
- ٧- وأخرجه أحمد فى مسنده ج ٢ ص ٥٦ ، ١٤٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٢ ، ٥٠١ ج ٥ ص ٢٦٩ .

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكروا الراوى الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتمادا على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسى ، ليقسم الأسانيد والمتون أيضا إن أراد . وهنا يكون قد تم التخرىج الاجمالى من المعجم القهرى ، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخرىج عليها من مصادرها فعليه بذكر التخرىج هكذا :

أخرجه البخارى فى صحيحه / كتاب الايمان / باب الحياء من الايمان / ج ١ ص ٧٤ / عن ابن عمر - مع ذكر رقم الباب ورقم الحديث فى التخرىج إن وجد فى نسخته . وهكذا فى بقية المواضع السبع السابقة . . والله ولى التوفيق . .

## الطريقة الثانية : التخرج اعتمادا على حروف المعجم :

### واضع هذه الطريقة :

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين <sup>(١)</sup> - إلى الحافظ ابن طاهر المقدسي حين رتب كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" للامام الدارقطني ، ويرجع السبب إلى احتمال تأثره بما ألف في كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو "التاريخ الكبير" للامام محمد بن اسماعيل البخاري ، أو إلى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب "الجمهرة في اللغة" لابن دريد اللغوي <sup>(٢)</sup> ، أو كتاب "الصحاح" لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الغرابي م (٣٩٣ هـ) .

وان كان ابن طاهر المقدسي قد سبق بمحاولة في هذا كاتبه للامام القضاعي م (٤٥٤ هـ) في "مسند الشهاب" الذي جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها في ترتيب ألفاظ المعاجم .

ثم جاء بعد المقديسي ابن عساكر تألف كتابه "الإشراف على معرفة الأطراف" فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم ، ثم ظهر كتاب "نثر الدرر في أحاديث خير البشر" <sup>(٢)</sup> ورتبت فيه أحاديث

---

(١) راجع "كشف اللثام" ج ٢ ص ١٩٩ .

(٢) قيل : ان مؤلفه هو الحافظ عبد الغني المقدسي ، وقيل غيره .  
راجع المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٠ ، "الرسالة المتطرفة" ص ١٣٧ .

الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب في الأحكام والمواعظ والآداب ثم تتابعت المؤلفات على هذا المنهج (١).

امتياز هذه الطريقة : وتتماز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التخرج وأسهلها في الدلالة على موضع الحديث في طائفة من المصادر الحديثية المعتبرة ، وهي التي التزم صاحب الكتاب ان راجعها فيه ، سواء كان مصدرا أو أكثر .

ويؤخذ على هذه الطريقة : كونها تلزم المخرج بمعرفة الكلمة الأولى ، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول إلى حديثه ، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع أحاديث الكتاب .

ويؤخذ على هذه الطريقة كون التخرج فيها تخريجا اجاليا لا يتعرض للدلالة على الحديث في موضعه من المصدر غالبا فيكتفى المؤلف فيه بقوله : " متفق عليه " أو رواه أصحاب السنن " أو السنة " ونحو ذلك مع ذكر الراوي الأعلى وأحيانا درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج إلى خطوة تالية لها وهي الرجوع إلى المصدر المشار إليه ثم استقراءه للمعثور على الحديث المطلوب (٢) .

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ١٩٩ / ٢٠٠ / " مفتاح كنوز السنة "

ص ١٧ وما بعدها .

(٢) راجع " التخرج " ص ٧ / " كشف اللثام " ج ٢ ص ٢٠٠ / ٢٠٢ .

" مفاتيح علوم الحديث " ص ١٣٤ .



ويلاحظ في مجموع مصادر هذه الطريقة ان منها مصنفات غايتها  
جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب  
حروف المعجم ، ومنها ما قام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على  
الأسنة دون ارتباط بمصادر حديثية معينة ، ومنها ما كان مختصا  
بترتيب أحاديث كتاب معين بعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف  
الهجاء (١) .

### كيفية التخريج على ضوء هذه الطريقة :

التخريج على ضوء هذه الطريقة سهل ويسور ويتكون من مرحلتين :  
المرحلة الأولى : التيقن من مطلع الحديث خاصة الكلمة الأولى وملاحظة  
الحرف الأول والثاني والثالث وان زاد فحسن ، ثم الكشف على الباب  
الذي يختص بهذا الحرف ، كباب الهمزة ، أو الياء . . الخ ، ثم يتبع  
ترتيب هذا الحرف في بابه حتى يصل الى موضع حديثه مادام وجد فيه .  
المرحلة الثانية : تتمثل في أخذ المصادر التي أشار إليها عقب الحديث  
وتعليقه عليه ان وجد ، ثم احضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث  
فيها ثم اثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوى  
الأعلى ، يسبقه رقم الحديث ان كانت النسخة مرقومة ثم اسم الطبعة  
ورقمها . . الأولى أو الثانية مثلا . . وتاريخ الطباعة ، ولا ينسى اثبات  
رأى المصنف فيه أيضا كي يصبح التخريج متكاملا . وبالله التوفيق .

---

(١) راجع " الرسالة المستطرفة " ص ١٣٦ / ١٤٧ / " مفاتيح علوم  
السنة " ص ١٣٤ وما بعدها .

واليك فيما يلي طائفة من مراجع هذه الطريقة :

١- كتاب " جمع الجوامع أو الجامع الكبير " :

مؤلفه : هو الحافظ جلال الدين السيوطي م ( ٩١١ هـ ) صاحب فنون وامام في كثير من العلوم ، ورزق التبحر في علوم التفسير والحديث والفقه ، والنحو ، والمعاني والبديع ، وقد انتفع كثيرا بمكتبة المدرسة المحمودية \* ، كان مجتهدا سريع الكتابة ، حاضر البديهة ، صحيح العقيدة ، متواضعا قنوعا عابدا ، لا يقبل جوائز الأمراء والملوك ، بارك الله تعالى للسيوطي في عمره ، ووقته فألف في كل فن ، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه " حسن المحاضرة " نحو من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى ( ١ ) .

أما عن كتاب " جمع الجوامع " : فقد قصد فيه السيوطي جمع الأحاديث النبوية بأسرها على أنه توفي قبل اكماله وهي مرتبة على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتب على المسانيد ذكر عقب كل حديث من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه ( ١ ) وذلك بأن قسم الحديث إلى قسمين :

١ - الأحاديث القولية المحضة .

---

( ١ ) راجع مقدمة تدريب الراوي ج ١ ص ١٠ / ١٦ للاستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف ط . المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط . الثانية

١٣٩٢ / ١٩٧٢ م .

( ٢ ) " الرسالة المستطرفة " ص ١٣٦ .

٢- الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة ، " بأن يروى الصحابي فعلا فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابي كقول صفوان لعمر : كيف صنع الرسول - صلى الله عليه وسلم - حين دخل الكعبة ؟ - فقال : صلى ركعتين (١) .

وتارة فعلية قولية ، وربما تكون قائمة على سبب كحديث " قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - بسبي ، فإذا امرأة من السيمى تسعى إذا وجدت صبيا في السبي أخذته فألصقت ببطنها وأرضعته فقال لنا النبي - صلى الله عليه وسلم : أترون هذه طارحة ولدها في النار ؟ قلنا : لا . وهى تقدر على أن لا تطرحه ، فإن : الله أرحم بعباده من هذه بولدها " (٢) ففعل المرأة هو سبب الحديث (٣) .

فان المعول فى ذلك : على القسم الأول منه وهى الأحاديث القولية أما الأحاديث الفعلية فكما سبق فقد ذكرها على ترتيب المسانيد ، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ( أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان ، على بن أبى طالب ، سعيد بن زيد ، الزبير بن العوام ، سعد بن أبى وقاص ، طلحة بن عبيد الله ، عبيد الرحمن ابن عوف ، أبو عبيدة بن الجراح ، وذلك كمنهج الامام أحمد فى مسنده ولكنه اختلف عنه فى بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الامام السيوطى على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة .

(١) راجع " جمع الجوامع " ج ١ ص ١٠٩٧ ، نقلا عن كتاب " التخريج " ص ٤٥ .

وبعد الانتهاء من الأسماء ، رتب الكنى ، ثم ذكر المبهمات ،  
ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق فى الرجال ، ثم ذكر الأحاديث  
المرسلة مرتباً روايتها - الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم فى  
أسمائهم ، كناههم (١) ، وقد ذكر الامام السيوطى ضمن أحاديسث  
الكتاب : طائفة من الأحاديث الموضوعة ، وقد التمس له العذر فى ذلك  
شيخ الاسلام محمد بن سالم الحنفى فى الحاشية (٢) على الجامع  
الصغير قبين أن ذلك نسياناً أو سبق لسانه ، كما أنه أخطأ فى النذر  
اليسير فى العزو (٣) .

---

(١) راجع "التخريج" ص ٤٦ ، "كشف اللثام" ج ٢ ص ٢١٠ / ٢١٣ .

(٢) م (١٠٧١) .

(٣) راجع "كشف اللثام" ج ٢ ص ٢١٢ ، أما جهة الخطأ فهو نسيان  
عزو الحديث لبعض مصادره فيعزوه الى البعض دون الآخر كحديث  
"ابدأ بنفسك فتصدق عليها . . . " فقد عزاه للنسائي ولم  
يعزوه الى مسلم مع وروده فيه هامش ص ٢١٢ .



ريوز ( جمع الجوامع ) :

لقد استعمل الامام السيوطي هذه الريوز على جهة الاختصار  
وهي مأخوذة من اسم صاحب الكتاب في الغالب دون القليل المأخوذ  
من المصدر نفسه :

الرموز	المراد به
خ	للإختصار
ز	لمسلسم
حب	لابن حبان
ك	للحاكم • فان كان في المستدرك أطلق والا بين •
ض	لكشفاء المقدسي في المختارة
د	لأبي داود السجستاني
ت	للترمذي مع نقل كلامه على الحديث
ن	للنسائي
هـ	لابن ماجه
ط	لأبي داود الطيالسي
حم	لأحمد بن حنبل في مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته
عب	لعبد الرزاق
ص	لسعيد بن منصور
ش	لابن أبي شيبة
ع	لأبي يعلى
طب	للطبراني في الكبير

الرمز	المراد به
طس	للطبراني في الأوسط...
طض	للطبراني في الصغير
قط	لدارقطني ، فان كان في السنن أطلق ، والا بين
حل	لأبي نعيم في الحلية
ق	للبيهقي ، فان كان في السنن أطلق ، والا بين
هب	للبيهقي في شعب الأيمان
عق	للعقيلي في الضعفاء
عد	لابن عدي في الكامل
خط	للخطيب فان كان في التاريخ أطلق ، والا بين
كر	لابن عساكر في تاريخه
ابن جرير	في تهذيب الآثار ، والا بين .
	= وفي أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط ( ١ )

والملاحظ في " الجامع " أيضا أن الإمام السيوطي لم يألو جهدا في بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف ، وربما بين العلة في ذلك ، وقد نهج في بيان الحكم على الحديث منهجا مختصرا فذكر أن الكتب التي في جامع ثلاثه أقسام :

الأول : اذا عزا اليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي : صحيح البخاري وصحيح مسلم ، وصحيح ابن حبان ، ومستدرك الحاكم مع التنبيه على ما تعقب الحاكم فيه ، والمختار للضياء المقدسي ، وموطأ الإمام مالك ،

وصحيح ابن خزيمة ، وصحيح أبي عوانة ، والصحيح لابن السكس ،  
والمنتقى لابن الجارود ، والمستخرجات (١) .

الثاني : من الأقسام : اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف  
فيسينه ظالما وهذه الكتب هي : سنن أبي داود ، وسنن الترمذي ، وسنن  
النسائي ، وسنن ابن ماجه ، ومسند أبي داود الطيالسي ، ومسند أحمد  
بن حنبل ، وزيادات ابنه عبد الله عليه ، ومصنف عبد الرزاق ، ومصنف  
بن أبي شيبة ، وسنن سعيد بن منصور ، ومسند أبي يعلى ، ومعاجم  
الطبراني الثلاثة ، ومؤلفات الدارقطني ( السنن وغيرها ) ، الحليّة  
لأبي نعيم ، والسنن الكبرى للبيهقي ، وشعب الإيمان للبيهقي ،

وقد أشار إلى أن ما في مسند الإمام أحمد مقبول فان الضعيف  
الذي فيه يقرب من الحسن .

الثالث : وهو ليس فيه الا الحديث الضعيف — فيستغنى بالعزوالى  
هذه الكتب عن بيان الضعف وهي : الضعفاء للعقيلي ، الكامل فسي  
الضعفاء لابن عدى ، تاريخ بغداد للخطيب ، وتاريخ دمشق لابن  
عساكر ، ونوادر الأصول للحكيم الترمذي ، تاريخ نيسابور للخاكم ، وتاريخ  
ابن الجارود ، ومسند الفردوس للديلمي (٢) .

---

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩ / "كشف اللثام" ج ٢ ص ٢١٤ .  
(٢) راجع "كشف اللثام" ج ٢ ص ٢١٤ / "طرق تخریج حدیث النبى  
صلی الله علیه وسلم" ص ٥٥ .

### كيفية التخريج من "جمع الجوامع" :

إذا أردت تخريج حديث ما من هذا الكتاب ، فإذا كان من الأحاديث القولية فأعرف الكلمة الأولى من مطلعته على جهة اليمين ، فتكون قد عينت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية ، فإذا عرفت ذلك لشك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الأول والثاني والمثال وهكذا . مثاله :

إذا أردت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم " نفقة الرجل على أهله صدقة " فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء ، ويبدأ أوله بكلمة " نفقة " فعليك التفتيش عن باب " النون " ثم تبحث في " النون مع الفاء والفاء " فسوف تجده في ج ١ ص ٨٥٧ هكذا : " نفقة الرجل على أهله صدقة " حم ت عن أبي مسعود البدرى طب عن عبد الله ابن أبي أوفى ، الخرائطي في مكالم الأخلاق عن ابن مغفل . أهـ (١) .

ومراد من ذلك : أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده ، والترمذي في سننه ، وأخرجه الخرائطي في كتابه " مكالم الأخلاق " ، وأخرجه الطبراني في " الكبير " .

أما إذا أردت تخريجه من مواضع في هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخريج الاجمالي ، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء

---

(١) راجع " طرق تخريج حديث النبي " ص ٥٢ .



أو الاستعانة بطريق أخرى من طرق التخريج للدلالة على موضع الحديث في مسند الإمام أحمد مثلاً أو سنن الترمذى . . الخ ، وعلى ذلك فتذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة . . الخ كما علم سابقاً .

أما إذا أردت تخريج حديث من أفعاله — صلى الله عليه وسلم — فعليك باسم الصحابي أو التابعى ان كان مرسل ثم فتسن عنه بحسب ترتيب قسم الأفعال ، فسوف تجد تخرجه أيضاً على غرار الأحاديث القولية فعليك باتباع نفس المنوال بالرجوع الى المصاد لتحديد موضعه فيها من الكتاب والباب . . . الخ ، وبالله التوفيق .

## ٢- الجامع الصغير :

مؤلفه : هو الحافظ جلال الدين السيوطى صاحب كتاب " جمع الجوامع أو الجامع الكبير " السابق . وقد أوردته تالياً له ، لانه مقتضب منه ، مقتصراً فيه على الأحاديث الوجيزة . ووصف الامام السيوطى بنفسه " الجامع الصغير " بقوله فى مطلعته :

" هذا كتاب : أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن الحكم المصطقوية صنوفاً ، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولخصت فيه من معادن الأثر ابريزه ، وبالغت فى تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصننته عما تغرد به وضاع أو كذاب ، ففلق بينك الكتاب المؤلف فى هذا النوع ، كالقائى والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ، ما لم يودع قبله فى كتاب ، ورتبته على حروف المعجم مراعيلاً أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب ، وسميته " الجامع الصغير من حديث البشير النذير " لانه مقتضب من الكتاب الكبير الذى سميته

"جمع الجوامع" وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها " (١) ومن هذه المقدمة نستخلص ما يلي :

١- أنه قاصر على المرفوع من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - دون غيره .

٢- أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث ، بمعنى أنه جمع فيه الأحاديث القصيرة في ألفاظها .

٣- أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعة .

٤- أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية ، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحري في نسبة الألفاظ الى زواياها الأعلى ، العزوالى المصادر ونحو ذلك .

٥- ان "الجامع الصغير" منتخب من "الجامع الكبير" .

٦- انه رتب "الجامع الصغير" على حروف المعجم على غرار "الجامع الكبير" وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث .

٧- أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها .

رموز الكتاب (الجامع الصغير) :

أورد السيوطي رموزه التي استخدمها في كتابه بقوله : "وهذه رموزه :

( خ ) للبخارى ( م ) لمسلم ( ق ) لهما ( د ) لابن داود ( ت ) للترمذى

( ن ) للنسائى ( ه ) لابن ماجه ( ٤ ) لهؤلاء الأربعة ( ٣ ) لهم الا ابن

ماجه (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده • (ك) للحاكم  
 فان كان في مستدركه أطلقت والا بينته • (خد) للبخارى فبسى الأدب  
 (تخ) له في التاريخ (حب) لابن حبان في صحيحه (طب) للطبرانى  
 فى الكبير (طس) له فى الأوسط (طص) له فى الصغير (ص) لسعيد  
 ابن منصور فى سننه (ش) لابن أبى شبة (عب) لعبد الرزاق فبسى  
 الجامع (ع) لأبى يعلى فى مسنده (قط) للدارقطنى فان كان فى السنن  
 أطلقت والا بينته • (فر) للديلمى فى مسند الفردوس (حل) لأبى نعيم  
 فى الحلية (هب) للبيهقى فى شعب الايمان (هق) له فى السنن  
 (عد) لابن عدى فى الكامل (عق) للعقلى فى الضعفاء (خط) للخطيب  
 فان كان فى التاريخ أطلقت والا بينته (١) .  
 فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطى اختصارا ، تشير الى  
 المصدر وصاحبه •

ومن الرموز التى استخدمها فى كتابه : رموزا خاصة بالحكم على الحديث  
 فانه يرمز الى الصحة بقوله (صح) وإلى الحسن (ح) وإلى الضعيف  
 (ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواية الحديث •

تنبيهات : ينبغى على المخرج أن يتنبه الى الأمور الآتية :

١- أن الإمام السيوطى بعد اثباته للرموز الذى استخدمها فى "الجامع  
 الصغير" قلم مباشرة بتخريج حديث "انما الأعمال بالنيات ...."  
 إشارة الى أنه قصد بعمله هذا وجه الله تعالى ، كما يجب أن يقصد  
 بالأعمال كلها وجه الله عز وجل فقال "والله أسأل أن يمن بقوله  
 وأن يجعلنا عنده من حزه المفلحين وحزب رسوله آمين - ثم قال :  
 "انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى

الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه — ثم أثبت تخريجـه كما يلي فقال — ( ق ٤ ) عن عمر بن الخطاب ( حل قط ) في غرائب مالك عن أبي سعيد ابن عساكر في أماليه عن أنس الرشيد العطار في جزء من تخريجه عن أبي هريرة ثم عنون للحرف فقال — حرف الهمزة ( ١ ) .

٢- أن الامام السيوطي حينما وصل الى الأحاديث التي تبدأ بـ ( كان ) خص شمائل النبي — صلى الله عليه وسلم — بباب فقال ( باب كان وهي الشمائل الشريفة ) وذلك بعد انتهاء المحلي بالآلف واللام من حرف ( ك ) وبدأ ذلك بقوله " كان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أبيص مليحا مقصدا ( م ت ) في الشمائل عن أبي الطفيل ( ص ٢ ) " .

٣- أن الامام السيوطي : بعد الانتهاء من حرف " النون " بحالاته المختلفة وعقب المحلي بـ " أل " عقب بابا خاصا بأحاديث النهي فقال " باب النهي " بدأه بقوله " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات ( حم د ) عن معاوية ( ح ) ( ٣ ) .

( ١ ) انظر مقدمة " الجامع " ج ١ ص ٣ .

( ٢ ) انظر " الجامع " ج ٢ ص ٩٩ .

( ٣ ) راجع " الجامع الصغير " ج ٢ ص ١٨٩ .



٤- أن الامام السيوطي : جعل حرف " لا " في موضع خاص بها فعلى المخرج من هذا الكتاب اذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به ، وليس مدرجا ضمن حرف ( اللام ) ( ١ ) .

### ترتيب " الجامع الصغير " :

- ١- متن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأول في الكلمة الأولى من مطلع الحديث .
- ٢- ذكر من أخرجه من أصحاب مصادق السنة مشيرا اليه يرمز خاص به .
- ٣- ذكر الراوى الأعلى فاما أن يكون الصحابي اذا كان الاسناد يحتويه واما التابعي ان كان الحديث مرسلا .
- ٤- درجة الحديث مشيرا اليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحا ( ح ) ان كان حسنا ( ص ) ان كان ضعيفا .

وهذا يكفي من أراد التخريج الاجمالي أما من أراد تخريجا وسيطا أو مفصلا فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخريج اما الاستقراء والتتبع في المصدر كله الذي أشار اليه السيوطي في جامعه ، أو باعتبار لفظ من ألفاظ الحديث في الكتب التي سلكت هذا المسلك في ترتيب الحديث فانه يدل على المصدر وموضع الحديث في هذا الكتاب .  
والله أعلم . .

---

( ١ ) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٨ راجع ايضا " طرق تخريج حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ص ٣٢ / ٣٣ .

طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم :

اقتصرت على كتابين ( جمع الجوامع ، الجامع الصغير ) كناية  
تطبيقية ، لطريقة التخرج على حروف المعجم ، منيها على أن يهتم  
المخرج بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء في تخرجه ، حتى يكون على  
دراية بأسلوب فما من مؤلف الا وفيه جهة اختلاف بينه وبين غيره ،  
أو مصطلحات خاصة به ، أو فائدة زائدة ، واليك طائفة من المصادر  
المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالاً :

١- " الفتح الكبير في ضم الزيادة الى الجامع الصغير " مؤلفه الشيخ  
يوسف بن اسماعيل النبهاني المتوفى عام " ١٣٥٠ هـ .

٢- " الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور " للإمام الحافظ عيسى  
الرؤف بن تاج الدين المناوي من علماء القرن العاشر والجلادى  
عشر الهجرى .

٣- " الزيادة على كتاب الجامع الصغير " للسيوطى م ( ٩١١ ) .

٤- " كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق " للإمام عبد الرؤف  
المناوي صاحب " الجامع الأزهر " .

٥- " هداية البارى الى ترتيب أحاديث البخارى " مؤلفه السيد عيسى  
الرحيم بن عنبر الطهطاوى م ( ١٣٦٥ هـ ) .

٦- " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على  
اللسنة " للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى  
م ( ٩٠٢ هـ ) .

٧- كتاب : " تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من  
الحديث " مؤلفه الامام عبد الرحمن بن على الشهير ب ( ابن البديع ) .

- ٨ — "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على  
السنة الناس" للشيخ اسماعيل بن محمد العجلوني م (١١٦٢) .
- ٩ — "أحاديث القصاص" للإمام ابن تيمية م (٧٢٨ هـ) .
- ١٠ — "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" للذركشي م (٧٩٤ هـ) .
- ١١ — "الآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة" للحافظ ابن حجر  
المسقلاني م (٨٥٢) .
- ١٢ — "البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير" للإمام الشعراني  
م (٩٢٣ هـ) .
- ١٣ — "أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب" مؤلفه محمد بن  
درويش الشهير بالحوث م (١٢٧٦ هـ) .
- ١٤ — "مفتاح الصحيحين" مؤلفه محمد بن الشريف التوقادي .
- ١٥ — "البغية في ترتيب أحاديث الحلية" مؤلفه المحدث السيد عبد  
العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغماري .
- ١٦ — "مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب" ألفه السيد أحمد بن  
السيد محمد بن السيد الصديق الغماري ، شقيق صاحب كتاب  
"البغية" السابق .
- ١٧ — "فهرس معجم الطبراني الصغير" ألفه عبد العزيز بن محمد  
السرхан .
- ١٨ — "فهرس جامع بيان العلم وفضله" للمؤلف السابق (السرхан) .
- ١٩ — "أيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار" مؤلفه جمعه بن  
منصور البصرة .
- ٢٠ — "مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان" ألفه المحدث  
السيد عبد العزيز الغماري صاحب كتاب "البغية" .

٢١- "اتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن" لنجم الدين  
الغزى "م (١٩٨٥) .

٢٢- "منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين" للشيخ يوسف  
النبهاني .

٢٣- "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف" للإمام  
ابن حمزة الحسيني الدمشقي (١١٢٠) .

٢٤- "زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم" للشيخ محمد حبيب  
الله الشنقيطي م (١٣٦٣ هـ) .

٢٥- "المقتطف الينع من روض الحديث الجامع" للأستاذ أحمد  
بن محمد الصبيحي السلاوي من علماء القرن الثالث عشر الهجري .

٢٦- "الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة" للإمام نور الدين  
أبو الحسن السهودي م (٩١١ هـ) .

٢٧- "الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة" للحافظ جلال الدين  
السيوطي .

٢٨- "الأسرار المرفوعة في الأخيار الموضوعة" مؤلفه : ملا علي القاري .

٢٩- "أقيسة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم" مؤلفه : ناصح الدين  
أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين م (٦٣٤ هـ) .

٣٠- "الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية" للإمام المناوي .

٣١- "الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية" للشيخ محمد المدني .

ومن الفهارس المرئية على حروف المعجم :

٣٢- "فهرس صحيح الامام مسلم" الذي وضعه الشيخ محمد فسرّاد

عبد الباقي .



- ٣٣- " فهرس سنن أبي داود " الذي وضعه ابن بيومي .
- ٣٤- " فهرس سنن ابن ماجه " فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٥- " فهرس موطأ مالك " فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي .
- ٣٦- " التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير " مؤلفه : مبارك بن مصبح العازمي .
- ٣٧- " أنوار البيان في ترتيب أخبار أئمة أهل البيت " مؤلفه نبيل بن منصور البصرة .
- ٣٨- " مفتاح السهل العذب المورود شرح سنن أبي داود السبكي " للشيخ مصطفى البيومي .
- وسعد فهذه طائفة من المؤلفات التي قامت يترتب أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب . .
- والله المستعان ( ١ ) .

---

( ١ ) راجع " طرق تخريج حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم " ص ٥٥ / ٧٩ / " كشف اللثام " ج ٢ ص ٢٠٣ / ٢٤٩ / " مفاتيح علوم الحديث " ص ١٣٤ / ١٤٠ .

### الطريقة الثالثة : للتخريج :

التخريج بحسب راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحاديث  
على الأطراف

الأطراف فى اللغة جمع طرف وح " .. منتهى كل شئ " .. ( ١ )  
وفى مختار الصحاح : " .. والطرف : الناحية والطائفة من الشئ ، وفلان  
كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه " ( ٢ ) ومنه أطراف الانسان كاليدين  
والقدمين .

أما الأطراف عند المحدثين " هى التى يقتصر فيها على ذكر  
طرف الحديث الدال على بقيته ، مع الجمع لأسانيدہ اما على سبيل  
الاستيعاب ، أو على جهة التقييد بكتب مخصوصة " ( ٣ ) .

والعلاقة بين المعنى اللغوى ، ومعناه عند المحدثين واضح  
من حيث كون المؤلف على الأطراف يذكر طرفا من الحديث مقتصرا عليه  
فى الدلالة على بقيته ، وفى اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للاستناد  
فهذا طرف أيضا وان كان المراد بالأطراف هو الأول .

---

( ١ ) انظر " القاموس المحيط " ج ٣ ص ١٦٧ بتصرف .

( ٢ ) انظر " مختار الصحاح " ص ٣٩٠ .

( ٣ ) انظر " الرسالة المستطرفة " ص ١٢٥ .

### الفرق بين الأطراف والمسانيد :

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وان كانا يشتركان في ذكر الصحابي ، الا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابي مع الاختصار على طرف من الحديث في الغالب . أما المسانيد فانهم يذكرون الحديث بتمامه .

كما يلاحظ أن كتب الأطراف تقتصر في الغالب على مصدر أو أكثر ، أما صاحب المسند فليس مقيدا بحد معين ، فانه يحاول استيعاب كل ما ورد عن الصحابي .

### فوائد كتب الأطراف :

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانك نستفيد من كتب الأطراف ما يلي :

١- طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة ، فتعرض ان كان غريبا أو عزيزا أو مشهورا .

٢- رجال الاسناد لكل حديث ، ويظهر مبهمات ، كسفيان هل هو الثوري ، أو ابن عيينة ، وحماد هل هو " ابن زيد " أو " ابن زيد " أو " ابن سلمة " مثلا ، كما تبين الانقطاع والاعضال ، ونحو ذلك .

٣- تصحيح ما يقع من الأغلاط المطبعية ، أو القلمية في أسانيد كتب السنة الستة ، وما أكثرها ، خصوصا عند ما قام بنشر كتب السنة من لاعلم له بها من التجار ، بدون عناية بالتصحيح .

٤- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة ، أو بعضهم ، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم .

٥ - قاعدة سلبية : وهي معرفة أن الحديث ليس عقد واحد مسن  
أهل الكتب المذكورة فإذا رأيت من مسند أحمد ، أو غيره  
مثلا ، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخاري أم مسلم أو أبو داود  
مثلا ، فإن كتب الأطراف على ترجمة ذلك الصحابي أو ( الراوي

عنه ) ، فإذا لم تجد فيها هذا الحديث عرفت أنه ليس فسنى  
الكتب الستة . . . الخ .

٦ - اختلاف نسخ الكتب الستة ، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاري ،  
وأبي داود ، بذكر بعض الأحاديث وحذفها ، والتعليق عليها  
فتستفيد من كتاب " الأطراف " للمزى - مثلا - أن هذا  
الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري ،  
أو أبي داود (١) .

٧ - أن طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من  
المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها داخل ما اشتمل على  
آثار للنبي صلى الله عليه وسلم .

٨ - سهولة التخرج منها إذا عرف الراوي الأعلى والمطرف الأول للحديث .

٩ - دفع المخرج إلى النظر في طرق حديث ما ، أو متنه بالرجوع إلى  
المصدر الأصلي ، مما يدفعه إلى إصدار أصوب الأحكام مسن  
الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث إن لم يكن قد سبق  
الحكم عليه .

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ، انظر ج ١  
ص ٢١ ، ٢٢ ، من مقدمة " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " ،  
ط دار الكتب العلمية .



١٠ - معرفة متابعات الحديث ، في الكتب التي اهتمت بطرق الحديث وطرقه المختلفة ، بيسر وسهولة ، كذا ما يمكن أن يوجد له من شواهد عند أصحابي آخر . والحق أنه كلما نظر المتدبر في المصنفات الحديثية بأنواعها ، واختلاف مناهجها — بمن من الله تعالى — لا ينشئ الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استنارة القلب للاقبال على الله تعالى .

ومنهج التصنيف على " الأطراف " يحتاج معرفة الراوى الأعلى ، والى عزيمتوضير — والله المستعان — وذلك كأي علم من العلوم ، فمن طلب العلوم بغير كد ، فهيهات أن يصل الى بغيته منها .

### المصنفات على الأطراف :

حظي التأليف على الأطراف بجانب كبير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم (١) ، ومن آثار هذه الجهود نذكر ما يلي :

- ١ - " أطراف الصحيحين " لأبي مسعود الدمشقي .
- ٢ - " أطراف الصحيحين " لابن حمدون الواسطي ، كذا لأبي نعيم وللحافظ ابن حجر .
- ٣ - " أطراف الكتب الخمسة " لأبي العباس الطريقي .
- ٤ - " أطراف الكتب الستة " لابن طاهر المقدسي .

---

(١) وعن جهود المتقدمين في التصنيف في هذا الأسلوب يقسول أ . أحمد شاكر " ولم يطبع شيء من هذه الكتب " انظر " مقدمة كنوز السنة " ج ١ ص ٥ ، ادارة ترجمان السنة .

٥- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" لجمال الدين الدمشقي  
المدني .

٦- "الكشاف في معرفة الأطراف" لأبي المحاسن بن حمزة  
الحسيني .

٧- "الأشرف على معرفة الأطراف" لابن عساكر وذكر فيه أنه جمع  
أطراف السنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم ، ثم اتصل بأطراف  
السنة للمقدس ، وقد أضاف إليها وسنن ابن ماجه " فاختبر وسبر  
فظهر له فيه امارات النقص فأضاف أطرافها أيضا الى كتابه  
خشية نقصه عنها ، وترك أطراف الصحيحين لتام ما صنف فيها .

٨- "الأشرف على الأطراف" لابن الملقن .

٩- "اتحاف المهرة بأطراف العشرة" لشيخ الاسلام ابن حجر .

١٠- "أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" أيضا لشيخ  
الاسلام ابن حجر .

١١- "أطراف القرائب والأفراد للدارقطني" لأبي الفضل بن طاهر  
رتبت فيه كتاب الدارقطني على حروف المعجم في مجلد .

١٢- "أطراف صحيح ابن حبان" لأبي الفضل العراقي .

١٣- "أطراف المسانيد العشرة" لأبي العباس بن طلحة الكناني (١) .

١٤- "ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث" للحافظ  
عبد الغني النابلسي .

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ١٢٥ / ١٢٧ / "مقدمة مفتاح كنوز  
السنة" أ . أحمد شاكر ج ١ ص ١٨ / غ .

وبعد ، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف  
ليست على سبيل الحصر ، اردتا بها وضع يد القارىء على طائفة مما  
ألف على منهج الأطراف :

### أولاً - تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف :

مؤلفه :

هو الامام الحافظ يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف المسمى  
المتوفى ( ٧٤٢ هـ ) نشأ بالهزة وهي قرية قرب دمشق ، وحفظ القرآن ،  
وبرع فى التصريف واللغة ، وشرع فى طلب الحديث وله عشرون سنة ،  
ورحل الى اقاليم كثيرة من أجله ، فأخذ عن ألف شيخ تقريبا ، وبرع فى  
فنون الحديث ، وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وولى دار  
الحديث الأشرفية ثلاثا وعشرين سنة ونصف .

قال الذهبي : كان ثقة ، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت  
قليل الكلام جدا صادق اللهجة ، لم تعرف له صبوة ، وكان متواضعا ،  
حليما ، صبورا ، مقتصدا فى ملبسه ومأكله ، كثير المشى فى مصالحه ،  
وكان ينطوى على سلامة باطن ، ودين ، وتواضع ، وفراغ عن الزياسة ،  
وحسن سمع ، وقلة كلام ، وحسن احتمال ( ١ ) .

---

( ١ ) تذكرة الحفاظ للامام الذهبي ج ٢ .

مصادر تحفة الاشراف :

يقول الامام المذني : "أما بعد . : فاني قد عزمت على أن أجمع

في هذا الكتاب — ان شاء الله تعالى — أطراف الكتب الستة التي هي  
عمدة أهل الاسلام ، وعليها مدار عامة الأحكام وهي :

١ — صحيح محمد بن اسماعيل البخاري .

٢ — صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري .

٣ — سنن أبي داود السجستاني .

٤ — جامع أبي عيسى الترمذي .

٥ — سنن أبي عبد الرحمن النسائي .

٦ — سنن أبي عبد الله بن ماجه القزويني .

وما يجرى مجراها من :

٧ — مقدمة كتاب مسلم .

٨ — كتاب المراسيل لأبي داود .

٩ — وكتاب العلل للترمذي وهو الذي في آخر كتاب الجامع له .

١٠ — وكتاب الشمايل له .

١١ — وكتاب "عمل يوم وليلة" للنسائي .

معتمدا في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي ، وكتاب خلف

الواسطي ، في أحاديث الصحيحين ، وعلى كتاب أبي القاسم

ابن عساكر في كتب السنن ، وما تقدم ذكره معها (١) .

---

(١) انظر "مقدمة المؤلف" على "التحفة" ج ١ ص ٣ ، ٤ .



يقول شيخ الاسلام ابن حجر : " فان من الكتب الجليلة فسى  
علوم الحديث كتاب " تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف ، تأليف شيخ  
شيوننا الحافظ المذى ، وقد حصل الانتفاع به شرقا وغربا ، وتنافس  
العلماء فى تحصيله بعدا وقربا " ( ١ ) ، وقد قال العلماء " محدث  
بلا أطراف كالنسان بلا أطراف " ( ٢ ) ولا عجب فى ذلك فمن أراد معرفة  
طرق الحديث فى الكتب الستة مثلا ، فانه يمكنه المخرج مطالعة كتاب  
الأطراف ، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت فى موضع واحد من  
الكتاب .

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليسيرة  
فانها لا تؤثر فى هذه الموسوعة الحديثية جليلة الشأن ، وقد أثبت شيخ  
الاسلام نقده فى كتابه ( النكت الظراف ) والكتاب مطبوع بأفسس  
" التحفة " فى طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .

### مصطلحات الامام المذى فى الكتابة :

قال الامام المذى : " فصل فى شرح الرقوم المذكورة فى هذا الكتاب :  
علامة ما اتفق عليه الستة ( ع ) ، وعلامة ما أخرجه البخارى ( خ ) ، وعلامة  
ما استشهد به تعليقا " خت " وعلامة ما أخرجه مسلم ( م ) ، وعلامة  
ما أخرجه أبو داود ( د ) ، وعلامة ما أخرجه الترمذى فى الجامع ( ت )

( ١ ) راجع " النكت الظراف " لابن حجر ج ١ ص ٤ ، بهامش " تحفة  
الأشراف " ط . دار الكتب العلمية .

( ٢ ) راجع : مقدمة " تحفة الأشراف " ج ١ ص ٢ .

وعلمة ما أخرجه في الشرائع (تم) ، وعلمة ما أخرجه النسائي في السنن  
(س) وعلمة ما أخرجه في كتاب "عمل يوم وليلة" (سي) ، وعلمة ما أخرجه  
ما أخرجه ابن ماجه القزويني (ق) ، وما في أوله (ز) من الكلام على  
الأحاديث فهو مما رزقنا أنا ، وما قبلنا (ك) فهو مما استدركه على  
الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمه الله عليهم أجمعين (١) .  
منهج كتاب الأطراف :

الغرض من وضع هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة بطريق  
يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد ،  
وكذا الدلالة على نواضعه في طائفة من مراجع معينة وهي التي قصد  
المؤلف تخرج أحاديثها ، وإليك خصائص منهج المزي في كتابه  
"تحفة الأشراف" .

١- أنه اختار ترتيب الأحاديث على الأسانيد دون غيره من أنواع  
الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب ، فقد رتب على تراجم  
أسماء الصحابة والتابعين ، واتباع التابعين ، وأحياناً أتباع  
أتباع التابعين ، فقام بتدوين جميع أحاديث الكتب الستة  
تحت هذه الطبقات من رجالها .

٢- قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسنداً ومرسلها  
وعدها (١٩٥٩٥) مع المكررات - إلى (١٣٩٥) مسنداً منها  
(٩٩٥) منسوبة إلى الصحابة ، والمراسيل وعددها (٤٠٠)  
منسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم .

٣ — أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مروياته على تراجم جميع من يروون عنه من التابعين ، وبعض الصحابة ، متبعاً في ذلك أيضاً حروف المعجم .

— وبالمثل مع التابعي إذا كثرت الرواية عنه ، قسمها الى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين .

— وربما قسم الأحاديث على تراجم أتباع التابعين المرتبين أيضاً على المعجم مثل : حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

٤ — أما عن سباق الرويات تحت كل ترجمة فهي :

أ — قدم ما كثر عدد مخرجه على ما قل عدد هم فيه .

ب — أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه .

ج — ما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة ، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا .

د — رتب الكتب الستة بتقديم البخاري هكذا ( البخاري ، مسلم ، أبو داود ، الترمذي ، النسائي ، وابن ماجه ) .

ه — أن الإلمام الذي يصدر طرف الحديث بلفظ ( حديث ) ثم يسوق طرفاً من أول الحديث ، بقدر ما يدل على يقينه . وهكذا الطرف يكون من أقوال النبي — صلى الله عليه وسلم — فـ في الأحاديث القولية ، ومن كلام الصحابة إن كان من الأحاديث الفعلية ، وتارة بالاشارة الى موضوع الحديث مثل قوله ( حديث العربيين ) وعقب المتن يقول ( . . . الحديث ) أي اقرأ الحديث الى آخره ، أو اشارة الى أن الحديث له بقية في صدره الأصلي .

وتارة ما يقوم المزي بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونهما ،  
وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ .

٦ - وبعد الفراغ من إيراد طرف الحديث يأخذ في بيان أسانيد  
عن جميع من خرج ، فردا فردا ، باستخدام الرموز التي رمز  
بها في الابتداء ، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر ،  
عبارة عن اسم أول مخرجه ، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه  
ذاك الحديث ، من أصل المخرج ، يليه اسناد عن فلان عن  
فلان منتهيا باسم المخرج بقوله ( عنه ) أي بهذا الاسناد  
كما جاء في الترجمة .

٧ - وان تكرر الحديث في أكثر من ( كتاب ) من الأصل ذكر جميع  
تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا ( خ في الصلاة عن فلان عن  
فلان ٠٠٠ الخ ، وفي الأُطعمه عن فلان عن فلان ٠٠ الخ ) .

٨ - فان تعددت طرق الحديث مع الاجتماع في شيخ مشترك ساق  
موطن الاختلاف في كل الطهرق حتى موضع الاتفاق - كضييع  
الامام مسلم في صحيحه - ثم يقول في الطريق الأخير ( ثلاثهم )  
مثلا أو أربعتهم عن فلان وهو الراوى المشترك فيسنى الطرق  
المختلفة ( ١ ) .

---

( ١ ) راجع " مقدمة تحفة الأطراف " ج ١ ص ١٢ / ١٦ للأستاذ / عبد  
الصمد شرف الدين ط . دار الكتب العلمية بيروت ، وإذا كان هذا  
هو منهج الامام المزي في كتابه ، فان المحقق قام بجهد زائد على  
الأصل حتى ييسر عملية التخرج على المخرج ، فقد زاد على الأصل  
الأمور الآتية :



## مثال :

٨٨٢ حديث أنجشة في فضائل النبي - صلى الله عليه وسلم ( الفضائل  
١٨ : ٤ ) عن يحيى ابن يحيى وأبي كامل الفضيل بن الحسين كلاهما  
عن يزيد بن زريع - س في " اليوم والليلة " عن قتيبة ومحمد بن منصور

- ١ - وضع علامة الوقف بين كل اسمين من أسماء الأسانيد تمييزاً  
لبعضهم عن بعض .
- ٢ - ضبط ما أشكل من أسماء الرجال ، والأعلام ، والنسب ،  
والألقاب ، وغريب اللغة ، والمشتبه ، والشاذ بالحركات  
والأعراب اللازم بعد المراجعة إلى كتب الرجال واللغة .
- ٣ - أكمل أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان سني  
وفياتهم ، ونبذاً من تراجمهم إما بين قوسين أو في الحواشي  
مع إضافة فهرسين للأعلام والكتب في آخر الكتاب .
- ٤ - وضع أرقام سلسلة لجميع أحاديث الكتاب مع الإحالة  
عليه .
- ٥ - أضاف - المحقق - إلى المتن ما سقط من الروايات فسى  
أصل المصنف ما استدركه عليه شيخ الإسلام ، أو ما عثر  
عليه عند التحقيق ، وقام بتمييزها بوضعها بين قوسين .
- ٦ - ومن أجل أعماله الترقيم حيث يجد المخرج بجانب كـ  
" كتاب " ذكره المصنف رقم باب الحديث من ذلك " الكتاب "  
محصولاً بين قوسين ، وكثيراً ما يضيف بعد رقم الباب رقم  
الحديث من ذلك الباب هكذا " خ في التمني ( ٤ : ٩ ) أي  
الحديث الرابع من الباب التاسع من كتاب التمني ، وهكذا  
مقدمة المصنف كثيرة الفائدة لمن أراد التخرج من هذه  
النسخة المحققة والله المستعان ، ثم اتبع المحقق جهده  
فوضع كتاباً لمراجعة أصول الأمهات للكشف عن كتبها  
وأبواب كتبها ، وهو ليلة عام لفهارس كتب الأصول الستة  
وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب ، وسماه " الكشف " عن  
أبواب مراجع تحققة الأشراف بمعرفة الأطراف " ج ١ ص ١٦ / ١٨

كلاهما عن سفيان بن عيينة — كلاهما عنه به . رواه زهير ( سي ) فـزان  
فيه " أم سليم " ( ح ١٨٢٩٥ ) ( ١ ) .

٨٨٤ حديث : " رأيت على أنس يرنس خذ أصفر " خ في اللباس  
( ١٣ في الترجمة ) وقال لي مسدد ، عن معتمر عن أبيه به ( ١ ) .

### كيفية التخرج من هذا الكتاب :

إذا شئت تخرج حديث من هذا الكتاب ، ما ستحضر اسم الصحابي  
الذي روى الحديث ، فإن كان من طائفة المكثرين من الرواية عن النبي  
صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبي هريرة وابن عمر ، فإذا استحضرت  
حينئذ اسم التابعي ، فالأمر على ذلك فيه يسر وسهولة ولا فأنسك  
تحتاج إلى استقراء روايات الصحابي قاطبة للوصول إلى الحديث الذي  
معك بروايته ، وتسهيلا على المخرج قام المحقق ، بنحو ما صنع مؤلفوا  
" المعجم المفهرس " بكتابة أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء  
الصحابة مع العنوان أو على كعب الكتاب .

فإذا وصلت إلى اسم الصحابي ثم التابعي أو من دونه فقص  
وصلت إلى موضع الحديث ، وهذا يعتبر تخريجا أجاليا ، أما إذا  
أرت نوعا مفصلا من التخرج فعليك بالرجوع إلى أصول الكتاب ، وخاصة  
إذا أردت المقارنة بين في الكتب الستة محتويات

"تحفة الأشراف" (١) والله ولي التوفيق .

٢- كتاب " ذخائر الوارث في الدلالة على مواضع الحديث " :

مؤلفه :

هو الشيخ الجليل عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي — ولد بدمشق وطالب العلم في صغره ، وارتحل بعد أن شرب عن الطوق فسمع ممن كبار شيوخ عصره ، وتصدى للدرس والتصنيف وهو في العشرين من عمره حتى وصلت مصنغاته الى مائتين مصنفا ، ففنى رحمه الله تعالى حياة جافلة بين أحضان القرآن الكريم والسته المباركة ، مما تولد عنه هذا الانتاج العلى الوفير توفى رحمه الله تعالى بدمشق بعد عمر مديد قارب التسعين سنة ( ١١٤٣ ) هـ .

مصادر " ذخائر الوارث " :

احتوى ذخائر الوارث على أطراف سبعة كتب هى " صحيح البخارى — صحيح الامام مسلم — سنن أبى داود — سنن الترمذى — سنن النسائى — سنن ابن ماجه — موطأ مالك ) وأراد المؤلف بذلك وضع كتاب لأطراف الكتب الستة ، ولكنه حينما رأى الاختلاف بين المشارقة

---

( ١ ) اذا أردت التحقق من الروايات فى شئ فعليك بمراجعة الحديث فى كتاب شيخ الاسلام " النكت الظراف " وهو ملحق بالطريقه ، فيه اضافة روايات سقطت من الأصل وهو ليس بكثير ، كذلك تصوب بعض الأوهاب كالسهو فى نسيه الحديث الى مصدره أو تصويب فى لفظ الحديث ونحو ذلك .

والصغارية في السادس بين ( ابن ماجه — وموطأ مالك ) فقد جمع  
بينهما فصارت الكتب سبعة ، وجمع فيه ( ١٢٣٠٢ ) حديثا  
وقد رمز لكل كتاب برمز كالآتى :

( خ ) للبخارى ( م ) لمسلم ( ن ) لابي داود ( ت ) للترمذى ( س ) للنسائى  
( هـ ) لابن ماجه ( ط ) للوطأ .

### ترتيب الكتاب :

وقد رتب للنابلسى كتابه على سبعة أبواب هى :

الباب الأول : وفيه أحاديث الصحابة الذين ذكرت أسماءهم صراحة  
مرتبة على حروف الهجاء ، فيبدأ بمن يبدأ اسمه بحرف الألف ثم الباء  
وهكذا .

الباب الثانى : وفيه أحاديث من اشتهر بكنيته من الصحابة ، ومرتبا  
للكنى على حروف الهجاء أيضا ، بعد حذف " أبو " التى فى صدر  
الكنية .

الباب الثالث : وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من  
الصحابة . فيقوم بترتيب الأحاديث وفق أسماء التالين من روى عن  
هؤلاء بقوله ( عن رجل من الصحابة ، أو عن بعض أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ) .

فيرتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم ، فيبدأ  
بمن ذكر اسمه صراحة ، ثم بمن ذكر بكنيته ، ثم بمن روى عن أبيه عن  
جده ، ثم ما روته النساء عن ابنهم من الرجال " الصحابة " ، وقد  
فصلا فيما رواه من لم يسم عن من لم يسم عن النبي — صلى الله عليه وسلم —



الباب الرابع : وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء .

الباب الخامس : وفيه أحاديث من اشتهرت بكنيتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة الى عجز الكنية بحذف صدر الكنية ( أم ) .

الباب السادس : وفيه أحاديث المنبهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهم ، ثم النساء الراويات عنهن ، وذكر في هذا الباب ما رواه مبهم عن مبهم من النساء ، مرتبا على حسب حروف المعجم في اسم من أبهم المبهم الأول .

الباب السابع : وقد ذكر فيه الأحاديث المرسلة مرتبة بحسب أسماء مرسلها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء ، ثم تبع الترتيب السابق في أحاديث الرجال والنساء . فانه يرتب بحسب الأسماء ثم الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات للحديث ، كل ذلك مرتبا بحسب الحروف الهجائية ( ١ ) .

ترتيب التخريج عند كل حديث :

١ — يبدأ الشيخ النابلسي كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق في هذا مع الالمام الذي فانه يذكر الطرف الدال على بقیة الحديث فلم يذكر الحديث بتمامه ، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طرفه بمعنى من عنده ، وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول ( حديث المعراج ) أو ( حديث الأعرابي الذي بال في المسجد ) دون ذكر لفظ الحديث . وينبه على

ذلك في المقدمة بقوله : " وقد اعتبرت المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات ، بحيث تذكر الرواية من الحديث ، ويشار برموز الحروف الى ما يوافقها في المعنى دون الكلمات ، فعلى الطالب أن يعتبر في مطلوبه المعاني ، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الاطراف ولها يعانى " .

٢- ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذي يدل على كل امام من هؤلاء الأئمة .

٣- الاقتصار من الاسناد بذكر شيخ الراوى دون بقية الاسناد وهذه من جهات الاختلاف بينه وبين الامام المذى فى (تحفة الاشراف)

٤- ذكر الكتاب الذى فيه مزايا الحديث ، عند صاحب المصدر ، وما يلاحظ أن جميع مصادر الكتاب كلها مصنفة على الابواب ، وتحتوى على الأبواب الثمانية التى هى من خصائص الجوامع وما يلحق بها . فكل مصنف مقسم الى كتب وكل كتاب مقسم الى أبواب ، وكل باب يحتوى على حديث أو أكثر .

### مثال :

٣٨٦٤ (حديث) : " لاخذ الا فى اثنتين رجلا آتاه الله مالا " ( خ ) عن على بن عبد الله ، وفى فضائل القرآن عن أبى اليمان ( م ) فى الصلاة عن أبى بكر بن أبى شيبة ، وعمرو الناقد وزهير بن حرب وعن حرملة بن يحيى ( ن ) فى البر عن أبى عمر ( ت ) فى فضائل القرآن عن قتبه " ذخائر الوارث " ج ٢ ص ١٠٤ ( ١ ) .

---

( ١ ) كشف اللثام ج ٢ ص ١٨٢ / ١٨٦ " طرق تخريج حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم " ص ١٢٧ / ١٣٥ .

### منهج صاحب الكتاب في هذا الحديث :

- ١- بين أن هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في موضعين الأول في كتاب التوحيد عن شيخه علي بن عبد الله ، أما الموضع الثاني ففي كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبي اليمان .
- ٢- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم : أبو بكر بن أبي شيبة - وعمرو الناقد - وزهير بن حرب - وحرمة بن يحيى .
- ٣- وأخرجه أبو داود في سننه - وهي الصغرى عند الاطلاق المسماة " بالمجتبى " - في كتاب البر عن شيخه ابن أبي عمر .
- ٤- وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب فضائل القرآن عن شيخه فتيمة وهذا يعتبر للمخرج تخريجاً اجالياً . أما ان أراد التخریج التفصيلي فعليه بالرجوع الى المصدر الأصلي .

### تنبيهات :

الأول : ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب الراوى الأعلى ليست قاصرة على ترتيب الأطراف وإنما يشترك معها التصنيف على المسانيد وكذا المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة .

أما عن كيفية التخرج من المسانيد والمعاجم فيرجع ذلك الى :

- ١- معرفة راوى الحديث من الصحابة معرفة تامة ، لئلا يس فيها .
- ٢- معرفة منهج المصنف في كتابه ، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث ترتيب الصحابة رضوان الله عليهم .
- ٣- عند استحضار المسند الخاص يراوىك الأعلى فلا ستقرأ مسنده حتى تصل الى حديثك ان وجد فيه .

٤— يمكن استخدام طريقة من طرق التخرج كعامل مساعد في الدلالة على وجوده ، أو عدم وجوده .

الثاني : أنه قد ظهرت طبعة جديدة في المكتبات الآن لموسوعة حديثة تسمى " موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف " ط ٠ الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م . وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة " أبوها جر محمد السعيد بن بسيوني زعلول " طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان . وقام بكتابة " مفتاح الموسوعة " د ٠ عبد الغفار سليمان عبد الغفار البنداري .

#### مصادر الموسوعة :

اعتمدت هذه الموسوعة على طائفة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة ، وانما أضاقت الى ذلك كتب السيرة ومتعلقاتها الحديثية ، كذا كتب التفسير ، والتاريخ وغيرها ، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا (١) .

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين ( المعجم المفهرس ) " . . . فلذا قورن هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة الى المعجم " ١٧ " مرة تقريبا . . . في حين أن هناك تقريبا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف - ان شاء الله تعالى -

---

(١) انظر قائمة المراجع ج ١ ص ١٦ / ٢١٠



أى حوالى ١٥ مجلدا ، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة " .  
منهج الموسوعة :

هذه الموسوعة الطبية رتبت على طريقة أطراف ومقاطع الحديث ،  
وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظام الآتى :  
١- ابتداء الأحاديث ( أطرافا ومقاطع ) بحرف الألف المدودة مثل :  
آ وعرفها فى الموسوعة فى ( عنوان الحرف ) ثم أورد تحتها كل  
الأطراف والمقاطع التى ابتدأت بحرف الهمزة المدودة فى المائة  
والخمسين مصنفا السابق ذكرها . ثم تدرج فى الترتيب الهجائى  
فى نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالى :  
( همزة المد " آ " همزة " القطع " ( د ) ، الباء ، والتاء ،  
والتاء ، الجيم . . . الخ ) وتبع نفس التدرج الحرفى فى كل  
مقطع أو طرف تحت نفس العنوان " الحرف الرئيسى " فبى  
كل الأحرف ، بحيث يمكن للباحث تتبع طريقة البحث المعجنى  
فى الموسوعة دون عناء ، ولاعت ، ويكل أمان لا يخشى أن يسقط  
منه شئ ، وهكذا مع جميع حروف الهجاء .

٢- يلحق بكل حرف فى آخره المحلى بالالف واللام من الحرف بترتيب  
مستقل يتبع نفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحلية بالالف  
واللام .

مثال : حرف الحاء مثلا : بدأ بطرف حائط الجنة تجرى فيها  
الأنهار . . . وانتهى بالطرف : " حيهلابكم . . . الحديث "  
ثم شرع فى المحلى بالالف واللام من حرف الحاء فبدأ بالطرف  
" الحائض تقضى المناسك كلها . . . " وانتهى بالطرف

" الحيرة روضة من رياض الجنة . . . " .

٣- في حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالالف واللام من حرف القاف .

٤- في حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الألف الممدودة ثم اللام مع

همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب

" مع الرجوع الى المقدمة ص ٢٥ في ترتيب الكلمات بعد مقاطع

كلمة " لو " بالكلمات بعدها على ترتيب خاص .

٥- فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التي بدأت بلفظ الأمر فـ

آخر حرف الألف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف

أحاديث الأمر بهذا الترتيب :

آمين هذه الأمة . . . الحديث .

- أمرأبا بكر أن يأمرها أن تغتسل . . . الحديث .

- أمرأبا بكر يؤمر الناس .

وهكذا تسلسل الترتيب في لفظه ( أمرحتى آخر مقطع فيـه :

أمر يوم الفتح تميم ابن أسد . . . ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظية

" أمرت " : أمرت الأرض ما كان منا أن . . . وهكذا حتى تبع

ذلك فهرسة أطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم أمرتم ثم أمرتني . الخ

ثم بدأت فهرسة حرف الالف مع النون بالتسلسل المفهوم مما سبق

مع الحروف .

٦- قد روعي في الاحالة النهج التالي :

تقديم رقم الجزء والمسلسل العام ان كان للكتاب مسلسل عام

مثل ما في المعجم الكبير للطبراني ، في الأجزاء التي أخذت

مسلسلا ، أو تقديم الاحالة على المسلسل العام فقط مثل كنز

ومسند أبي داود الطيالسي مع مراعاة الفارق بين الرقم وهو  
العلامة العددية التي تبدأ وتنقطع دون أن يحصى بواسطتها  
كل المعدود ، والسلسل وهي تلك العلامة العددية التي يحصى  
بواسطتها كل المعدود من بدايته الى نهايته بطريقة التسلسل  
العددي المتصل (١) .

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص به ،  
على المخرج الرجوع الى هذه الرموز في الفصل السابع من مقدمة  
الموسوعة (٢) .

#### مثال : من الموسوعة :

أحى والداك . . . ففيهما فجاهد .  
خ ٤ : ٧١ - م البر والصلة ٥ - ن ٦ : ١٠  
حم ٢ : ١٦٥ و ١٨٨ و ١٩٣ و ١٩٧ و ٢٢١ .  
حق ٩ : ٢٥ - سنة ١٠ : ٣٧٧ .  
خد ٢٠ - تخ ٧ : ٢٤ : خط ٤ : ٢٥٠ .  
مجمع ٥ : ٣٢٢ - غليل ٥ : ١٩ - (٣)

---

(١) راجع "مفتاح الموسوعة" ج ١ ص ٢١ / ٢٩ .

(٢) أحلت القارئ على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) خشية  
الاطالة "الفصل السابع ج ١ ص ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ ،  
٢١ .

(٣) انظر "الموسوعة" ج ١ ص ١٦٣ العمود الثاني .

مراده أن هذا الحديث أخرجه (البخارى ، ومسلم ، والنسائى  
وأحمد بن حنبل والبيهقى والبخارى فى التاريخ الكبير والأدب المفرد  
للبخارى ، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى ، ومجمع الزوائد للحافظين  
العراقى والذهبى وفى إرواء القليل للألبانى ، قرين كل منهم رقم الجزء ،  
ورقم الحديث أو سلسله فى المصدر .



الطريقة الرابعة : التخرج بناءً على ترتيب الأحاديث بحسب موضوعاتها :

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع :

موضوع كل علم — كما يقول الجرجاني هو " ما يبحث فيه عمن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب ، فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض ، وكالكلمات لعلم النحو ، فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء ، ويقول — أيضا — والموضوع هو محل العرض المختص به " .

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية هي محل لعرض الأحكام الشرعية ، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها ، من حيث الوجوب ، والحرمة والندب ، والاباحة ، والكراهية ، ذلك لمعرفة الأحكام الشرعية الموصلة الى السعادة الأبدية .

وعلى هذا فالتخرج بناءً على موضوع الحديث ، يعتمد على تجديد هذا الموضوع .

مقومات هذه الطريقة :

- أ — تجديد موضوع الحديث ، بأظهر ما يدل عليه منطوقه من أحكام وإرشادات وتوجيهات ثم ما يدل عليه المفهوم كذلك .
- ب — البحث عنه في مظانه من أبواب الكتب في المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها .
- ج — تتبع مواضع الحديث تبعاً لما يستتبط فيه من أحكام في موضع أو أكثر .

### المصنفات على هذا المنهج :

المصنفات على هذا المنهج نوعان :

الأول : المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والاستداركات والمصنفات ونحو ذلك .

الثاني : مؤلفات في تخريج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضة ، أو في تخريج أحاديث مؤلفات ، في نوع آخر كاللغة والتفسير والسيرة ، والذهب وغيرها .

### النوع الأول والمراد به المصادر الأصلية :

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث ، ثم الكشف عنه مباشرة في الكتاب الخاص به في المصدر المراد التخرج منه ، فلو كان الحديث مثلاً في الصلاة وأردت تخريجه من البخاري فمسأ عليك إلا احضار صحيح البخاري ، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقراء أبوابه حتى تصل إلى موضع حديثك ، مع ملاحظة أن الإمام البخاري ممن يذكر الحديث في أكثر من موضع لما يستنبط منه من أحكام أو يقظه في الأبواب المختلفة لهذا السبب حتى اطلق بعض العلماء على هذا الصحيح " فقه البخاري في صحيحه " وهكذا مع جميع الكتب المولفة على الأبواب .

### مصادر هذا النوع :

أما مصادر هذا النوع فهي المجامع والسنن والمصنفات والموطآت والمستخرجات والاستداركات ونحو ذلك .

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التنبيه اليها :  
منها ما ينبغي لطالب الحديث البدأة به وهي أمهات الكتب الحديثية  
وأصولها وأشهرها وهي ستة :

- ١- صحيح البخارى •
- ٢- صحيح مسلم •
- ٣- سنن ابي داود •
- ٤- سنن الترمذى •
- ٥- سنن النسائى •
- ٦- سنن ابن ماجه •

وملحق بالسنى من هذه الامهات :

- ٧- سنن الدارمى •
- ٨- سنن الدارقطنى •
- ٩- سنن البيهقى • وغيرها (١) .

ومن المصنفات :

- ١٠- مصنف عبد الرزاق •
- ١١- مصنف ابن ابي شيبة •
- ١٢- مصنف بقى بن مخلد •
- ١٣- مصنف أبى سلمة •

ومن الموطآت أهمها :

- ١٤- موطأ الامام مالك بن أنس •

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ٢٥ •

### ومن المستخرجات :

- ١٥- مستخرج الاسماعلى على الصحيحين \*
- ١٦- مستخرج الهروى على الصحيحين \*
- ١٧- مستخرج ابن مردويه على الصحيحين \*
- ١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم (١) .

### ومن المستدركات وأهمها :

- ١٩- مستدرك الحاكم على الصحيحين \*

وأريد أن أشير الى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هـى الترتيب بحسب موضوع الحديث وان اختلفت مناهج اصحابها داخل هذا الاطار العام نحو اقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتمال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع \*

أما النوع الثانى : وهو مؤلفات التخرج المرجعية المرتبة أحاديثها على الموضوعات : المؤلفات فى هذا النوع كثيرة ومتعددة مما يقتضى الحديث عنها تصنيفها الى المجموعات الآتية :

- ١- كتب تخرج أحاديث عامة : مثل " كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال " لمؤلفه الامام علاء الدين على بن حسام الدين الشهير بالمتقى المهندي \*

---

(١) المرجع السابق ص ٢١ / ٢٥ ، والحق أن " الرسالة المستطرفة " من الرسائل التى ينبغى الحرص على اقتناءها كما سبق التنبيه على ذلك لاشتمالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة فى علم الحديث . لذلك تحيل عليها من أراد الاستدادة من أنواع هذه المصنفات .



- "منتخت كنز العمال" للمتقى الهندي .
- ٢ — كتب تخریج أحادیث كتب معينة منها :
- "مفتاح كنوز الستة" للمستشرق أ . ی فنسك .
- "المغنی عن حمل الاسفار فی الاسفار فی تخریج ما فی الاحیاء من الاخبار" للحافظ زين الدين العراقي .
- ٣ — كتب فی تخریج أحادیث كتب فقه منها :
- "نصب الراية فی تخریج أحادیث الهداية" للزيلعي .
- "الدراية فی تخریج أحادیث الهداية" لابن حجر .
- "التلخیص الحبير فی تخریج أحادیث الرافعي الكبير" لابن حجر .
- ٤ — كتب فی تخریج أحادیث الأحكام منها :
- "منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار" لمجد الدين بن تيمية .
- "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" لشيخ الاسلام ابن حجر .
- "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد" للعراقي .
- ٥ — كتب فی تخریج أحادیث الترغيب والترهيب منها :
- "الترغيب والترهيب" للحافظ المنذرى .
- "الزواجر عن اقتراف الكبائر" للحافظ ابن حجر .
- ٦ — كتب فی تخریج أحادیث التفسير منها :
- "الدرا المنثور فی التفسير بالمأثور" للحافظ جلال الدين السيوطي .
- "فتح القدير فی فنی الدراية والرواية من علم التفسير" للامام الشوكاني .
- "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير .
- "الكاف الشاف فی تخریج أحادیث الكشاف" لابن حجر .

٧ — كتب فسي تخریج أحادیث السيرة والشمائل النبوية الشريفة منها :

— "الخصائص الكبرى" للإمام السيوطي

— "مناهل الصفات في تخریج أحادیث الشفا" للسيوطي .

— "سيرة رسول الله — صلى الله عليه وسلم" لابن كثير .

— "سبل الهدى والرشاد" للشامي (١) .

كبقية التخریج من هذه الكتب المرجعية للتخریج :

١ — تحديد موضوع الحديث ( صلاة ، صوم ، زكاة ، حج ، بیسوع ،  
أشربة ، أطعمة ٠٠٠ ) .

٢ — الكشف عنه في بابه المثبت فيه ان وجد وهذا تخریج اجمالي .

٣ — ان شئت التخریج التفصیلی فعليك بالرجوع الى مايقودك اليه

تخریج هذه الكتب من مصادره المعتبرة وهذا هو الأصح في عملية

التخریج فمهمة هذه الكتب بالنسبة للمخرج الباحث الارشاد السي

مصادر الحديث .

---

(١) راجع " طرق تخریج أحادیث النبي — صلى الله عليه وسلم — ص ١٥٢ .

١٥٣ / " مفاتيح علوم الحديث " ص ١٥٠ / ١٥١ وهناك من

الكتب ما يمكن أن يندرج تحت هذه المجموعات مثل " نيل الأوطار "

للإمام الشوكاني وكتاب " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " للحافظين

العراقي وابن حجر ونحوهما كثير — فبحمد الله تعالى — خزانة

الجواهر النبوية الشريفة عامرة بدررها . والله ولي التوفيق .

وقد ورد في " كشف اللثام " طوائف من هذه الكتب راجع ج ١

ص ٢٦٧ وما بعدها .

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة :

كتاب " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال "

مؤلفه : هو الإمام علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي محدث فقيه واعظ ، له عدة تصانيف ولد بالركن من بلاد الهند ولد سنة ( ٨٨٥ هـ ) نشأ محبا للعلم ، حريصا عليه ، مع الزهد والورع وكثيرا للطاعة ، وأقارب كثيرا من علماء عصره ، وارتحل اليهم في مختلف البلاد بلغت مؤلفاته نحو من مائة مؤلف ، وكان كثيرا المتأقرب ، وألف في مناقبه عبد القادر بن أحمد الفاكهي كتاب " القول النقي في مناقب المتقي " توفي رحمه الله تعالى سنة ( ١٩٧٥ هـ ) بمكة المكرمة (١) .

مصادر " كنز العمال " :

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث " الجامع الكبير " و " الجامع الصغير " و " زيادة الجامع " وكلها للسيوطي ، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث ، وألحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم ، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والنوازل المعهودة في الجوامع وبلغت مصادره ( ٨٠ ) مصدرا .

---

(١) راجع " كشف اللثام " ج ١ ص ٣١٠ / " طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " ص ١٥٥ .

### الدوافع الى وضعه هذا الكتاب :

١- صعوبة الكشف على الحديث في هذه الكتب لم يعرف بدايسة الحديث معرفة يقينية .

٢- أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الخضم الداخري من الأحاديث المرتبة على الحرف الا اذا استقرأ كل أحاديثها حديث بعد حديث .

٣- أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث ، وبيانها مجملًا لأحكامها ، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب (١) .

### المراحل التي قريتها ترتيب "كنز العمال" :

مر ترتيب كتاب "كنز العمال" بخمس مراحل :

المرحلة الأولى : وقام فيها بترتيب أحاديث "الجامع الصغير" وزوائده على الأبواب الفقهية ووضعها في كتاب سماه "منهج العمال في سنن الأقوال" .

المرحلة الثانية : ورتب فيها ما تبقى من الأحاديث القولية من "الجامع الكبير" وهي التي لا توجد في "الجامع الصغير" وزوائده "أيضا على الأبواب الفقهية وسماه "الاكمال لمنهج العمال" .

---

(١) راجع "طرق تخريج أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" ص ١٥٦ / مقدمة كتاب "كنز العمال" / راجع أيضا "كنز العمال" الترجمة بالجزء الأخير .



المرحلة الثالثة : مزج بين " المنهج " و " الاكمال " في كتاب واحد وسماه " غاية العمال في سنن الأقوال " وميزينهما بالاشارة الى أحاديث " الاكمال " بذكر كلمة " الاكمال " امام كل حديث خاص به .

المرحلة الرابعة : رتب أحاديث قسم الأفعال في " الجامع الكبير " على الأبواب الفقهية ، وأطلق على هذا القسم اسم " مستدرك الأقوال بسنن الأفعال " .

المرحلة الخامسة : قام فيها بضم أحاديث " غاية العمال " و " مستدرك الأقوال " في كتاب واحد سماه " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " متبعا فيها الترتيب الآتي :

- أ - أحاديث " منهج العمال " التي تمثل " الجامع الصغير وزوائده " .
- ب - أحاديث " الاكمال " والتي تمثل مابقى من قسم الأقوال في " الجامع الكبير " .
- ج - أحاديث " الأفعال " ويتبع هذا الترتيب في كل باب من الأبواب (١) .

هذا وينبغي على المخرج أن يدرس منهج كل مصنف حتى يستطيع أن يدخر كثيرا من الجهد والوقت ، فمنهج كل كتاب هو مفتاح له ، لا يلج الباحث بسهولة ويسرا لابه . والله ولي التوفيق .

---

(١) انظر " كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال " .

### الطريقة الخامسة التخريج :

التخرج اعتمادا على صفة غالبية توجد في الاسناد أو المتن

ترجع هذه الطريقة الى جهد علماء السنة النبوية الشريفة ، الذين قاموا بدراسة كثيرا من أحوالهما ، حتى لا يتركوا مجالا لمتزيد أو مزيف ، أو منتحل ، لذلك توجهوا الى وضع مؤلفات بحسب سماء برزت لهم نفس أسانيد الحديث ، أو متونها .

فتارة نجدهم يولفون في الأحاديث المسلسلة بصفة من الصفات أو حالة من الأحوال ، وتارة يفردون الأحاديث القدسية بمصنفات خاصة بها ، وتارة يصنفون في الأحاديث الموضوعة وتارة في المتواتر من الأحاديث وهكذا .

### كيفية التخريج بناء على هذه الطريقة :

يعتمد التخريج في هذه الطريقة على مدى معرفة المخبر بأحوال الحديث الأصل الذي بيده ، فان كانت لديه هذه المعرفة واطلع من خلالها على سمة بارزة فيه كالتسلسل أو التواتر ، أو كونه حديثا قدسيا أو متواترا فهذا ييسر عليه الأمر في الكشف عليه في مظهره التي أفردت بالتأليف فيه ، وغالبا ما يجد في معظم هذه المؤلفات عزو الأحاديث الى مصادرها .

فان وجد حديثه في مظهره من هذه المؤلفات الخاصة ، كان تخريجا جماليا فان أراد التخريج التفصيلي فعليه بالرجوع الى مصادرها الأصلية بحسب ما يوجهه المخرج في مؤلفه ، فغالبا هذه المؤلفات لا يعزا اليها عزوا نهائيا فهي للمخرج دليل ومرشد الى المصادح والمعتبرة عند المتقدمين .

طائفة من مصادر هذه الطريقة :

وفيما يلي نذكر للقارئ طائفة من هذه الكتب :

- ١- "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" للسيوطي ، وظاهر من عنوانه أنه خاص بالأحاديث المتواترة .
- ٢- "الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية" للمدني ، وهي مرتبة على حروف المعجم .
- ٣- "الأحاديث القدسية" إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
- ٤- "المقاصد الحسنة" للسخاوي .
- ٥- "كشف الخفاء ومزيل الإيهام" . . . للعجلوني .
- ٦- "المراسيل" لأبي داود .
- ٧- "الناسخ والمنسوخ" لأحمد بن حنبل ، ولأبي داود السجستاني .
- ٨- "تجريد الأحاديث المنسوخة" لابن الجوزي .
- ٩- "مشكلة الأنوار في ما روى عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار" لمحي الدين العرسي .
- ١٠- "العذب المسلسل في الحديث المسلسل" للحافظ الذهبي (١) .

فهذه طائفة يمكن للمخرج الاستعانة بها عند استخدام هذه الطريقة وهي لا تحتاج إلى عنا كبير حيث أنها في الغالب ما تحتوي على أعداد قليلة من الأحاديث . . . والله ولي التوفيق .

---

(١) راجع "الرسالة المستطرفة" ص ٥٧ / ٦٧ .

## الطريقة السادسة للتخريج :

### التخريج بناء على الاستقراء والتبعية

المراد بالاستقراء هنا هو قراءة أحاديث كتاب من الكتب من بدايتها إلى نهايتها بقصد التوصل إلى حديث ما من أحاديث ذلك الكتاب ، فالقراءة في الأصل هي الجمع ، وكل شيء قرأته وقد جمعته ، ودرسته (١) .

ويراد به هنا أيضا : "التفتيش الدقيق عن الحديث الذي يراد تخريجه ، وتتبعه في بطون المصادر الحديثية المعتبرة ، وما يلحق بها" (٢) .

### منزلة هذه الطريقة :

يتدبر ما سبق من طرق للتخريج نجد أن طريقة الاستقراء ملازمة لها ، وهي أن لم يكن استقراء تام لجميع الأحاديث التي بين وقتي الكتاب والمخرج منه فهي إما استقراء لحرف من الأحرف ، أو استقراء لطائفة من الرواة أصحابه أو لمن دونهم للوصول إلى صحابي معين ، استقراء لفظ من ألفاظ الحديث في طائفة جمعت نفس اللفظ فسي معاني مختلفة وهكذا .

أذن فطريقة الاستقراء والتتبع لا يستغنى عنها ، حتى مع استخدام طريقة أخرى من طرق التخريج .

---

(١) ( لسان العرب ) ج ٣ ص ٤٢ ط .

(٢) " كشف اللثام " ج ١ ص ٢٥٨ .



### مستلزمات هذه الطريقة وميزتها :

وتستلزم هذه الطريقة الهدوء التام للأعصاب ، والصبر الجميل ،  
وتوفير الوقت اللازم بسير أغوار الكتب ، متعددة المناهج ، مختلفة الأحجام ،  
وينبغي على المخرج بهذه الطريقة شدة اليقظة والانتباه ، حتى لا يطمس  
صفحة دون أن يتأكد من عدم اشتغالها على مطلبه .

ونناء على هذا ، نستطيع القول أن هذا الأسلوب التخرجي هو  
من أدق طرق التخرج وأثبتها ، فكم يقع لأصحاب الأطراف وغيرها من  
سهو أو وهم ، فضلا عن كون المخرج بهذه الطريقة يكون تخريجه نهائيا  
من حيث تتبع حديثه في مصدره الأصلي سنداً ومثلاً .

### كيفية التخرج بهذه الطريقة :

أما عن كيفية التخرج بهذه الطريقة فليس له قاعدة ، إذ أنه  
تعتمد على جهد المخرج نفسه ، فما عليه — كما أرى — إلا أن يحضر  
مصادره التي يريد التخرج منها ، ثم يتناولها مصدراً بعد مصدر ،  
يقراً كل حديث فيه حتى يصل إلى حديثه المراد ، فإذا فرغ منه ،  
تبعه بآخر ، وتتبعه أحاديثه من بدايتها ، ثم يقوم بإثبات كل ما وصل  
إليه بالطريقة التفصيلية المعهودة في كل الطرق .

( كتابة اسم المصدر وصاحبه واسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث  
أن وجد ورقيم الجزء والصفحة والراوي الأعلى وطبعة الكتاب ) وبذلك  
يكون قد تم مرأى به بآذن الله تعالى .

## الطريقة السابح للتخرج :

### التخرج اعتمادا على الأجهزة الآلية الحديثة ( الكمبيوتر )

قامت في خلال القرن الرابع عشر الهجرى ثورة عارمة في المخترعات الحديثة في استخدام المعادن - بصورة رفيعة المستوى ، منها ما سخر لخدمة الانسان في كثير من شئون الحياة ، ومنها مرمر له - أعاننا الله تعالى من شروره - وصدق الله تعالى اذ يقول : " ..... وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصروه ورسوله بالغيب ان الله قوى عزيز " ( ١ ) .

فإن من نتائج هذا التقدم العلمى فى مجال استخدام الطاقة المعدنية والكونية اختراع الحاسب الآلى ( الكمبيوتر ) : وهو آلة تقوم بحفظ المعلومات ، وحسابها ، وتنظيمها ، وسرعة اعطائها عند الطلب نسبا بطريقة خاصة .

وتمتاز هذه الآلة بالسرعة فى تخزين المعلومات ، والسرعة عند استدعائها على صفحاتها ، وكان من أسباب حفظ الله تعالى للسنة النبوية الشريفة استخدام الحاسب الآلى فى حفظها ( ٢ ) .

---

( ١ ) سورة الحديد آية ( ٢٥ ) .

( ٢ ) بقدر ما أعلم أن أول من أبرز هذه الطريقة هو د . محمد مصطفى الاعظمى رئيس قسم الدراسات الاسلامية بجامعة الامام بن سعود بالملكة العربية السعودية ( الرياض ) وقام بالاشارة الى هذا المشروع من خلال ندوة أقيمت له ( بجده ) احدى مدن السعودية فى أوائل الثمانينات من هذا القرن الميلادى ( العشرين ) ونشر =

## مصادر الكمبيوتر وميزته :

" فللكمبيوتر — كما ورد في الموسوعة — ميزة رائعة جدا هسي طاقته الرهية في تخزين كم هائل من المعلومات المعقدة والسطحية ، وبذا يمكن أن تفرغ فيه أطواف الأحاديث وأماكن وجودها ، وخلاصة كلام الأئمة والنقاد عن أسانيدها وأحوال رجالها — وفي برجرام آخر تفرغ موسوعة فهرس التراجم والرجال المعدة بحيث يستخرج الحديث بكافة طرقه — وفي برجرام آخر رجال الأسانيد كلها — وفي برجرام آخر

= خبر هذه الندوة بجريدة ( المدينة ) ، وقمت بكتابة مقال بنفسي الصحيفة يتضمن الاشارة بهذا العمل الفريد من نوعه ، وكان قد نوه بادراجه في الحاسب الآلي الكتب الستة ( الصحيحين والسنن ) كما كان هذا المشروع من دوافع حصوله على ( براءة جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية ) لعام ١٩٨٠م / ١٤٠٠ هـ فقد جاء فيها : " ٣ — ان مشروعه الكمبيوتر واستعماله في خدمة السنة النبوية ، يقدم تجربة فعلية أولية باللغة العربية فبسي استخدام الحاسب الآلي في حقل الدراسات الحديثية ، وهذا عمل ضخم يستنفد لاستكمال الكثير من الوقت والجهد ، ولا شك أن عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفع عظيم يتمثل في ايجاد الموسوعة الحديثية ، وهي عمل ضخم تمس الحاجة اليه " أورد صورة هذه البراءة في صدر " صحيح ابن خزيمة ، الذي قام بتحقيقه ج ١ ص ٣ ط المكتب الاسلامي — بيروت ط الأولى ١٣٩٥ / ١٩٧٥ وقام مركز لذلك بجامعة الأزهر حديثا ( مركز الشيخ صالح للسنة ) وكذا مركز بقسم السنة بالمدينة المنور بالجامعة الإسلامية .

درجات الضبط والعدالة المختلفة لكل رجل — وفي رابع رواية كل رجل  
عن شيخه المذكور في هذا الاسناد بحيث تخرج عملية تخريجه وتحقيقه  
كاملة في لحظات يسيرة " (١) .

### كيفية التخرج بهذه الطريقة :

أما عن طريقة التخرج بهذا الأسلوب فانها تحتاج أولا الى تدريب  
دقيق لاستيعاب كيفية استدعاء تخرج الحديث مما أدخل في برنامجيه  
من مصادر حديثية ، وعند اجتياز هذه الخطوة " التدريب " يمكن  
الحصول على تخرج اجمالي للحديث ، يتوجه به المخرج الى المصادر  
الأصلية ليتم التخرج التفصيلي لحديث النبي — صلى الله تعالى عليه  
وسلم .

وبهذا تمت طرق التخرج — بعون الله تعالى — وهي نهاية هذه  
الطبعة (٢) سأل الله سبحانه وتعالى أن يديم حفظه ورعايته لسنة  
نبيه صلى الله عليه وسلم وللمجاهدين فيها والعاملين بها الى يوم القيامة  
وأسأله تعالى العفو عن ذك والامفرة لى

ولوالدين وللمسلمين يوم يقوم

الحساب . . وآخر دعوانا

ان الحمد لله

رب العالمين

---

(١) انظر مقدمة " موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف " ج١ ص ٨ ،

٩ (مفتاح الموسوعة) ط . دار الفكر .

(٢) كان الفراغ من كتابتها — بعون الله تعالى — يوم الأحد السادس


من رجب المحرم ١٤١٤ هـ الموافق التاسع عشر من ديسمبر عام

١٩٩٣ م .







 Bibliotheca Alexandrina



1132614

